الحل في فلسطين

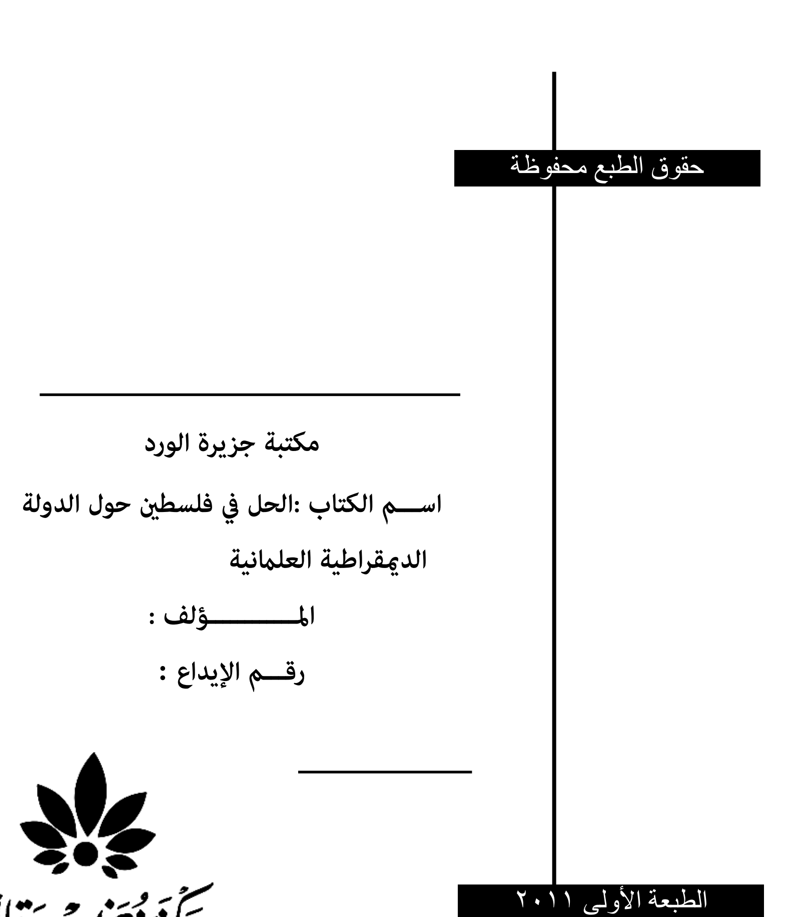
حول

الدولة الديمقراطية العلمانية

سلامة كيلة



بطاقة فهرسة



مكتبة جزيرة الورد

اســـم الكتاب :الحل في فلسطين حول الدولة الديمقراطية العلمانية

المـــــــــؤلف :

رقـــم الإيداع :

الطبعة الأولى ٢٠١١

مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_٥@yahoo.com

مقدمة

نعود إلى طرح حل الدولة الديمقراطية العلمانية كحل وحيد في فلسطين، بعد أن توضّح أن الخيار الذي قام على أساس أنه يمكن أن يحصل الفلسطينيون على دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة كان وهماً قاد إلى النهاية التي نعيشها. أي دمار المقاومة الفلسطينية التي بدت كأمل بعد هزيمة الخامس من حزيران سنة ١٩٦٧، وتوسّع السيطرة الصهيونية على الأرض، وتوسيع الاستيطان، وجدار العزل، وأيضاً انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية بعد سيطرة حركة حماس على القطاع. وما يبدو أنه تدمير شامل للوجود الفلسطيني في الضفة والقطاع معاً، مع استمرار السلطة الفلسطينية في «التفاوض» حيث ليس أمام الفئات التي تحكمها سوى التكيف مع المشروع الصهيوني، فلقد باتت مصالحها مترابطة مع الوجود الصهيوني. الأمر الذي جعل شعار حل السلطة شعاراً ضرورياً، مادامت تتحوّل إلى قوة قمع في إطار الاحتلال الصهيوني. فهي سلطة خانعة إضافة إلى أنها فاسدة. وهي سلطة مضادة للمقاومة كذلك.

لقد توضّح خلال العقود الماضية بأن الدولة الصهيونية ليست معنية بنهايةٍ تحقق بعض أحلام جزء من الفلسطينيين في دولة «مستقلة وعاصمتها القدس»، حيث أنها معنية بالسيطرة على كل فلسطين (ربما فقط دون غزة). وأنها جزء من المشروع الإمبريالي للسيطرة على الوطن العربي، ولقد باتت جزءاً من المنظومة الأمنية الأميركية وأداة مكملة لوجودها العسكري وسياستها الهيمنية. وبالتالي يجب أن تتأسس الرؤية لدى الفلسطينيين والعرب انطلاقاً من ذلك وليس خارجه. ولقد بدأ الانهيار على صعيد الصراع العربي الصهيوني لحظة تحويله إلى صراع فلسطيني إسرائيلي، ثم إلى نزاع حول حدود سنة ١٩٦٧. والتحوّل من المقاومة واستنهاض الطبقات الشعبية العربية، إلى التفاوض والتعويل على الوضع الدولي وقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية. حيث المراهنة على التفاوض في ظل ميزان القوى الدولي والعربي والمحلي لا معنى له، كان ولازال. لأن الثقل الإمبريالي لن يسمح بتغيير وضع الدولة الصهيونية كـ «قاعدة عسكرية» للإمبريالية إلا انطلاقاً من تغيير عميق لميزان القوى في الوطن العربي ، وفي العالم.

الدولة الصهيونية هي مركز ثقل الوجود الإمبريالي في الوطن العربي، ووجودها حاسم لاستمرار السيطرة الإمبريالية، وضمان استمرار التجزئة والتخلف العربيين، وهما أساس المقدرة على نهبه، ومنع تطوره وتحوّله إلى قوة عالمية. هذه البديهية هي التي توضّح خطل كل خيار «الدولة الفلسطينية»، و«البرنامج المرحلي»، والفلسطنة، منذ أن طُرحت.

لهذا كان ضرورياً أن يعاد طرح الرؤية التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الإمبريالي الصهيوني، من أجل أن يعاد تأسيس المقاومة على ضوء هذه الرؤية. ولاشك في أن هذه المهمة هي أولاً مهمة الماركسيين في فلسطين والوطن العربي. وهي تأتي في سياق إعادة بناء الرؤية الماركسية، وبالتالي دور الماركسيين، في الوطن العربي.

وهنا يمكن الإشارة إلى أن المسألة تتعلق بمستويين: الأول هو أن الصراع ضد الدولة الصهيونية هو فرع من صراع ضد الرأسمالية الإمبريالية والرأسماليات التابعة، وهو صراع الطبقات الشعبية ضد هؤلاء. وليس من الممكن أن نصل إلى تحرير فلسطين خارج إطار هذا الصراع. الذي يجب أن يفضي إلى التحرير والوحدة القومية وتحقيق التطور والدمقرطة والحداثة. والثاني هو أنه من الضروري بلورة حل ديمقراطي لـ«المسألة اليهودية»، حيث ليس من الممكن تجاهل وجود كتلة كبيرة من المستوطنين الذين يمكن أن يقبلوا العيش في ظل دولة ديمقراطية فيدرالية عربية. وهذا يرتب عليهم دور في مناهضة المشروع الإمبريالي الصهيوني.

انطلاقاً من ذلك نقدم هذا الكتاب الذي هو عبارة عن ورقة نشـــرت قبل ذلك. ثم حوار حول الدولة الديمقراطية العلمانية، يســهم في توسـيع البحث في هذا الموضــوع. والهدف هنا هو تحفيز الحوار في مرحلة تفرض إعادة بناء التصــور الماركســي حول المســألة الفلســطينية كمقدمة لإعادة بناء القوى الماركسـية. حيث بات من الضــروري أن تتقدم للعب دور تغييري، لا أن تبقى ملحقة بقوى أخرى، أو مرتبكة مشلولة وعاجزة عن أن تتقدم مستقلة للعب دور فاعل يسهم في تغيير ميزان القوى في الصراع القائم، فلسـطينياً وعربياً، في سـياق تطور الصــراع ضـد الإمبريالية، والأميركية خصـوصـاً، في كل العالم. وأيضاً نقاشات مع أفكار طرحت خلال السنوات الثلاث الماضية.

إذن، نقدم مدخلاً لإعادة بناء الرؤية فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية.

سلامة كيلة

الفصل الأول
ورقة حوار حول المسألة الفلسطينية

يبدو الوضع الفلسطيني الآن أنه في أفق مسدود، كما تبدو الأفكار التي طُرحت خلال العقود الثلاث الماضية وكأنها هباء. وأصبح الحل المطروح (تدريجياً) مذاك و القائم على أساس الدولة المستقلة، موضوع في صيرورة التلاشي. أكثر من ذلك بدأ البحث عن « الحل الممكن»، الذي ينطلق من أن «استحالة» مشروع الدولة الديمقراطية الذي طرح نهاية ستينات القرن العشرين، وقاد- كما جرى التنظير له مع بدء طرح « الحل المرحلي»- إلى تقديم « الحل المرحلي» كبديل ممكن في ظل الظروف الدولية، والذي أصبح، من ثمّ، حلاً إستراتيجياً يهدف إلى إقامة الدولة المستقلة، وتبدّى كحل مستحيل على ضوء ما توضّح خلال العقد الماضي من ممارسات الدولة الصهيونية التي «تتنافى مع اتفاقات أوسلو وخيار السلام الفلسطيني». هذا «الحل الممكن» هو الدولة ثنائية القومية كما بات يتردد.

إذن سنلحظ الانتقال من الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين التي تضم « الأديان الثلاث»، إلى حل الدولتين (إسرائيل وفلسطين)، والآن العودة إلى الدولة الواحدة لكن انطلاقاً من أنها «ثنائية القومية»، حيث يجري تحويل اليهود إلى قومية.

حل الدولة المستقلة

ما يهمني هنا هو أن طبيعة الصراع الذي جرى بعد توقيع اتفاقات أوسلو، وخصوصاً منذ الانتفاضة الثانية، أشّرت إلى استحالة الدولة المستقلة، الأمر الذي يفرض إعادة بناء التصوّر حول المسألة الفلسطينية برمَّتها، فقد أوضحت التجربة أن الحل الذي جرى النشاط من أجله طيلة ثلاثة عقود كان وهمياً. إن المشكلة الأساسية التي حكمت كل الذين رفعوا رايات الدولة المستقلة تمثلت في أنهم انطلقوا من وعي مجزوء أو مشوّه للواقع. فقد نظروا إلى المسألة الفلسطينية من زاوية الكم، أي من زاوية حجم الأرض التي يسمح ميزان القوى في أن نحصل عليها، دون رؤية « النوع» الذي يتعلق في أن إسرائيل حقيقة في النظام العالمي الراهن، وأنها هي الأساس. لقد جرى الاعتقاد بأن المناورة في وضع الأرض المحتلة سنة ١٩٦٧ يمكن أن تسمح بتحقيق الدولة المستقلة في إطار التوافق الدولي، و ميزان القوى المختل، حيث سيبدو الهدف ممكناً لأن المطلب محدّد و محدود.

وإذا كان الوضع الدولي قد انقلب منذ انهيار المنظومة الاشتراكية وتحكمت الأحادية الأميركية، فإن المشكلة لم تكن هنا بالضبط، لأن ميزان القوى الدولي كان غير ذي شأن فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية منذ نشوء الدولة الصهيونية، لأن الدولة الأميركية كانت – و لازالت- معنية بالدفاع عن إسرائيل وعن كل سياساتها إلى النهاية، لأن إسرائيل جزء عضوي في التكوين الأميركي، ومنتَج النظام الرأسمالي، ولها دور إقليمي ضمن الاستراتيجية الإمبريالية.

وإذا كانت اتفاقات أوسلو قد حصلت بعد انهيار المنظومة الاشتراكية، فإن الدور الأميركي في تحقيقها، والقبول الإسرائيلي بها، قد إنطلقا من أن هذا الانهيار (وأيضاً تدمير العراق وإخراجه من معادلة الصراع سنة ١٩٩١) سوف يفرض على الفلسطينيين القبول التدريجي بما تريده الدولة الصهيونية. ولهذا قامت تلك الاتفاقات على التوافق على التفاصيل أو الجزئيات دون الأساسيات التي كانت محسومة صهيونياً كما توضّح بعد ذلك، وكما كان واضحاً لكل مدقق في الاستراتيجية الإمبريالية الصهيونية.

هنا نعود إلى الأصل. إن أي حل ينطلق عادة من رؤية كل من الطرفين المتصارعين، ومن حساب ميزان القوى بينهما. ولقد كان خطأ (أو كانت خطيئة) القيادة الفلسطينية، وكل الفصائل كذلك، أنها لم تفهم بدقة رؤية (أو إستراتيجية) الطرف الصهيوني. وإذا كان من الممكن الإشارة إلى ذلك قبل اتفاقات اوسلو، وخصوصاً منذ بدء الميل التسووي الفلسطيني(١)، فإن الوقائع الراهنة تكشف المسألة عيانياً، فلا تعود مسألة تحليل وتوقّع و احتمال، حيث تبيّن واقعياً أن التصوّر الصهيوني يتمسك بلاءات خمسة، وأن هذا التمسك يشمل كل الأحزاب الرئيسية (بما فيها حزب العمل الصهيوني). هذه اللاءات هي: لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن، لا إزالة للمستوطنات، لا عودة للاجئين، و لا للدولة الفلسطينية المستقلة (التي يشار إليها أحياناً في إطار التأكيد على أن لا سيادة فلسطينية على المعابر والجو وأيضاً الأرض). الأمر الذي جعل « السلطة» المؤسسة على ضوء اتفاقات أوسلو، أقرب إلى أن تكون سلطة الإدارة المدنية (كما وردت في نص اتفاقات أوسلو) منها إلى السلطة السياسية. ولقد توضّح خلال سنوات أوسلو أن الاستيطان في تزايد متسارع، و أن قضم الأراضي في تصاعد. وبالتالي أن التفاصيل التي جرى التوافق عليها في أوسلو كحل مؤقت هي في الحقيقة الحل النهائي، وأن السيادة على الأرض وفي الجو وعلى المعابر ستبقى للدولة الصهيونية.

هذا الشعور لدى الفلسطينيين هو الذي كان في خلفية انتفاضة ٢٠٠٠/٩/٢٨، حيث بدا واضحاً أن الدولة المستقلة هي وهم. الأمر الذي فجّر الانتفاضة، التي كانت ملتبسة الهدف بسبب ذلك بالتحديد، عكس الانتفاضة الأولى التي رفعت شعار الدولة المستقلة. وإذا كان المناضل مروان البرغوثي قد أسماها انتفاضة الاستقلال، فإن الشعور العام لدى القطاعات المشاركة فيها كان مؤسساً على رفض السيطرة الصهيونية ومن رفض الوجود الصهيوني، وربما المقاومة من أجل البقاء إزاء القهر الصهيوني. بمعنى التحوّل من البحث عن أمل/ حل إلى السعي للحفاظ على الذات. وهذا هو المميّز عن الانتفاضة الأولى التي حكمها حلم الاستقلال و الدولة المستقلة.

الحل النهائي الصهيوني

وسنلمس أن السياسة الصهيونية منذئذ (أي ليس سياسة حزب الليكود فقط، وسياسة حزب العمل كذلك)، إنبنت على فرض الحل النهائي من وجهة النظر الصهيونية. ولاشك في أن التدقيق في الممارسات الصهيونية خلال عقد أوسلو يوصل إلى « صورة» عن هذا الحل، هي التي تُطبق على الأرض الآن من خلال تقطيع أوصال الضفة الغربية و قطاع غزة، عبر الحواجز بين المدن التي تعني تقطيع العلاقات الاقتصادية وغيرها، وتحويل كل من هذه المدن إلى معزل مكتف ذاتياً، ثم «الجدار الواقي» الذي يتوضّح أنه يسهم في تشكيل هذه المعازل، والذي يجب أن يسمى «جدار العزل». إنها تكرار لتجربة الأبارتهيد في جنوب أفريقيا زمن الحكم العنصري، لكن مع فارق هام هو أن الأغلبية هنا هي من المستوطنين عكس جنوب أفريقيا. كما يتوضّح أن « السلطة الفلسطينية» هي سلطة لكي تمارس قمع الفلسطينيين، هي شرطة تعمل لمصلحة الدولة الصهيونية وتمارس المهمات المدنية فقط.

المسألة بحسب التصوّر الصهيوني (وأعمم هنا لأن ما أشير إليه يمثّل الرؤية العامة المسيطرة في كل الأحزاب الصهيونية) تتمثّل في أن أرض فلسطين كلها هي « الدولة اليهودية» ولا حق لأحد التنازل عنها، إنها أرض إسرائيل التاريخية. لكن المشكلة التي تحتاج إلى حل هي « الكم» العربي الذي يستمرّ في التواجد والتوالد، والذي يمكن أن يوجد حالة من الاختلال الديموغرافي يمكن أن تطيح بالطابع اليهودي للدولة، وربما يطيح بالدولة كلها. لهذا يجب شطب مسألة عودة اللاجئين بدمجهم في المناطق التي يعيشون فيها، أو تهجيرهم إلى دول أجنبية أبدت استعداداً لذلك. ومن ثمّ يجب محاصرة الكم الموجود على أرض فلسطين، لكن دون دمجهم بالدولة، إذا لم يكن من طريقة لتسفيرهم أو دفعهم عبر الضغط العسكري و الاقتصادي إلى الهجرة.

الحل في هذا الوضع ينطلق من التعامل الواقعي على أن الأرض هي أرض يهودية و التصرّف بها انطلاقاً من ذلك، لكن دون إعطاء صفة المواطنة للسكان. هذه المسألة الأخيرة هي التي تسعى الدولة الصهيونية إلى حلها منذ اتفاقات أوسلو، والتي كانت تعالج في إطار مشاريع للحكم الذاتي طرحت منذ احتلال الضفة الغربية و قطاع غزة سنة ١٩٦٧(مشروع آلون و مشروع رابين و النص الذي ورد في اتفاقات كامب ديفيد)(٢) ، الأمر الذي يجعل الحكم الذاتي هو الشكل الأقصى للسلطة الفلسطينية في إطار دولة يهودية تسيطر على كل فلسطين.

هذه النتيجة، التي أوضحت السيطرة على جزء كبير من أرض الضفة الغربية، ومن التداخل الذي بات قائماً في إطار كل فلسطين، هي التي أسست لطرح فكرة «الدولة ثنائية القومية»، التي باتت تعني الدولة الواحدة في كل فلسطين وليس كما كان يُطرح قبل ذلك (من قبل عزمي بشارة مثلاً) في إطار «دولة إسرائيل» ضمن حدود سنة ١٩٤٨. وبالتالي فهي دولة ثنائية القومية في كل فلسطين ما دام الفصل بات مستحيلاً على ضوء سياسة الاستيطان الشامل و السيطرة المستمرة على الأرض ثم « جدار العزل» الذي يمنع إقامة الدولة المستقلة. إذن لقد تطوّرت السيطرة الصهيونية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الحد الذي جعلها غير صالحة لإقامة دولة، الأمر الذي بات يفرض البحث عن حل في إطار دولة واحدة، مما جعل الهدف هو «النضال» من أجل حقوق المواطنة في إطار الدولة ثنائية القومية، أو جعل الدولة ثنائية القومية كهدف مقابل أو كمشروع مضاد للحل النهائي الصهيوني(٣).

ورغم أن هذا الطرح يتجاهل أن اليهود ليسوا قومية (أو أنه يقرّ بواقع أنهم قومية، وهذا يحتاج إلى تدقيق) فإنه يتجاهل بالأساس أن الدولة الصهيونية ترفض إعطاء حق المواطنة لفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، على العكس إن مشروعها يهدف إلى إيجاد بديل يجنّب الدولة الصهيونية هذا المآل، عبر مشروع العزل في كانتونات لا حقوق سياسية لسكانها في إطار الدولة الصهيونية، ويمكن أن تتخذ شكلاً سياسياً «مستقلاً»، بمعنى أنه مستقل عن الدولة الصهيونية في حقوق المواطنة فقط و بالتحديد كما أشرت قبل قليل، لكن في إطار السيطرة الصهيونية. وهذه الرؤية تطال، أو هذا المشروع يطال، فلسطينيي سنة ١٩٤٨ (أو عرب إسرائيل) كذلك، حيث يتوضّح أكثر من أي وقت مضى السعي لفرض إسرائيل «دولة لليهود»، أو دولة يهودية خالصة. وهو المسعى الذي يجري العمل لفرضه على العرب، ومطالبة السلطة الفلسطينية الإقرار به. وهو يعني أن عرب سنة ١٩٤٨ قد أصبحوا خارج الدولة الصهيونية، وأنهم باتوا مهددين بفقدان الحقوق التي لهم كونهم مواطنين.

إذن إن حل المسألة الفلسطينية في دولتين «يهودية» وفلسطينية مستحيل، وحلها في إطار دولة واحدة هي إسرائيل مستحيل كذلك لأن الرؤية الصهيونية المهيمنة تنطلق من تكريس الطابع اليهودي للدولة، وهذا يلغي الوجود الفلسطيني كله، وبالتالي لا يحقق حلاً، ومن ثم لا ينهي الصراع. لكن ليس البديل هو دولة في فلسطين أو الدولة ثنائية « القومية»، ليس لأن التعايش في إطار ديمقراطي علماني مستحيل أو خاطئ فهذا أمر ضروري، بل لأن وضع المسألة في إطار فلسطيني، وبالتالي فلسطيني/ إسرائيلي، لا يسمح بتغيير ميزان القوى بما يسمح بفرض هذا التصوّر كونه الضد للمشروع الصهيوني. و بالتالي لأنه يتجاهل طبيعة المشروع الصهيوني ذاته، ويتجاهل علاقة فلسطين بالعرب. ولاشك في أن ميزان القوى مرتبط بهاتين المسألتين. الأمر الذي يفرض البحث في الحل انطلاقاً منهما.

طبيعة المشروع الصهيوني

هذا يقود إلى التأكيد على ضـــرورة إعادة البحث في المشـــروع الصـــهيوني من حيث طبيعته وعلاقته بالرأسمالية العالمية، وبالمسألة اليهودية، وكذلك بوضع العرب في النظام الإمبريالي العالمي. إن طبيعة الحل تتأسس على وعي طبيعة المشروع الصهيوني ذاته، هل هو حل «إنساني» للمسألة اليهودية؟ هل هو يتعلق بفئة من أصـــل يهودي في الرأســـمالية؟ ثم هل أن فلســـطين هي الهدف فقط انطلاقاً من أنها «أرض بني إسرائيل»؟ أم أن المسألة تتعلق بوضع الوطن العربي عموماً؟

ما كان يقبع في « اللاوعي» هو التسليم بفكرة الحركة الصهيونية المستندة إلى التوراة والمؤكدة على أرض فلسطين (أو أرض إسرائيل)، لهذا أصبح الصراع محدّد بأنه صراع فلسطيني/ إسرائيلي. كما أن الفهم انطلق من «أكذوبة» الحركة الصـهيونية التي تطرح المسألة وكأنها حل لمشكلة اليهود. بمعنى أن الرؤية الفلســطينية كانت المقابل (أو المطابق) للرؤية الصـــهيونية، أو كما كانت هذه الرؤية تسوّق ذاتها. وهذا الوضع كان يقزّم المسألة الفلسطينية، ولقد أفضى إلى إتباع سياسات مدمرة وإلى تقديم حلول مسـتحيلة. فالذين دفعوا إلى هجرة اليهود وإلى تأسيس «دولة اليهود»، سـواء الرأسـمالية الأوروبية أو الرأســـمالية اليهودية في إطارها، لم يكونوا يعملون على تحقيق حل إنســـاني للمســـألة اليهودية، لأنهم مَن كان يضطهد اليهود في أوروبا، ولقد كانوا معنيين بالتخلص منهم (ربما لأن أنماط عملهم الاقتصـادي التجاري هي التي كانت تقود إلى ذلك، لأن تطوّر الرأسمالية كان يجعل دورهم من الماضـي، وبالتالي يدمر تكوينهم ويدفعهم إلى الإسهام في النشـاط الثوري)، ولكن بما يفيد الرأسـمالية ذاتها. وبالتالي أصبح تحويلهم إلى مرتزقة في المشروع الإمبريالي أمراً واقعاً.

وهنا يجب أن نلحظ الرؤية الإمبريالية للهيمنة على الوطن العربي لضـــمان دمجه في النمط الرأســـمالي بما يحقق مصــــالح الرأســـمالية ذاتها. لهذا كان يجب أن يبقى محافظاً على البنى التقليدية القديمة من أجل إعاقة الانتقال إلى الصــناعة والحداثة. الأمر الذي فرض التجزئة السـياسـية والدولة الصـهيونية. وهنا نشير إلى أن المسألة الفلسطينية هي – من هذه الزاوية- مسألة عربية، وأن الوجود الصـهيوني مؤسـس لكي يكون معنياً بالوضــع العربي، وفلسـطين هي مرتكز (ولنقل قاعدة) من أجل ذلك، الأمر الذي يجعل الحل المقابل للمشروع الصهيوني محدّد في الإطار العربي بشكل حتمي.

كما أن الفئات التي كانت من أصل يهودي والتي أسست الحركة الصـهيونية، لم تكن تستند إلى التوراة في تحديدها فلســطين كمنطقة غزو نتيجة قناعة دينية، فقد كانت هذه الفئات علمانية إلى أبعد حد، ولكن كان الاسـتناد إلى التوراة أمراً ضـروريا لاسـتلاب الوعي عبر التركيز على الديني (وهنا اليهودية) من أجل السـيطرة على الطبقات اليهودية الفقيرة وتحويلها إلى «مرتزقة» في مشـروع كانت هذه الفئات ترى أنه يفيدها، عبر خدمته للمشروع الإمبريالي. من هنا كان المشروع الصـهيوني جزءاً عضــوياً في المشــروع الإمبريالي من الأســاس. وربما كانت بعض الفئات اليهودية تعتقد أن إخراج اليهود من « المحرقة الرأسـمالية» (أو من الهولوكوسـت الرأسـمالي) أمر إنسـاني، لكن المشـروع لم يكن إنسانياً على الإطلاق.

سنلمس هنا أن الدين قد إستُخدم لكي يكون الغطاء الأيديولوجي لمشروع سياسـي (ذو أسـاس اقتصادي)، ولم يكن سوى الدين هو المحقق له، حيث أنه أسهم في تحديد فلسطين كمرتكز، فهي أرض بني إسرائيل حسب التوراة، وبالتالي خدم هدفاً جيو سياسياً (الوضع الإستراتيجي لفلسطين في الإطار العربي). كما أنه المحقق لتجميع ليس يهود أوروبا الذين كان يجب «التخلص» منهم، بل كذلك كل يهود العالم. وهنا يكون الدين هو أســــاس فك العلاقة بين اليهودي وقوميته، ومن ثم إدخاله في علاقة جديدة تقوم على أســــاس الدين ذاته (أي ينقله من الانتماء لأمة إلى الانتماء لطائفة). أحاول القول هنا بـأنـه يجب النظر إلى اليهود ليس انطلاقاً من الـدين بـل يجـب النظر إليهم انطلاقاً من القومية (من السياسة)، الأمر الذي يفضي إلى النظر إليهم ليس كـ « أمة»، بل كمجموعات قومية تتوحّد قسراً تحت

شعار الدين. والقسر هنا لا يعني استخدام القوة فقط بل يعني بالأساس تسعير « الوهم الأيديولوجي» الذي يصاغ الوعي عبره، كما يحدث في كل الأديان والطوائف ويؤسس للحروب الطائفية.

إذن هناك مشـروع سـياسـي وهناك وهم أيديولوجي يكون أسـاس توحيد فئات مختلفة الانتماء القومي، لتصبح أداة في تحقيق مشـروع إمبريالي. ليتحقق احتلال فلسطين وتكون الدولة الصـهيونية قوة سيطرة وهيمنة على محيطها العربي في إطار المشروع الإمبريالي ولخدمته، كما تكون قوة إعاقة لتطوّره، ولتمنع كل دور إقليمي للدول العربية المحيطة يمكن أن يقود إلى التوحيد. وكذلك تمنع كل ميول التطوّر عبر الدور المباشـر المتوافق مع السـياسـات الإمبريالية العامة ويصـبّ في مصـالح رأسـماليتها. المسـألة هنا تتعلق بمشـروع للهيمنة والسـيطرة على العرب هو المشـروع الإمبريالي الصـهيوني. وهذا التحديد أسـاسـي في وعي طبيعة الصـراع كما في تحديد الحل الممكن. حيث سوف ترتبط المسألة الفلسطينية حكماً بالمشروع القومي الديمقراطي العربي، مشروع الاستقلال والتوحيد والتطوّر والحداثة. و الصراع ضد الدولة الصهيونية هو صراع من أجل الاستقلال، ولكن أيضاً من أجل فتح أفق التوحيد القومي والتطوّر والحداثة والدمقرطة. لأن تحقيق كل ذلك مرتبط بهزيمة المشروع الإمبريالي الصهيوني، الأمر الذي يجعل معالجة المسألة الفلسطينية متضمّنة في المشروع القومي الديمقراطي العربي، ويؤسـس في سـياق النهوض الشـعبي العربي إلى تغيير موازين القوى وتشكيل ظرف يسمح بانتصار حل ديمقراطي.

و ضـمن ذلك ليس من الممكن التفكير بفلسـطين ككيان قطري، لأن الحل هنا مرتبط بالحل في الإطار العربي العام، الأمر الذي يجعلها جزءاً من الكيان السياسي العربي الذي يتشكل في خضم هذا الصـراع. وهذا يعني تأكيد الطابع العربي لفلسطين مقابل «تهويدها»، وهو البديل الممكن إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن ميزان القوى لا يمكن أن يتغير موضوعياً إلا عبر تجاوز فلسطنة المسألة الفلسطينية، لأن قوة إسـرائيل العسـكرية المباشـرة، وتحالفها مع الدول الإمبريالية (والدور العسـكري الإمبريالي الراهن والممكن في المسـتقبل) يفرض أن نفكّر انطلاقاً من الإطار العربي. ولا أقصـد هنا العربي الراهن، بل أقصد التحولات الضرورية في الواقع العربي بدءاً بإستنهاض الحركة الشعبية التي تعيش حالة احتقان عميق، وإعادة بناء الحركة التحررية العربية على أسـاس المشـروع القومي الديمقراطي، وتطوير الصـراع المتعدد الاتجاهات ضد الوجود الصـهيوني وضد الوجود العسـكري الأميركي وكل الوجود الإمبريالي، كما في مواجهة النظم الرأسـمالية العربية التابعة التي هي جزء ملحق بالمشـروع الإمبريالي. وبالتالي فإن المطلوب أولاً هو إعادة بناء قوى المواجهة والتحرر.

وفلسطين هي أكثر من يرتبط بالعرب نتيجة المشروع الإمبريالي الصـهيوني ذاته (دون لمس طبيعة علاقتها بالواقع العربي التي هي أسـاسـية وجوهرية، كونها جزء من الأمة العربية)، ولهذا فهي الأكثر تأثيراً في العرب وانعكاساً عليهم، الأمر الذي يُظهر ارتباط الجماهير العربية بها ارتباطاً وثيقاً، وتحولها إلى عنصـر فاعل في نشـاطها وفعلها العربي العام. إن التطوّر يفرض إزالة فعل الكبح « الخارجي» وفعل « اللجم» الداخلي، ولقد توضّـحت الأهمية التي للمواجهة مع « الخارج» من أجل تأكيد «استقلال الذات» لكي تُحقق هذه الذات تطوّرها. لهذا سيرتبط تحرر

فلسـطين بعملية التوحيد العربي لتكون جزءاً من دولة ديمقراطية فيدرالية عربية. الحل إذن في مجال خارج المتداول و المتعلق بالدولة المسـتقلة أو الدولة ثنائية القومية أو حتى الدولة الديمقراطية الفلسطينية، لأن إمكان الحل يفرض تجاوز الدولة القطرية العربية انطلاقاً مما أشرنا إليه سابقاً.

هذا جزء من المســألة وخطوة في سـياق الحل. حيث أن ذلك يحلّ مشـكلة العرب باسـترجاع أرض جرى احتلالها، والحل هنا يقوم على إنهاء الكيان الصـهيوني ككيان سـياسـي لكي تعود الأمور إلى اتســاقها (وهنا تجد مســألة اللاجئين حلها انطلاقاً من الحق الطبيعي في العودة). لكن هذا الأمر يطرح التساؤل حول المسألة اليهودية، فما هو وضـع « اليهود» في هذا الحل؟ هل هو التهجير أو هو التعايش وما شـكل هذا الأخير؟ هذه مسـألة ذات حسـاسـية لكنها تحظى بأهمية كبيرة، لأن صـراع عشرات العقود قد أوجد حقائق على الأرض يجب أن تجد لها حلاً. لقد إستقرّ في فلسطين ملايين خمسة من اليهود من قوميات مختلفة (منهم العرب)، سواء من الذين هاجروا إليها أو الذين ولدوا فيها، فكيف يمكن أن ننظر إلى هؤلاء؟ وكيف نتعامل معهم؟

الديماغوجيا العربية قبل هزيمة حزيران سـنة ١٩٦٧ قامت على أسـاس « نفي الآخر» وليس نفي الكيان المؤسـس سـنة ١٩٤٨، بإعادة الوضـع إلى ما كان عليه قبل هذا التاريخ، أي تهجير اليهود (أو رميهم في البحر حسب أحمد سعيد) وإعادة اللاجئين. لكن مفهوم الدولة الديمقراطية العلمانية الذي طرح بعد الهزيمة من قبل حركة فتح الفلسطينية، تأسس انطلاقاً من الإقرار باستمرار وجود اليهود في فلسـطين على أن يكونوا جزءاً من الدولة الديمقراطية العلمانية، والتي طرحت أصـلاً كحل لهم، حيث تقرر حق الأديان الثلاثة في الوجود وممارسة شعائرها (وكان يبدو هنا أنها «علمانية» طوائف وليست علمانية مدنية تنطلق من مفهوم المواطنة). بمعنى أن «تحرير فلسطين»، وهو الهدف المؤسّس لمفهوم الدولة الديمقراطية العلمانية، هو إنهاء للدولة الصـــهيونية والتعايش مع اليهود الذين يمكن أن يبقوا في فلسطين. إذن الفكرة التي تأسس عليها هذا المفهوم هي الفصل بين الكيان السياسي (الدولة الصهيونية) والبشر الذين قاموا بتأسيسها (أي اليهود)، عبر نفي الكيان و تضمُّن البشر.

لكن هذا المفهوم سـرعان ما تلاشـى. فقد كان الشـعور بعد تبدّد فورة الحماس التي تلت هزيمة حزيران ونشــوء المقاومة الفلســطينية، باختلال ميزان القوى و«التواطؤ الدولي»فيما يتعلق بالحفاظ على وجود إسـرائيل وبالتالي اسـتحالة زوالها، هو المؤسـس لهدف «الدولة الفلسـطينية المسـتقلة»، تأسـيساً على أن «تصـغير» الهدف يمكن أن يقود إلى تحققه. لكن الأهم هنا هو أن هذا المسـار الجديد كان يعني حق الوجود البشـري والسـياسـي للدولة الصـهيونية، وبالتالي كان إقراراً بالتنازل عن معظم فلسطين مقابل دولة «مستقلة» على خمسها تقريباً. لكنه- مع كل النتائج التي يفرزها والمتعلقة بالتنازل عن الأرض والتخلي عن حق اللاجئين، الذي بدا كنتيجة طبيعية لهذا الهدف- أعاد إنتاج الديماغوجيا من جديد، هذه المرة في صيغة دينية. حيث تحول الصراع من صراع سياسي ضد مشروع إمبريالي صهيوني إلى صراع ديني ضد اليهود، ومن أجل تأسيس دولة إسلامية. هذا التحول أسس لـــ«تحليل» قتل اليهود في فلسطين والعالم، ليدخل الصـراع في إطار كل الصـراعات الدينية والطائفية الناتجة عن التعصــب. بمعنى أننا أعدنا تشـكيل الصــراع انطلاقاً من « النظر الديني» عائدين قروناً إلى الوراء، ومتجاوزين لطبيعته كونه مشروع إمبريالي.

ولقد كان هذا المنطق يعزز المنطق الصـــهيوني، لأنه يؤكد الطابع الديني للمشـــروع كما تقرّ الحركة الصـهيونية وكما تسعى، حيث تُستعاد كل أساطير التوراة ليصبح الصـراع هو صـراع حول الماضــي، وبالتالي يجري طمس الطابع الجوهري للمشــروع الصــهيوني كونه بالأســاس مشــروع إمبريالي بامتياز، ومن ثم تجاهل أن الصراع يجري على المستقبل ومن أجل المستقبل.

إن الهدف المستقبلي ينطلق من إنهاء المشروع الإمبريالي الصهيوني المجسد في الدولة الصهيونية، وكذلك إنهاء التجزئة واحتجاز التطوّر، والسيطرة الإمبريالية الأميركية الآن. لكن ذلك يفترض تحديد رؤية للمسألة اليهودية، هذه المسألة التي كانت أوروبية وأصبحت مسألة عربية، نتيجة الهجرات اليهودية والعيش الطويل في فلسطين، ولأن جزء هام من اليهود هم من العرب الذين فرض نشوء الكيان الصهيوني رحيلهم أو ترحيلهم بسبب التخلف العام الذي سعّر «النظر الديني» ضدهم، كما بسبب «تواطؤ» النظم العربية آنئذ وافتعال الإشكالات ضد اليهود من قبل الحركة الصهيونية ذاتها. هذا الوضع يفرض النظر الجدّي في تناول المسألة، ويدفع إلى البحث عن حل ديمقراطي. وإذا كانت الرأسمالية الأوروبية قد أوجدت هذا الحل الوحشي بتأسيس الدولة الصهيونية، فإن تطلعنا نحو التطوّر والحداثة يفرضان أن نقدّم حلاً إنسانياً دون أن يتعارض مع الحق. إننا لم نكن في الماضي في صراع مع اليهود إلا في «الهذيان الديني»، ولقد أصبحنا في صراع مع المشروع الإمبريالي ومع تجسيده الصهيوني، القائم على احتلال فلسطين وعلى دور هيمني كابح تقوم به الدولة الصهيونية ضد الوطن العربي. لهذا يجب أن يرتبط إنهاء الدولة الصهيونية بصيغة لحل المسألة اليهودية حلاً ديمقراطياً إنسانياً، لا يقوم على الطرد والنفي والتهجير، بل ينطلق من مبدأ التعايش.

وهنا أعتقد أنه من الضروري إعادة النظر في الرؤية المتداولة حول اليهود، حيث أن الحركة الصهيونية قد أسست مشروعها انطلاقاً من الدين وعلى أساسه، كون الدين اليهودي هو محدّد وجود « أمة» هي « الأمة اليهودية». ولاشك في أن هذه النظرة هي نظرة دينية ضيّقة، وضعت في خدمة مشروع سياسي اقتصادي إمبريالي. وعلينا أن نعي المشروع ذاته لا أن نضيع خلف « أوهام دينية». ولهذا فإن النظر السياسي هو الأساسي هنا، لأنه المدخل لوعي طبيعة المشروع و«اكتشاف» الأوهام التي تغطيه. وانطلاقاً من ذلك يمكن أن نؤكد على أن اليهودية دين ينتشر في أمم الأرض ككل الأديان، وبالتالي فاليهود دينياً ينتمون إلى أمم مختلف، وإن حاولت الحركة الصهيونية إعادتهم إلى لغة محدّدة وثقافة محدّدة وتاريخ محدّد (كما يمكن أن تعيد حركة مسيحية المسيحيين إلى اللغة الآرامية و الثقافة الآرامية، خصوصاً وأن اللغة والثقافة اليهوديتين هما أختا اللغة والثقافة الآرامية)، الأمر الذي يفرض إزالة القشرة الدينية عن المشروع والنظر من زاوية الأهداف السياسية والمصالح. خصوصاً أن اليهودية هي جزء من تاريخنا وتراثنا وثقافتنا، وأن التوراة هي لحظة في صيرورة التطوّر الفكري الذي حدث في ماضينا. ولاشك في أن النظرة الدينية تفشل في التقاط هذه المسألة لأنها تضع دين في مقابل آخر (الإسلام مقابل اليهودية)، وتنطلق من «الوعي الديني» في تحديد الآخر، الأمر الذي يؤسس للأنا والآخر الوهميان، الآن كما في الماضي. بينما النظر السياسي ينطلق من مفهوم الأمم، لهذا يلحظ بأن اليهود (كما المسيحيين و كما المسلمين) هم أفراد في أمم مختلفة، ليجري التعامل معهم بصفتهم أفراداً في أمم وليس كونهم يهوداً.

ولاشك في أن النظر الديني في طرف يولّد نظراً دينياً معاكساً، وهذه هي صيرورة الحروب الطائفية والتعصّب والقتل. بينما يقود النظر السياسي إلى رؤية المشروع السياسي، وإلى أن يقوم الصراع على أساس ذلك.

وإذا كان هناك يهود كثر، ومن أمم مختلفة، قد تجيَّشوا تحت راية المشروع الصهيوني، وتجمّعوا انطلاقاً من كونهم يهوداً، هناك ما يربط بينهم ويميّزهم عن الآخرين (أي انطلاقاً من الدين)، فإن «الرؤية المعاكسة» يجب ألا تنطلق من تأكيد صحة ذلك والإقرار بهذا الرابط وهي تؤسس لرفض الدين انطلاقاً من نظرة دينية أخرى (أو معاكسة).بل يجب أن تنطلق من أن الرابط الأساس هو «القومي» المنطلق من الانتماء إلى أمة، وهذا هو «منطق العصر» المؤسَّس على النظر السياسي والوعي المدني الحديث. مما يفرض التأكيد على أن اليهود هم مواطنون في أممهم ويجب أن يندمجوا فيها. ويعني أن نتعامل معهم كمواطنين في تلك الأمم لا أن ننظر إليهم كمجرمين وأن نحاسبهم على ممارسات ليسوا معنيين بها. كما يعني ذلك أن ننظر إلى اليهود الذين عاشوا في الوطن العربي كعرب يدينون بالديانة اليهودية، وبالتالي لهم حقوق المواطنة ككل العرب من مختلف الأديان. وأن تحدّد مسائل الصراع على أساس سياسي سواء فيما يتعلق باليهود أو بغيرهم من العرب أو في العالم.

ربما كنت ألمس هنا مشكلة عميقة نعيشها نحن العرب ، نتجت عن تخلفنا وسيطرة أيديولوجيا أصولية محافظة أفضت إلى تبلور إسلام أصولي يصيغ السياسة شرعياً. وكما أن التخلف هو الذي يؤسس لنشوء الأصولية والتعصّب الديني والطائفي، فقد كان من أسباب انكفاء العرب اليهود إلى يهوديتهم، ليصبحوا قوة حرب ضدنا تحت وطأة وهم أيديولوجي نعيد إنتاجه نحن، كما هي كل الأوهام التي تغطي واقعنا العربي والتي تؤسس للحروب الطائفية والميول الأصولية التي تسعى إلى فرض سلطانها وسلطتها. في هذا الوضع لا يمكن أن نبلور حلاً لا للمسألة الفلسطينية ولا للمسألة اليهودية (ولا أيضاً لكل المسألة العربية)، ويمكن أن نغرق في دوامة القتل المستمر، لأن التعصّب انطلاقاً من «النظر الديني» يعزز التعصّب المضاد، الأمر الذي يجعله دون أفق.

يجب إذن أن ننطلق من وعي مدني يستند إلى السياسة، وبالتالي إلى مفاهيم الدولة/ الأمة والمواطنة وحقوق الأمم والأقليات، وإلى الديمقراطية والعلمانية. وتأسيساً على ذلك يجب التعامل مع اليهود العرب كمواطنين، كالمسلمين والمسيحيين العرب، أي التعامل معهم كعرب بغض النظر عن انتمائهم الديني، حيث يتحوّل الدين إلى معتقد خاص ويخرج من دائرة السياسة. انطلاقاً من ذلك يجب صياغة الرؤية التي تؤسس لحل ديمقراطي على ضوء وانطلاقاً من إنهاء الدولة الصهيونية. وأهمية هذه الرؤية تكمن في أنها يجب أن تحكم النشاط والتكتيك وطبيعة التعامل مع الصراع الواقعي الراهن. فالحرب التي تقوم على أساس ديني تؤسس للقتل، بينما يؤسس «الحل الإنساني» لحرب حقيقية توجّه ضد التكوين السياسي وقواه العسكرية.

انطلاقاً من كل ذلك يمكن أن يصاغ حل يقوم علي أساس العمل من أجل أن تكون فلسطين جزءاً من دولة عربية ديمقراطية علمانية موحّدة وفيدرالية ولكل مواطنيها. وأن تتحقق عودة اللاجئين الذين شُرّدوا منها دون فرض تهجير «اليهود» إلا مَن رغب في ذلك. وإذا بقيت كتلة « يهودية» كبيرة من الاشكناز الذين هم من أصل أوروبي، وأرادت حقوق «أقلية» يمكن أن تُعطى شكلاً من أشكال الحكم الذاتي أو الحقوق « الثقافية»، على ألا يضر ذلك بالسكان الأصليين. مع التأكيد على أن من حق اليهود العرب العودة إلى المناطق التي هاجروا منها أو البقاء حيث هم.

ميزان القوى:

وإذا كان الوضع الراهن مختلّ بشكل مريع، خصوصاً بعد الميل الأميركي للسيطرة على العالم إثر انهيار المنظومة الاشتراكية ونهاية الحرب الباردة، وتوضُّح أن الدولة الصهيونية هي جزء فعلي في الإستراتيجية الأميركية، وبعد احتلال العراق وتكريس التواجد العسكري الأميركي في الخليج العربي والسعي لتغيير خارطة «الشرق الأوسط». إذا كان الوضع بهذا الاختلال فإن تغيير ميزان القوى يصبح أمراً ضرورياً، ولن يتحقق ذلك إلا عبر إعادة بناء الحركة الشعبية وتفعيل دورها. ولن يكون ذلك ممكناً دون إعادة صياغة الرؤية والبرنامج من جهة، وإعادة بناء الحركة السياسية من جهة أخرى، بالاستناد إلى ذلك الاحتقان الهائل الذي ولّدته الوحشية الأميركية الصهيونية في فلسطين والعراق و العالم، والذي يؤسس لفعل مقاوم يحتاج لأن يتحول إلى عمل منظم وواع. من أجل تغيير الوضع العربي، وتطوير آليات الصراع ضد الاحتلال الإمبريالي الأميركي الصهيوني. وهذا يعني وضع استراتيجية للنضال في الوطن العربي من أجل التحرر والوحدة والتطور والحداثة.

إعادة صياغة الرؤية الآن تهدف إذن إلى إعادة تأسيس الفعل السياسي في المرحلة القادمة.

الفصل الثاني:
الحل الاشتراكي والدولة الديمقراطية العلماني في فلسطين

مقدمة

فتح عادل سمارة ومسعد عربيد نقاشاً نقدياً (ويمكن القول أنه نقاش اتهامي أكثر مما هو نقدي) لحل الدولة الديمقراطية العلمانية (٤)، استدعى الحوار. ولقد تناولت أولاً مسألة عامة تتعلق بتحديد طبيعة المرحلة،أو طبيعة الثورة، أو طبيعة المهمات المطروحة: هل هي ديمقراطية أم اشتراكية؟ حيث انطلقا من «نحو حل اشتراكي في فلسطين» (وأيضاً في الوطن العربي)، وبالتالي كان ضرورياً الحوار حول هذه المسألة. لكنني لم أدرجه هنا لأنه يتعلق بمسألة «نظرية»، رغم ارتباطها الوثيق بالواقع، وبالمسألة التي نناقش. حيث قصدت التركيز هنا على مسألة الدولة الديمقراطية العلمانية فقط. ولقد ساعدني تفكيك المنطق الذي تناولا فيه المسألة في توضيح وتوسيع الأفكار التي وردت في الفصل السابق، والذي كان قد وزّع كورقة للحوار، رغم أن نقد الصديقين ليس رداً عليها كما أوضحا.

وأوضح هنا بأن نقد الصديقين يتناول وجهة نظر بعض المثقفين الفلسطينيين و«الإسرائيليين» الذين انتقلوا إلى التأكيد على أن الامكانات الواقعية لم تعد تسمح بحل الدولتين، لهذا يجب أن تكون هناك دولة واحدة، هي إسرائيل على أن تتحقق فيها المواطنة الكاملة لكل ساكنيها. ولقد بدأت الورقة الأولى بنقد هذا الحل، لكن الصديقين بدل أن ينتقدا هؤلاء مباشرة يعمما النقد ليطال كل من يطرح حل الدولة الديمقراطية العلمانية، وبالإتهامات ذاتها. وهذا ما استوجب النقاش، حيث بدا أنهما ضد هذا الحل من الأساس، وأن بديلهما الوحيد هو الحل الاشتراكي.

نقد حل الدولة الديمقراطية العلمانية

الورقة المقدمة من قبل الصديقين عادل ومسعد هي لنقد حل «الدولة الديمقراطية العلمانية»، لهذا سوف أدخل في الموضوع بعد «المقدمة النظرية» التي قصدت منها التمييز والتحديد، لكي يكون النقاش منتجاً (٥). وأشير ابتداءً إلى أن الورقة لا تشير إلى الأطراف التي تناقشها، بل تنتقد صيغة ما، ليست محددة بأشخاص أو باتجاهات. وربما يقود ذلك إلى إستشكال في النقاش، لأن النقد الوارد لا ينطبق على أي من التصورات المطروحة للدولة الديمقراطية العلمانية التي أعرفها، سوى في نقطة واحدة هي تلك المتعلقة بالبعد العربي. ولهذا سوف أناقش انطلاقاً من رؤيتي للدولة الديمقراطية العلمانية المؤسسة في الفصل الأول.

النقد وإشكاليته:

يشير الصديقان إلى أن كافة الحلول المطروحة منذ السبعينات «تقاسمت الوطن مع العدو المحتل، واعترفت بالكيان الصهيوني»، ويحددا هذه الحلول بالتالي: حل الدولتين (أي دولة يهودية ودولة فلسطينية)، حل الدولة الثنائية القومية، حل «دولة لكل مواطنيها»، وحل الدولة الديمقراطية العلمانية. ويؤكدان بأن هذه الحلول كلها ألغت حق العودة، وطمست البعد القومي، وأقرت ضمنياً بحلول عنصرية. هل يمكن المساواة بين هذه الحلول؟ وهل أنها كلها تحوي هذه الصفات/الأحكام؟

لن أدخل في النقاش حول هذه الحلول والأســس التي تقوم عليها، ســوى حل الدولة الديمقراطية العلمانية لأن هذا هو ما يعنيني. وهو الحل الذي يمكنني الدفاع عنه، لأنه جزء من الحل العربي كما ناقشــت في الفقرة الأولى. هل أن حل الدولة الديمقراطية العلمانية يقوم على هذه الصــفات/الأحكام؟ لا أعرف إذا ما كان هناك «يهود» (أو إســرائيليون) يطرحون حلاً ديمقراطياً علمانياً يقوم على هذه الصفات/الأحكام، لكن هذه الصفات/الأحكام ليست في بنية أي حل طرح في الجانب العربي، ولم أقرأ أن أحداً طرحه على هذه الشــاكلة. ربما هناك من «يطمس البعد العربي»، نعم، ولكن أســاس الحل هو في إنهاء الدولة الصــــهيونية (ولن أتطرق هنا إلى الفرق بين إنهاء الدولة وتفكيك الكيان كما يطرحه الصديقان، حيث سوف أشير إلى ذلك لاحقاً)، وبالتالي عودة اللاجئين وإعادة صياغة التكوين البشري والسياسي على أساس ديمقراطي علماني. وفكرتي –كما سوف أبرز ذلك لاحقاً- تنطلق من أنها ستكون دولة ديمقراطية علمانية عربية، وبالتالي لن تكون دولة ديمقراطية علمانية فلســـطينية. بمعنى أن هذا الحل لا يعترف بالدولة الصهيونية، ولا بسيطرتها على الأرض، ولم يلغ حق العودة، وبالتالي لم يقر لا صــراحة ولا ضــمنياً بحل عنصــري. أكثر من ذلك إنه ينطلق من البعد العربي، ويؤســس عليه. لهذا ستسقط كل إتهاماتهما هنا، وسيبدو زج حل الدولة الديمقراطية العلمانية في سياق الحلول الأخرى لا معنى له، أو أنه يشير إلى خلط بين الرؤى والحلول.

أين المشــكلة إذن، التي تســتلزم النقد؟ هل لأن المســألة تتعلق بحل ديمقراطي علماني وليس بحل إشـــتراكي كما يعتقدان؟ وبالتالي فإن النقد موجه إلى طبيعة الحل الذي يقدمه خيار الدولة الديمقراطية العلمانية كونه ليس حلاً اشـــتراكياً؟ هل هذه هي المشـــكلة؟ إذا كانت كذلك كان يمكن أن تنقد دون «تزوير»، ويشـــار بوضـــوح إلى هذا الخلاف. وبالتالي لم يكن النص بحاجة إلى تكرار هذه «التهم» مرات ومرات. من المؤسـف أن يجري تشـويه تصـور من أجل تبرير تصـور آخر. الحلول الأخرى الواردة في النص يمكن أن تنقد على هذه الأســس، لأنها تقوم على الاعتراف بالدولة الصــــهيونية، وبتقاســم الأرض معها، وبتجاهل (أو بالتخلي عن) حق العودة، أو أن بعض من يطرحونها يطرحونها كذلك. أما حل الدولة الديمقراطية العلمانية فيقوم أولاً على إنهاء الدولة الصــهيونية، لأنه يؤسـس لدولة مدنية لا تقوم على أساس ديني، وهو ينطلق من الصراع مع المشروع الإمبريالي الصهيوني، وفي كلا الحالين يكون إنهاء الدولة الصــــهيونية أســاســي، لأن المطلوب هو إنهاء دورها الإمبريالي، وبالتالي إنهاؤها كدولة تمثل الرأســمال الإمبريالي، وكونها دولة طائفية عنصـــرية قامت على الاحتلال والاستيطان.

إذن، أين المشكلة مرة أخرى؟ هل الخلاف هنا حول طبيعة الحل: ديمقراطي أم إشتراكي؟ لقد بدأت من هذه النقطة بالذات لكي يصـبح النقاش في الحل في فلسطين أكثر وضـوحاً، وأكثر تحديداً، لحصـر الخلاف، وبالتالي معالجته. ولقد انطلقت من أن طابع الحل الاشـــتراكي (أي حل الاشـــتراكيين) هو ديمقراطي، بمعزل عن المشــكلة اليهودية ووضـــع فلســطين. حيث انطلقت من المهمات الواقعية ومن طبيعتها السابقة لتحقق الاشتراكية، أي السابقة لتكوين يقوم على إلغاء الملكية الخاصة. حيث أن أساس تحقق الاشتراكية هو إلغاء الملكية الخاصة في ظل سلطة الطبقة العاملة.

هنا ســـوف أنطلق من النقد الموجه إلى حل الدولة الديمقراطية العلمانية. وأشـــير إلى أن هذا الحل طرح من قبل الشيوعيين قبل قيام الدولة الصهيونية، وطرح على الضد من المشروع الصهيوني(٦). وحتى حينما طرح من قبل حركة فتح سنة ١٩٦٩، طرح على أنقاض الدولة الصـهيونية، وكان يستند إلى الصـــيغة التي طرحها الشـــيوعيون من قبل. لهذا فإن نقد الدولة الديمقراطية العلمانية الذي يقوم به الصديقان عادل ومسعد ينطلق من خطأ معرفي، ليبدو أن الهدف هو فقط تغليب الحل الاشتراكي.

ينطلق النقد من أن حل الدولة الديمقراطية العلمانية يستند إلى مكونين: قومي وديني(٧). والنقد هنا لازال ينطلق من أن هذا الحل يقوم علي أرضية الدولة الصهيونية وليس على إنهائها. وهذا أساس أول خاطئ، لأن الحل مطروح كبديل للدولة الصهيونية وليس في حضنها. وفيما يتعلق بالمكون القومي يحمّل النقد حل الدولة الديمقراطية العلمانية ما يطرحه حل الدولة الثنائية القومية، الذي يطالب بإزالة التمييز بين «قوميتين»، ويوصل إلى دولة لكل مواطنيها. وهذه الحلول تقوم فعلاً على أرضية الدولة الصهيونية وليس على إنهائها، كما على حل ينطلق من وجود دولتين (إسرائيل/فلسطين). بمعنى أن هذه الحلول (الدولة ثنائية القومية، دولة لكل مواطنيها، حل الدولتين) تنطلق من وجود واستمرار وجود الدولة الصهيونية، وبعضها يقوم على إلغاء يهودية الدولة لتكون لكل مواطنيها، وبعضها يقوم على صياغتها انطلاقاً من وجود قوميتين (عربية ويهودية). لكنها تقوم على افتراض أن الدولة هي في حدود سنة ١٩٦٧، وأن باقي أرض فلسطين هي الدولة الفلسطينية. وبعضها يقوم على أنها دولة واحدة في كل فلسطين، لأن إمكانيات الفصل باتت معدومة.

والخطأ هنا يتحدد في أن اليهود ليسوا قومية، هم أفراد من قوميات شتى يجمعهم الدين اليهودي. والخطأ الآخر يتحدد في أن ذلك يتجاوز طبيعة الدولة الصهيونية، التي هي كيان استيطاني إمبريالي عنصري. وبالتالي ليس من الممكن الوصول إلى حلول على أرضيتها، لهذا يجب إنهاؤها. وما أشير إليه في هذا المجال هو أنه إذا بقي تكتل «إسرائيلي» كبير بعد ذلك فيمكن أن يعطى حق أقلية، وبالتالي يمكن أن يعتبر ذلك ميلاً لاعتباره أقلية «قومية». وربما سينطبق ذلك على الأشكيناز دون السفرديم – العرب- الذين هم جزء من النسيج العربي. حينها يمكن أن يحصل الأشكيناز على «حكم ذاتي» كونهم ربما يشكلون أقلية «قومية». وهذه الفكرة ينتقدها الصديقان دون تدقيق. وأنا هنا المس الحل المستقبلي لفلسطين، ولا ابني على ما هو قائم. أي أنطلق من إنهاء الدولة الصهيونية وليس من وجودها.

إذن، حل الدولة الديمقراطية العلمانية لا يقوم على مكون قومي كما يشير الصديقان. وإذا كان هو الحل الأساسي في مجتمع ينزع نحو التطور كما أشرت في الفقرة الأولى، فهو يتضمن حلاً لمشكلة الأديان. لهذا فهو يقوم على الفصل بين الدين والدولة، ويضمن حرية المعتقد دون تمييز. نعم، ما إشكال ذلك؟ هل يرى الصديقان في ذلك مشكلة؟ النقد يوحي بذلك. هل يعني ذلك تكريس الدولة الصهيونية؟ نقول بأن الحل يبدأ من إنهاء الدولة الصهيونية وليس مطروحاً فيها، وهو حل لمشكلة مزمنة تتمثل في استمرار أيديولوجيا القرون الوسطى التي تخلط الدين والسياسة (الدين والدنيا). وفي ثنايا ذلك يجري حل مشكلة تعدد الأديان والطوائف عبر تجاوز سطوة إحداها سياسياً، وبالتالي التعامل المتساوي معها. وهذا لن يتحقق إلا عبر الفصل بين الدين والدولة، وتحويل الدين إلى معتقد شخصي مصان في القانون. ولأن الدولة الصهيونية تطرح ذاتها كـ«دولة يهودية»، ولأن الذين نتصارع معهم هم يهود من الناحية الدينية، ولأن المطلوب هو قبول «المستوطنين» وليس طردهم كما يشير الصديقان وأوافقهما على ذلك، بمعنى أن المطلوب هو التعايش على أنقاض الدولة الصهيونية، يصبح تحييد الدين عبر تحويله إلى معتقد شخصي مسألة ضرورية من أجل تأسيس دولة حديثة. بمعنى أن إنهاء الدولة التي قامت على أساس ديني لن يقود إلى إقامة دولة دينية بديلة، بل يقود إلى إقامة دولة ديمقراطية علمانية. هل يوحي ذلك بأن طبيعة الصراع هي دينية كما يشير الصديقان؟ هل أن معالجة مشكلة الدين تجعل الصراع هو صراع ديني؟

الصديقان يشككان بالحل انطلاقاً مما قد يوحي به. فهو يوحي بالأبعاد الدينية والعرقية للصراع مما يغيّب جوهره وطبيعته المتمثلتان في إخضاع الأمة العربية، والهيمنة على مواردها وأسواقها، أي تغييب كونه صراع ضد المشروع (الرأسمالي- الإمبريالي- الصهيوني) كما يسميانه. لماذا؟ لماذا أن تحديد حل لمشكلة دينية، هي قائمة ولقد عمل المشروع الإمبريالي الصهيوني على استغلالها، لماذا يعني ذلك أن طابع الصراع قد بات صراعاً دينياً؟ لست ألمس الربط بين المسألتين، خصوصاً وأن الإمبريالية والصهيونية يؤسسان مشروع سيطرتهما على أساس «الحق الديني». وإذا كانت المراكز

الإمبريالية تعي طبيعة المشـــروع، وتعي الهدف من اســـتخدام الدين، وإذا كنا نعي نحن ذلك، فإن ملايين اليهود الذين أصبحوا مستوطنين لا يعون ذلك. فقد قدموا إلى فلسطين انطلاقاً من «وعي ديني» (خصـوصـاً الأشـكناز)، أو من اضـطهاد ديني لحق بهم بعد قيام الدولة الصـهيونية (العرب اليهود)، نتيجة تخلف الوعي في الوطن العربي، وسـيطرة «وعي ديني» إســتُغلّ ضــد هؤلاء، إضـــافة إلى «المؤامرات» والصفقات التي جرت مع النظم العربية التي كانت قائمة آنئذ.

وبالتالي فإن أي حل يجب أن يلحظ هذه المســألة، ومن ثم أن يلحظ أن المطلوب هو «تحييد» الديني عبر فصـله عن السـياسـي، مع إعطاء الحق في ممارسـة المعتقد الديني بحرية ومسـاواة، من أجل أن ينكشـف طابع الصـراع السـياسـي الطبقي، وليتوضـح بأن المشـروع الصـهيوني هو، ليس حل لمشـكلة اليهود، بل هو مشـروع إمبريالي يسـتخدم اليهود في الصـراع من أجل السـيطرة على الوطن العربي، وتكريس تجزئته وتخلفه. لهذا فإن حل الدولة الديمقراطية العلمانية هو حل لمشـكلة يطرحها المشـروع الإمبريالي. والدولة الصـــهيونية هي دولة طائفية إضـــافة إلى أنها عنصـــرية، وبالتالي فإن هذا الحل ضروري حتى لو كان خيارنا الآن هو الاشتراكية. لهذا أشرت إلى أنه ليست مشكلة الحل الاشتراكي في هذه النقطة بالذات، بل مشكلته في مسائل أخرى.

إن حل الدولة الديمقراطية العلمانية بالتالي لا يتجاهل «حقيقة وطبيعة الكيان» بل ينطلق منه. لهذا فهو هنا ينزع الطابع اليهودي عن الدولة، ويلغي كل طابع ديني لها, وبالتالي يوضـــح خلل الفهم بأن الدولة الصـــهيونية هي حل للمســألة اليهودية. كل ذلك عبر تحييد الدين والانطلاق من الطابع الحقيقي للصـراع. وهو يقدم الحل البديل بالتالي عن «الدولة الدينية». ويؤسـس للتعايش في الدولة التي سـتقوم على أنقاض الدولة الصهيونية.

إن الســـذاجة وحدها هي التي تجعل طرح الدولة الديمقراطية العلمانية وكأنه يغطي على طبيعة الصـراع، الذي هو ضـد المشـروع الإمبريالي الصـهيوني، وإلا كان طرح الدولة الديمقراطية العلمانية كحل في أي من الدول العربية يغطي على طبيعة الصـــراع مع النظم، الذي هو صـــراع ضـــد الطبقة الرأسمالية التابعة. إن هذا الحل هو حل لمشكلات واقعية، يمكن أن توظف من أجل التمويه على طبيعة الصـراع، لكنها مشـكلات قائمة. إن مشـكلة سـيطرة الأيديولوجيا التقليدية المغلفة بالدين تفرض العلمنة لتحقيق تجاوزها، وتكريس الفصـل بين الدين كمعتقد شـخصـي والدولة، بين الشـريعة والقانون، بإحلال القانون بدل الشريعة. وبالتالي فليس الحل هو الذي يوحي بالطابع الديني، بل أنه الحل لمشكلة «دينية»، أي لمشكلة إستُخدم فيها الدين. وهذه مسألة لا تتعلق بفلسطين فقط، حيث تبدو الأمور أكثر تعقيداً نتيجة اسـتغلال الدين (اليهودية) في الصـــراع، بل أنها تتعلق بكل الوطن العربي في سـياق السـعي لتحقيق الحداثة.

من ناحية أخرى يرفض الصديقان حل الدولة الديمقراطية العلمانية لأنه لا يعالج مسألتين أساسيتين ساخنتين هما:

١) العلاقة بين العرب واليهود.

٢) مستقبل المستوطنين اليهود.

هل أن الحل لا يعالج هاتين المســألتين؟ أولاً: العلاقة سـوف تقوم على أسـاس ديمقراطي علماني، وهو الأمر الذي يعني أن الحل يقوم على أساس مبدأ المواطنة والمساواة بين المواطنين، وفصل الدين عن الدولة، وهي المســائل التي يُتهم حل الدولة الديمقراطية العلمانية بأنه يدعو إليها، وبالتالي فالحل يحدد المسألة الأساسية الساخنة الأولى. العرب والأشكناز هم مواطنون في دولة واحدة دون تمييز على أساس الدين أو العرق. ألا يعني حل الدولة الديمقراطية العلمانية ذلك؟ إنه يعني ذلك بالتحديد. أما مسألة

المستوطنين فيمكن الإشارة أولاً أن الحل ينطلق من بقائهم، ويستند إلى السعي للتعايش. ويمكن أن نقول أنه بإنهاء الدولة الصهيونية، وبالتالي عودة اللاجئين، سوف يحدث تغيير ديموغرافي كبير نتيجة هجرة مستوطنين وبقاء آخرين، وهذا هو الوضع الطبيعي في هذه الحالة. حيث لسنا نحن من يحدد مستقبل المستوطنين، إننا نطرح أن من حقهم البقاء في إطار دولة ديمقراطية علمانية، لكنهم من يحدد البقاء أو المغادرة. أما شكل الدولة التي سيعيشون فيها فهي دولة عربية، علمانية، تقرر المساواة بين المواطنين، كما تقر حرية المعتقد الديني. وإذا ما بقيت كتلة كبيرة من اليهود وطالبت بأن يكون لها حق أقلية «قومية» فلها ذلك.

طبعاً يجب أن نلحظ بأن عودة اللاجئين سوف تفرض إعادة صياغة الوضع فيما يتعلق بالملكية والإقامة، نتيجة التنازع الذي يمكن أن ينشأ على كليهما، والذي نبع من عملية التهجير والاستيطان ذاتهما. ولاشك في أن للدولة الجديدة دور مهم هنا، لكن الصديقين لا يريا سوى الحل الاشتراكي لأنه يقوم على إلغاء الملكية الخاصة للموارد ووسائل الإنتاج، وبالتالي يجنب الدخول في منازعات قانونية حول المسألتين. ربما، لكن هل يقبل الفلسطينيون و«الإسرائيليون» هذا الحل؟ وهل يمكن تعميمه ليشمل كل الفلسطينيين والعرب؟

ما دام الوضع ليس مهيأ لإلغاء الملكية الخاصة (كما بحثت في الفقرات السابقة التي لم أنشرها هنا) فإن حلولاً أخرى يمكن أن تدرس في هذا المجال، تنطلق من أحقية الفلسطينيين بالأرض، وبالتالي تجري تسوية الأمور على هذا الأساس، فهذا حق، لكن هل أنه يعني تجريد اليهود من كل شيء؟ لا، حيث أن إقرار حقهم في البقاء يفرض أن تحل كل المشكلات المرتبطة به، ولهذا سياقاته القانونية التي تصبح ضرورية بعد إنهاء الدولة الصهيونية. وهنا يمكن اللجوء إلى تملك الدولة لمناطق وأرض كجزء من حل يقوم على أساس العدالة، وعلى أساس التساوي بين المواطنين. لكن ذلك لا يعني تحقيق الاشتراكية، لأن للدولة دور اقتصادي ما قبل تحقيق الاشتراكية.

يكمل الصديقان بأن حل الدولة الديمقراطية العلمانية يقوم على المساواة بين كافة المواطنين، وهذا صحيح كما أشرنا للتو، لكنهما يضيفا بأنه يقوم كذلك على حق «القوميتين» في امتلاك الأرض، وهذا خاطئ، وهو غير مطروح في الغالب، ليصلا إلى أن الشراكة والمساواة في ملكية الأرض تستحيل في ظل النظام الرأسمالي، ولا تتحقق إلا بإلغاء الملكية الخاصة. ليقولا، لماذا يقبل الفلسطينيون باقتسام الأرض مع المستوطنين في ظل نظام رأسمالي؟ هنا يخلط الصديقان الحل السياسي بالحل الاقتصادي، انطلاقاً من أن الاعتراف بوجود «قوميتين» (وهو ما يقولا أن حل الدولة الديمقراطية العلمانية يقوم عليه) يفرض المساواة في اقتسام الأرض، وهنا ينطلقان من التعامل مع «الكتل» (العرب واليهود) بينما مسألة ملكية الأرض مرتبطة بالأفراد (وربما فيما يقولا سطحية لأن التعايش معاً لا يفرض اقتسام الأرض على أساس الكتل، بل أن المشكلة ستتمثل في التنازع على ملكية الأرض المصادرة لمصلحة الاستيطان، وبالتالي أحقية اللاجئين في ذلك، وهنا نكون في حدود ما هو قانوني). الدولة الديمقراطية العلمانية هي صيغة النظام السياسي القانوني، أما طابع الملكية فخاضع للنمط الاقتصادي الاجتماعي الذي يحقق التطور. وهذه المسألة الأخيرة تناولناها سابقاً(٨)، وأكدنا على أن الظرف الواقعي لا يفرض إلغاء الملكية الخاصة نتيجة الطابع العام للوضع الاقتصادي. لكن سنلمس بأن المسألة في فلسطين محددة في وضعية إشكالية نتيجة مصادرة الأرض والاستيطان كما أسلفنا. ولهذا يجب البحث في أساس قانوني من جهة ويراعي العدالة من جهة أخرى، ينطلق من، أولاً حق اللاجئين في أرضهم، ومن ثم يجري، ثانياً، النظر في وضع المستوطنين وكيفية حل المشكل الناشئ عن ذلك. وهذا الحل الذي يساوي بين المواطنين ينظر إلى الحقوق ولا يتجاوزها، وهو لا ينطلق من حق «القوميتين» لأنه لا يرى أن هناك قوميتان، وبالتالي لا يساوي ولا يشارك في ملكية الأرض، بل يحلها على أساس الحق دون ظلم لأي من الأطراف.

وهنا تكون الإفادة من هذه المشكلة للتأكيد على الحل الاشتراكي ليس أمراً صحيحاً، بل ربما يشير إلى سذاجة. حيث أن تحديد طبيعة الحل تفرض النظر إلى عناصر أخرى، تلك المتعلقة بطبيعة المهمات المنوي تحقيقها، ودور الطبقات في ذلك، وممكنات تحقيق الاشتراكية على ضوء كل ذلك. وهذه كلها مسائل لم يتطرق إليها الصديقان رغم أنها الأساس العام الذي يحدد دور القوى الماركسية (أو الاشتراكية بالمعنى الماركسي).

إذن، ليست مشكلة التنازع على الأرض هي التي تحدد طبيعة الحل، وبالتالي تفرض رفض الحل الديمقراطي العلماني، لأن هذا الحل نابع من أسس أخرى هي تلك التي يرفضها عادل ومسعد. لهذا يختما ردهما بـ «الضربة القاضية» ضد الدولة الديمقراطية العلمانية، حيث يؤكدان بأن هذا الحل «يفتقر إلى آليات النضال والفعل والتنفيذ»، ولا يستطيع «طمأنة» اليهود وتبديد مخاوفهم، حيث لا يستطيع ذلك سوى الحل الاشتراكي من خلال تأمين حل إنساني عادل لهم. وأن الحل الاشتراكي هو وحده الذي يضمن حق عودة اللاجئين، وأنه لا نستطيع مواجهة المشروع الرأسمالي- الإمبريالي_ الصهيوني «إلا على أرضية إشتراكية وآفاق معادية للرأسمالية وعولمة رأس المال في هذه الحقبة».

هذا ملخص النقاش، وهو محور الرفض لحل الدولة الديمقراطية العلمانية، وأساس طرح الحل الاشتراكي. أما أنه يفتقر إلى آليات النضال والفعل والتنفيذ، فلست أفهم العلاقة بين صحة المشروع وكل ذلك. فربما يكون المشروع صحيحاً لكن دون آليات نضال وفعل وتنفيذ. رغم أن الحل المطروح يتضمن كل ذلك، وهو ما يمكن أن يشار إلى بعضه تالياً. أما عن «طمأنة» اليهود فإن الحل الديمقراطي العلماني يطمئنهم ما دام يعتبر أنهم مواطنين في دولة علمانية. أما الموقف من الملكية فهذا شأن آخر، حيث يمكن لليهود أن يعتبروا أن إلغاء الملكية الخاصة سوف يسلبهم «حقهم»، مثل الفلسطينيين. فليس كل هؤلاء يمكن أن يوافقوا على هذه المسألة. وكما قلنا، هذا موقف يمكن أن تتفاعل معه الطبقة العاملة وليس الفئات الوسطى مهما كان الظرف. وبالتالي فهو يربك ولا يقود إلى الاطمئنان. كما أن عودة اللاجئين مرتبطة بإنهاء الدولة الصهيونية وليس بشكل السلطة التي سوف تقوم، ولهذا ليس من رابط بين حق العودة والحل الديمقراطي العلماني أو الحل الاشتراكي، بل أنها مرتبطة تحديداً بإنهاء الدولة الصهيونية. وكما أشرنا فإنه من التشويه القول بأن حل الدولة الديمقراطية العلمانية يقوم على التخلي عن حق العودة، فهو يقوم على إنهاء الدولة الصهيونية، ليصبح حق العودة حق طبيعي في دولة ديمقراطية علمانية.

أما المسألة الأخيرة، تلك المتعلقة بمواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني، نعم لا يستطيع المواجهة إلا قوى تقوم على أرضية إشتراكية (ماركسية)، وآفاق معادية للرأسمالية ما دام هذا المشروع هو مشروع رأسمالي إمبريالي. لكن هناك فرق بين أن القوى التي تطرح هذا المشروع هي قوى إشتراكية ماركسية، وبين أن يكون هدفها هو تحقيق الاشتراكية. وكما أشرنا فإن المهمات هي مهمات ديمقراطية، لكن القوة القادرة على مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني من أجل تحقيقها هي القوة المعبرة عن الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، القوى الماركسية (الاشتراكية). بمعنى أن فارقاً مهماً يكمن بين طرح حل إشتراكي، أي حل يقوم على تحقيق الاشتراكية، وبين حل الاشتراكيين، الحل الذي يطرحه الاشتراكيون والذي يناضلون من أجل تحقيقه. فهذا الأخير ليس من الضروري أن يكون اشتراكياً الآن. لكن دور الاشتراكيين ضروري الآن كما في المستقبل، وهو حل الدولة الديمقراطية العلمانية.

«المشروع الاشتراكي في فلسطين» وحله للمسألة اليهودية:

يتساءل الصديقان عن الحلول أمام اليهود بعد «تفكيك» الكيان الصهيوني، وتطبيق حق العودة، وإزالة الاحتكار الصهيوني للأرض والموارد والمؤسسة العسكرية والاقتصادية. ويقدمان إجابة: «العيش معنا في المجتمع العربي الموحد الجديد، وفي ظل النظام الاشتراكي». سوف نتجاوز مسألة النظام الاشتراكي التي تناولناها سابقاً، سنشير إلى هذه المسألة الصحيحة، حيث لا يجب طرح حلول شوفينية كما يشيران. أي أن يفتح باب العيش المشترك والتآخي. حيث أن «هناك هذه الكتلة البشرية المؤلفة من بضعة ملايين هم في التحليل النهائي وبغض النظر عن المسميات، أناس وبشر، وهذا يقتضي إيجاد حلول إنسانية لإشكاليتهم أو لإشكاليتنا معهم». وبالتالي فـ «إن مستقبل اليهود المقيمين الآن في فلسطين المحتلة وعيشهم معنا في كافة أجزاء الوطن العربي أمر يجب استشرافه ومناقشته من منظور، وفي إطار، المستقبل الاشتراكي للوطن العربي، والنضال ضد الإمبريالية والرأسمالية».

إذن الحل المطروح هو حل ديمقراطي. لكن هل هو حل علماني؟ ربما لا، لأن النص يقرر «حق تشكيل الكيانات الدينية و/أو الدينية الثقافية». كيف يمكن تشكيل كيان على أساس ديني؟ الدولة الصهيونية قامت على هذا الأساس، والحركات الأصولية الإسلامية والمسيحية تطرح تشكيل كيانات على هذا الأساس. وبالتالي فإذا كان هذا الحل يبدو كحل ديمقراطي فإن هذه المسألة تنفي ذلك. هل يمكن إعطاءهم حق تشكيل كيان كونهم ربما يشكلون أقلية «قومية»؟ الصديقان راوغا في هذه المسألة، حيث رفضا ونقدا التعامل مع اليهود كقومية، ثم وافقا على التعامل معهم كأقلية قومية. وهنا هما يتعاملان معهم كأقلية دينية لها حق تشكيل كيان.

إن التأكيد على ضرورة العلمنة يفرض تجاوز الموافقة على تأسيس كيانات على أساس ديني، حيث أنها تعني رفض الدولة الدينية. ولهذا أشرت إلى أن الحل المطروح يتجاهل العلمنة. وإذا كان النص يتعامل مع الأمازيغ والأكراد كأقليات قومية لها حق تقرير المصير، فهل أن تجاهله لليهود كأقلية نابع من هذه المسألة؟ النص يرفض منح اليهود حق تقرير المصير على شكل كيان سياسي مستقل أو «حكم ذاتي» وما شابه، حيث أن ذلك يعني مكافأة المحتلين ومباركة مشروع رأسمالي-إمبريالي-صهيوني، كما يعني الاعتراف بالاستيطان، أي الإقرار بشرعية المشروع الصهيوني. ويكمل أن الإقرار بشرعية هذا الكيان السياسي الذي قد يأخذ اليوم شكل «حكم ذاتي» سيصبح ضمن معطيات وأوضاع إقليمية ودولية متغيرة «دولة» مستقلة. لكن النص يعود للتأكيد على أن الحل الاشتراكي الشعبي العربي هو «الوحيد الذي يضمن لليهود الحق في البقاء والعيش بين ظهرانينا كأقلية أو أقليات تتمتع بكافة الحقوق والحريات أسوة بالعرب والأقليات أو المجموعات الإثنية الأخرى المتآخية والشريكة في الوطن العربي». ويكمل مؤكداً على الفكرة ذاتها أنه الحل الوحيد الذي يضمن لليهود كأقلية إثنية (أي قومية طبعاً – إضافة مني) في فلسطين والوطن العربي الحقوق والحريات الإنسانية والمدنية والدينية والثقافية في إطار دولة عربية موحدة. إذن يمكن أن يحصل اليهود الذين سيبقون في فلسطين بعد إنهاء الدولة الصهيونية على حق أقلية قومية. وإن كانت كلمة قومية يجب أن توضع بين مزدوجين، لأننا هنا نتحدث عن اليهود الأشكناز (الذين هم من أصل أوروبي)، والذين يمكن على المدى الأبعد أن يشكلوا أقلية لها طابع قومي ما.

طبعاً أوافق على هذا الحل الأخير، وأعتبر أنه صحيح وضروري. لكن لماذا هذا التناقض في المنطق؟ لماذا الرفض ثم القبول؟ لماذا الهروب من العلمنة كحل للمشكل الديني، ولماذا التخوف من اعتبار اليهود المتبقين أقلية قومية؟ لماذا هذه المراوغة في الطرح؟ إن التأكيد على أنه يمكن التعامل مع «اليهود» كأقلية يوصل إلى إمكانية أن يعطوا «حكماً ذاتياً». هل يقود ذلك إلى مطالبتهم بالاستقلال انطلاقاً من مبدأ حق تقرير المصير؟ هنا سنلمس الإشكالية التي أوجدت كل هذا الإرباك، وكل هذا التناقض، حيث أن الصديقان يعتقدان بأن حق تقرير المصير ينطبق على الأقليات، لهذا قالا بأن من

حق الأمازيغ والأكراد تقرير المصير بصفتهم أقليات قومية. ورغم أن وضع الأمازيغ والأكراد مختلف، أو أنه يمكن أن نختلف في توصيف وضعهم، هل هم أقليات أم غير ذلك، إلا أن النقطة الجوهرية هنا هي أن حق تقرير المصير وفق المفهوم الماركسي والعالمي ينطلق من حق الأمم في تقرير مصيرها، وليس الأقليات التي لها حقوق أخرى غير تقرير المصير الذي يعني الاستقلال في الغالب. هذه الحقوق هي الحقوق الثقافية وحق المواطنة، وأيضاً حق الحكم الذاتي. وبالتالي فإن التمييز بين الأمم والأقليات حاسم هنا. ولهذا فحينما نقول أنه يمكن لليهود المتبقين في فلسطين حق في «الحكم الذاتي» فإننا نعتبر أن هذا هو الحل الأقصى لوضعهم، الذي لا يمكن أن يتطور إلى أي حل آخر يتعلق بتقرير المصير. إن هذا التخوف المبني على فهم خاطئ لمعنى حق تقرير المصير هو الذي أوجد كل هذا الإرباك، وهذا التردد في تناول المسألة اليهودية. أو أنه واحد من أسباب الإرباك، وسنلمس أن هناك ما هو «نفسي»، حيث أن أي حل يقبل بوجود اليهود الذين قدموا كمستوطنين سيعني الاعتراف بواقعة الاستيطان، وهذا أمر مربك لشعب جرى إقتلاعه من أرضه.

هذا الوضع يؤسس لتناقض في المنطق من جديد، حيث أن الحل المطروح والقائم على أساس ديمقراطي عبر الدعوة إلى العيش المشترك والتآخي لا يستقيم مع اعتبار أن اليهود الذين باتوا مقيمين في فلسطين هم «غزاة ومستوطنون صهاينة». إذن كيف يمكن أن نتآخى مع غزاة وصهاينة؟ المسألة هنا حساسة ودقيقة، خصوصاً وأن أي حل ديمقراطي يجب أن يؤسس لذاته منذ البدء، أي أن التعايش المستقبلي يفرض سلوكاً دقيقاً من الآن. بمعنى أن المطلوب ليس زيادة الأحقاد بل التفهم الدقيق لمشكلة هؤلاء، وبالتالي التعامل الذي يقنع هؤلاء بأن إنهاء الدولة الصهيونية لا يعني إنهاءهم. وهنا يجب التمييز بين «أصحاب» المشروع الإمبريالي الصهيوني والمستفيدين منه ، وبين المحوَّلين من قبل «أصحاب» ذاك المشروع إلى «مرتزقة» وأداة حرب. فنحن لن نتعايش مع «أصحاب» المشروع، لا مع الرأسمالية الإمبريالية، ولا مع الرأسمالية الصهيونية المرتبطة بالإمبريالية، بل سنتعايش مع هؤلاء الذين قدموا كمستوطنين. والسؤال الذي يجب أن نجيب عليه هنا هو: لماذا قدموا كمستوطنين؟ هل لأنهم يعون التصور الإمبريالي؟ إن مسافة تقع بين أن هؤلاء هم جزء من المشروع الإمبريالي، وبين أنهم يعون هذه الحقيقة، أي بين دورهم ووعيهم. فقد إنحكم جزء كبير منهم لوعيه الديني أو لأسباب أخرى ذكرتها سابقاً. وبالتالي سار وراء وهم أيديولوجي وليس وراء مشروع سياسي، خصوصاً أن رفض «الآخر» لهم (وهذه هي حالة أوروبا، وحتى في الوطن العربي لكن حدث ذلك بعد قيام الدولة الصهيونية خصوصاً) كان يدفعهم للرحيل عبر التعلق بذاك الوهم. هل يبرر كل ذلك الدور الذي قاموا به؟ طبعاً لا، لكن وعيه يؤسس لسياسة لا تجعل كل هؤلاء أعداء بالمطلق كما يبدو في نص الصديقين، رغم أنهما يدعوان إلى العيش المشترك والتآخي. ويفتح الأفق لصيغة من الصراع مختلفة، تنطلق من السعي لـ «تحويل الوعي»، وتأسيس اصطفافات جديدة، حيث ننطلق من أنهم يمتلكون «وعياً زائفاً».

لهذا فإن التأكيد على العيش المشترك (وليس الطرد كما كان يطرح) مسألة مهمة، لأن كشف زيف الوعي يفرض كشف طبيعة المشروع الإمبريالي، والوضع الذي وُضعوا فيه، من أجل دفعهم للاشتراك في النضال من أجل إنهاء الدولة الصهيونية. إذن، قيمة الحل الذي نطرحه اليوم هي في مقدرته على التأثير في وعي هؤلاء، وتحويله ضد المشروع الإمبريالي الصهيوني. هل سننجح؟ يجب أن نحاول ذلك دون أن نراهن عليه. لكن في كل الأحوال ليس أمامنا سوى أن نطرح حلاً ديمقراطياً للمسألة اليهودية، دون أن نتنازل عن المسألة الأساسية هنا، التي هي إنهاء الدولة الصهيونية. ودون أن يعني ذلك عدم ممارسة المقاومة المسلحة، فهذا أسلوب أساسي من أجل إنهاء الدولة الصهيونية. لكن يجب أن نعمل كذلك على «تفكيك» (وهنا أستخدم تعبير الصديقين، لكن بمعنى آخر) المجتمع الصهيوني. ليس انطلاقاً من منطق انتهازي، بل انطلاقاً من مصالح كل هؤلاء.

ولاشك في أن الخيار الاشتراكي الماركسي هو الأقدر على استقطاب قطاعات من هؤلاء، لأنه ينطلق من الإنساني، ومن تجاوز عميق للوعي التقليدي الديني. وهذه خطوة في إطار صراع كبير له أشكاله المتعددة.

«معسكر العدو»:

في هذا السياق يمكن تلمس إشكالية تحديد الصديقين لـــ «الآخر» العدو. فالمعيار هنا هو فهم دور الكيان الصهيوني في المشروع الرأسمالي-الإمبريالي-الصهيوني، وبالتالي فالآخر هو «المعسكر الرأسمالي-الإمبريالي- الصهيوني بكافة مكوناته بما فيها الأنظمة والطبقات العربية الكومبرادورية العميلة»، ومن الفلسطينيين الذين يتماشون مع هذا المشروع. حيث أن العوامل التي تحدد هوية «الآخر» هي المصلحة المادية والموقف الفكري والسياسي، والدور (الوظيفة)، وليس الدين أو الثقافة أو الإثنية أو القومية. لهذا فإن كل من يعترف بالكيان الصهيوني هو في الحقيقة في معسكر الأعداء، «هو صهيوني».

هنا سنلمس «الشطط»، وبالتالي التعميم والجزم. حيث يحدد المصلحة المادية والموقف الفكري والسياسي والدور/الوظيفة بدل الدين والثقافة والإثنية والقومية كأساس لتعريف الآخر. لتبدو مشكلتنا مع هذا الأساس، ليس لأن الدين أو القومية هما المحددان، بل لأنه يجمع في داخله بين المصلحة والموقف والدور، وهو ما حاولت الإشارة إليه للتو. فالموقف الفكري/السياسي والدور ليس بالضرورة أن يكونا نتاج المصلحة المادية، فهما إما نتاج المصلحة الطبقية أو نتاج «الخطأ المعرفي» أو نتاج الوهم. وعدم التمييز بين كل هذه المسائل يقود إلى خلط يشوه الفكر ويشوه الممارسة السياسية. إن توهم قطاعات من الطبقة العاملة بأن مصلحتها في التفاهم مع البرجوازية لا يقود إلى اعتبار أنها أصبحت عدو، رغم أنها يمكن أن تقاتل معها. العقل الجدلي يجب أن ينفذ من السطح إلى العمق، وبالتالي أن يرى في «الكل» الذي يبدو أنه كتلة واحدة، الأسس التي تجعلها كذلك بدل أن ينطلق من أنها كتلة صماء. وبالتالي أن يمسك التمايزات التي تخترقها. وهنا يمكن تلمس الخلط الذي أوجده الصديقان بين المصلحة المادية (الطبقية) من جهة والموقف الفكري السياسي والدور/الوظيفة من جهة أخرى.

أشير إلى ذلك لأن طريقة التعامل مع العدو هي غير طريقة التعامل مع «المخطئ» أو «المتوهم». العدو الذي له مصالح غير الذين يمكن أن يوظفوا على المستوى الفكري أو العملي في إطار المشروع الذي يعمل العدو على تحقيقه. كما أن طريقة التعامل مع المحارب هي غير طريقة التعامل مع غير المحارب. وإلا توسعت جبهة الأعداء بما لا يجعلنا قادرين على فعل شيء، وإلا أيضاً تجاهلنا تعدد أساليب العمل وقصرناها على أسلوب واحد. حيث أن المخطئ معرفياً أو المتوهم يمكن التعامل معهما في إطار الصراع الفكري أو التوضيح العملي من أجل كسبه إلى «جبهتنا»، بينما العدو يجب أن يهزم. ولكن أيضاً تشوّش وضع الـــ «نحن» (مقابل الآخر)، وأصبح الـــ «نحن» هو من يوافقنا على هذا التحديد فقط. وسألمس أن في النص ما يوحي بأن المسائل مطروحة وفق صيغة: إما، أو. وبالتالي العقل الذي ينطلق من مبدأ التحليل والتحريم، وهو عقل ديني في جوهره.

التناقض الرئيسي (أو معسكر الأعداء كما يسميانه) هو مع الرأسمالية الإمبريالية والطبقات الملحقة بها، حيث أن الرأسمالية الصهيونية والرأسماليات العربية التابعة هي ملحقة أو مترابطة مع الرأسمالية الإمبريالية. وبالتالي مع المشروع الإمبريالي وملحقاته الصهيونية والعربية. لكن أن يجري الاستنتاج بأن كل من يعترف بالكيان الصهيوني هو في معسكر الأعداء، وهو صهيوني، فهذا ما يشكل شططاً، لأنه يتجاهل تلك المسافة بين «أصحاب» المشروع وآخرين الذين يمكن أن يستخدموا، أو يمكن أن يؤيدوا نتيجة فهم ما، ويتعامل معهما على قدم المساواة. وهو، بالتالي، ما يجعل جزءاً كبيراً من العالم أعداء.

هذه المساحة هي التي يجري الاشتغال عليها من قبل الماركسيين (أو الاشتراكيين)، وهو الشغل الذي يسهم في تغيير موازين القوى في العادة. حيث يعملون على مواجهة التشويه الأيديولوجي، وعلى مواجهة تزييف الوعي، من أجل تطوير الوعي الطبقي وتحويله لكي يصبّ الصراع في إطار التناقض الرئيسي. انطلاقاً من أن الطبقات الشعبية غالباً ما تميل إلى التكيف مع الطبقات المسيطرة، فتتقبل رؤيتها وتصوراتها. لهذا، هناك قوى منسجمة مع مصالحها وأخرى يكون وعيها في تناقض مع مصالحها الطبقية، وانطلاقاً من ذلك تحددت مهمة الماركسية في «إدخال الوعي» المطابق لمصلحة الطبقة. لكن ذلك لا ينطلق من الاتهام المسبق لها، ووضعها في معسكر العدو، لأن كل الدور هذا لن يكون ممكناً، أو مطروحاً بالأساس. وهذه الحال لا تنطبق على الطبقات فقط، بل تنطبق على شعوب يمكن أن توظّف في سياق مشروع مناقض لمصالحها. هل توضع في «معسكر العدو»؟

هذه المسافة هي الإشكال في كثير من الحوارات التي تجري، مما يفرض أن يكون الحوار حدياً، أو اتهامياً، لأن تغييبها يؤسس لمنطق يقوم على مبدأ «خير/شر» (أو أبيض/أسود)، أي يقوم على المنطق الصوري، بينما الواقع هو أكثر تعقيداً من هذه الثنائية.

أشير إلى ذلك للتأكيد على أنه ليس قدوم اليهود إلى فلسطين واستمرارهم فيها هو الذي يجعلهم حتماً في معسكر العدو. لقد كان قدومهم خاطئ وضار بالسكان الأصليين، لكنه نتج عن وعي زائف كما أشرنا للتو. ولقد أصبحوا جزءاً من التكوين البشري الذي يجب أن نبحث له عن حل يقوم على أساس ديمقراطي. وبالتالي يجب أن ننطلق من هذه النقطة لكي نحدد آليات العمل وطرقه من أجل التأثير. وإذا كانوا جزءاً من كيان استيطاني استعماري، وجزء من المشروع الإمبريالي للسيطرة على الوطن العربي، فلا يجب أن ننطلق من أنهم في معسكر الأعداء، وإلا لن يكون ممكناً القبول بهم، ولن يجري العمل على استقطابهم أو تحييدهم. ولاشك في أن الحل الديمقراطي مطروح من أجل ذلك الآن، كما هو من أجل حل مشكلة أوجدها المشروع الإمبريالي الصهيوني.

مثلاً يتناول الصديقان وضع العرب الذين يدينون بالديانة اليهودية (اليهود العرب). يقولان أن هؤلاء لم يكونوا «آخر» (أي عدو) قبل أن يجلبوا إلى فلسطين، لكنهم أصبحوا كذلك بكونهم استوطنوا في فلسطين، ولا يغير من هذه الحقيقة تمسكهم بثقافتهم العربية الشرقية، وحنينهم لموطنهم العربي الأصلي. لكن أليس من الضروري السؤال عن الظروف التي فرضت عليهم الهجرة، بعد قيام الدولة الصهيونية وليس قبل ذلك (ولهذا معنى عميق)؟ هل وعوا المشروع وأحسوا بأنه يخدم مصالحهم، وعرفوا أنهم يخدمون المشروع الرأسمالي-الإمبريالي الصهيوني؟ أليس حنينهم ذاك له معنى وقيمة؟ ألا يؤشر إلى أنهم يشعرون أنهم في بيئة أخرى مخالفة لبيئتهم؟ (٩) الأسئلة هذه تهدف إلى القول بأن ظروفاً معقدة، وزيفاً في الوعي، هما اللذين أديا إلى هجرة كثير من اليهود ليتحولوا إلى «مرتزقة» في جيش إمبريالي. وتعبير «مرتزقة» هو التعبير الذي ارتأته الرأسمالية الإمبريالية لدورهم، وليس لأنهم قبلوا أن يكونوا كذلك.

في هذا الوضع لا يمكننا أن نلقي بكل هؤلاء في «معسكر العدو»، وأن ننطلق من أنهم صهاينة، فهذا هو الأساس الذي فرض رفض التمييز بين مدني وعسكري، وحلل قتل اليهود عموماً. وإلا لن نستطيع وضع إستراتيجية لاستقطاب قطاعات منهم في إطار الصراع من أجل إنهاء الدولة الصهيونية، وهذا ما يبدو أن الصديقين لا يفكران به. إن «انخراطهم في مشروع يرفض الدولة الصهيونية» يعتمد على رؤيتنا لهم أولاً، وبالتالي المشروع الذي نطرحه ويشعرون بأنه الأجدر لتحقيق مصالحهم، ولإخراجهم من الورطة التي هم فيها. هذا دورنا، وهو لا يستقيم ونحن ننظر إليهم كأعداء دون أن ننسى أنهم يخدمون مشروع إمبريالي صهيوني كذلك. وأنا لا أقصد هنا المؤسسة الحاكمة، والدولة (أي الجيش وأجهزة الأمن والقضاء ...)، والرأسمالية الصهيونية، فهؤلاء هو ما يجب أن ينتهي، أقصد اليهود الموضوعون في مشروع قائم على أساس الدين لكنه يخدم الرأسمالية الإمبريالية.

نختلف مع كل من اعترف بالدولة الصهيونية، ويعمل لتحقيق «السلام» معها، ويقبل بالتالي بوجودها، لكن لا نستطيع أن نضع كل هؤلاء في «معسكر الأعداء». لأننا نكون حينها «طبقويين» أو «قومويين»، أي نفسر كل موقف من منظار أن أساسه طبقي أو قومي، متجاهلين أنه في الفكر والسياسة هناك ما يسمى «الخطأ المعرفي»، خطأ في التحليل، وفي تقدير الموقف. وهناك قصور في الوعي يؤسس لوعي زائف. وهذا يظهر لدى الطبقات المضطهَدة، ولدى الشعوب المقهورة. والمسألة هنا هي أن الموقف من هؤلاء يقوم على النقد وكشف زيف الوعي، لكنه لا يصل إلى حد التخوين، ووضعهم في «معسكر الأعداء».

مع اليهود علينا كشف زيف الأساس الديني الذي يشار إلى أن الدولة تأسست على أساسه، والتأكيد على الطابع الإمبريالي للمشروع الصهيوني، من أجل الاستقطاب في مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني. وهنا يكون طرح العلمنة ضرورة من أجل تجاوز «الوعي الديني»، أو «الوهم الديني»، والتأسيس لقبول تجاوز العلاقات القائمة على أساس الدين لمصلحة علاقات تقوم على أساس المواطنة. كما يكون طرح الطبقي ضرورة لأن المشروع الصهيوني هو مشروع رأسمالي إمبريالي.

البعد العربي:

طرحي للدولة الديمقراطية العلمانية لا ينطلق من أن الفلسطينيين هم الذين سوف «يحررون» فلسطين، و«يفككوا» أو ينهوا الدولة الصهيونية (وهذا ما يدعو إليه الصديقان كما سنلحظ تالياً)، حيث أن هذا خيار فاشل ما دامت الدولة الصهيونية هي جزء من المشروع الإمبريالي للسيطرة على الوطن العربي. وبالتالي فلن يتحقق تحرير فلسطين وإنهاء الدولة الصهيونية إلا في إطار صراع عربي/ صهيوني إمبريالي. وحين تغيَّر موازين القوى ليصبح ممكناً هزيمة الدولة الصهيونية، يصبح واضحاً أن فلسطين ستكون جزءاً من دولة ديمقراطية علمانية عربية.

هناك من يطرح المسألة في إطار فلسطين، أي في إطار صراع فلسطيني/إسرائيلي، وبالتالي فهو يطرحها كدولة ديمقراطية علمانية فلسطينية. وفي هذا إشكال (سنلمسه لدى الصديقين كذلك)، لأنه يقوم على أساس خاطئ هو أن الصراع هو صراع فلسطيني/إسرائيلي، وأنه يمكن تحرير فلسطين بقوى الشعب الفلسطيني. هذا وهم، ولقد كانت خطيئة حركة فتح أنها «فلسطنت» الصراع ضد المشروع الصهيوني، وفصلت بين المشروع الصهيوني والمشروع الإمبريالي، كما فصلت الشعب الفلسطيني عن الشعب العربي، مما أدخلها في متاهات، وقاد إلى دمار المشروع التحرري الفلسطيني، وربما ضياع بقية فلسطين(١٠).

بمعنى أن رؤية المشروع الصهيوني كمشروع إمبريالي يستهدف الوطن العربي، وأن دور الدولة الصهيونية هو ضد التطور والتوحد والحداثة في الوطن العربي، يفرضان أن يكون النضال العربي موحداً خصوصاً أنه ينطلق من تحقيق كل هذه الأهداف. حيث لا يمكن لنضال قطري أن يحقق أي من هذه الأهداف، خصوصاً في فلسطين التي تبدو كقضية عربية بامتياز نتيجة دور الدولة الصهيونية في المشروع الإمبريالي. أي نتيجة كونها أداة المشروع الإمبريالي ضد الوطن العربي ككل.

وإذا كان الصديقان يصرّان على البعد العربي، وأوافق تماماً على ذلك، فإنهما يكرران ما يبدو أنهما يرفضانه، أي فصل فلسطين عن الوطن العربي. حيث أنهما يؤكدان على الربط ، لكنهما يصران على تجزيء النضال ليس العربي/الفلسطيني فقط، بل النضال الفلسطيني ذاته. ولسوف ألمس ذلك في الفقرة الأخيرة التي تتعلق بكيفية تحقق الحل الاشتراكي في فلسطين.

إذن، حل الدولة الديمقراطية العلمانية لا ينطلق من استمرار الدولة الصهيونية بل من إنهائها، وهو شكل السلطة السياسية لدولة ما بعد التحرير، ولهذا فهي تنطلق من بديهية عودة اللاجئين، ومن حل ديمقراطي للمسألة اليهودية التي تشكلت نتيجة قيام الدولة الصهيونية، يقوم على مبدأ المواطنة وفصل الدين عن الدولة، ومن إعادة ترتيب الوضع الديموغرافي والحقوقي (خصوصاً فيما يتعلق بالملكية)، ويمكن إعطاء حق أقلية على أساس قومي وليس ديني لليهود الأشكناز (أو من يريد) ممن بقي في فلسطين. وهذا هو الحل في فلسطين التي ستكون جزءاً من دولة فيدرالية ديمقراطية علمانية عربية. ليست إشتراكية، لكنها ليست رأسمالية، بل يقوم اقتصادها على أساس دور أساس للدولة التي يحكمها تحالف الطبقات الشعبية، والذي يهيئ للانتقال إلى الاشتراكية عبر الدور الفاعل والقيادي للطبقة العاملة والفلاحين الفقراء.

كيف يتحقق «الحل الاشتراكي»؟

نصل إلى الحل الذي يطرحه الصديقان لفلسطين بديلاً عن حل الدولة الديمقراطية العلمانية. ونشير ابتداءً إلى أنه حل فلسطيني يرتبط بالبعد العربي بوشائج غائمة، أو غامضة، وربما واهية. فهو حل فلسطيني بالتالي. كما أنه حل فلسطيني مجزأ، أي ينطلق من تجزيء النضال الفلسطيني كذلك. وهنا يتجاهل القضية الأهم في البعد العربي الذي يصرّ عليها بشكل لافت، لكن صحيح.

«تفكيك الكيان الصهيوني»:

يقوم هذا الحل على فكرة جوهرية هي «تفكيك الكيان الصهيوني». وإذا كان يؤكد على المشروع القومي العربي النهضوي الهادف إلى الوحدة والتنمية وتحرير الأراضي العربية المحتلة، ويدعو إلى تشكيل حركة اشتراكية عربية تقوم بذلك لتحقيق هذا الحل الاشتراكي، فهو يضعنا في «مرحلة انتقال»، يطرح علينا «حلاً مرحلياً» عنوانه «تفكيك الكيان الصهيوني». بمعنى أنه يعود بنا إلى ذات المنطق الذي صيغت فيه العلاقة بين تحرير فلسطين والحل المرحلي، ليبدو المشروع النهضوي العربي كـ «إطار عام»، أو كـ «طربوش»، بينما يقوم النضال العملي على أساس الحل المرحلي. الذي يعني ببساطة (وربما بسذاجة) «تقطيع الكيان الصهيوني»، أي نهش أجزائه قطعة قطعة. لهذا فهو يفكك النضال الفلسطيني إلى أجزاء منفصلة، على كل منها نهش قطعة من الدولة الصهيونية. وكأن المشكلة هي في الشعارات التي يمكن أن تكون مقبولة في إطار الشرعية الدولية والتي بالتالي يمكنها أن تتحقق فتقطّع هذا الكيان.

والتفكيك هنا يعني تفكيك النضال الفلسطيني عبر التعامل مع فلسطينيي أرض ١٩٤٨ ككتلة مستقلة لها هدفها المحدد، ومع فلسطينيي أرض ١٩٦٧ ككتلة كذلك لها هدفها المحدد. ولا يبقى للاجئين سوى انتظار تفكيك الكيان الصهيوني لتحقيق العودة. ليبدو هنا أن التفكيك الذي يطالبان به هو تفكيك للنضال الفلسطيني، بعد أن تجاهلا ربطه بالنضال العربي. لهذا سيبدو شكلياً ومبسطاً، يفكك الشعب الفلسطيني، ويهمش اللاجئين. وهو ينطلق من «العقلية» السائدة التي تقوم على التكيف مع الأمر الواقع بدل أن ترى الواقع وتحدد آليات تغييره. ولهذا سنلمس أنهما يكرران الأساليب ذاتها المعتمدة على «الشرعية الدولية».

يقوم «المشروع الاشتراكي» في فلسطين على محورين: الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨، والأرض المحتلة سنة ١٩٦٧. وهو يعني «النضال» من أجل إقامة دولة فلسطينية في مناطق الاحتلال الأولى (سنة ١٩٤٨)، و«النضال» من أجل الانسحاب الإسرائيلي من منطقة الاحتلال الثاني (سنة ١٩٦٧). إذن ليس من هدف هنا لإنهاء الدولة الصهيونية، ولا تحرير فلسطين، رغم أن المقصود هو أن هذا «النضال» يقود إلى تفكيك الكيان الصهيوني، ويوصل إلى «الحل الاشتراكي الشعبي العربي». كيف؟ لا يتطرق النص إلى ذلك. وما هو دور اللاجئين في هذا «النضال»؟ الانتظار على ما يبدو. وما هو

دور الطبقات الشعبية العربية؟ ليس واضحاً، سوى أن لا دور لها. حيث ليس من ترابط بين نضالها لتغيير الأنظمة الرأسمالية التابعة (والتي هي جزء من المشروع الإمبريالي) ودورها ضد المشروع الصهيوني والدولة الصهيونية.

إذن يبدأ «الحل الاشتراكي» بتفكيك النضال الفلسطيني، وعلى شعارات واهية متكئة على الشرعية الدولية. هل يوصل بالتالي إلى «تفكيك الكيان الصهيوني»؟ وإذا ما دققنا في هذه الصيغة سنلمس كم هي شكلية ومتناقضة، حيث أن الهدف هو التفكيك عبر قيام كيانين فلسطينيين، عبر «النضال» على أساس شعارين مختلفين: الأول هو حق تقرير المصير لفلسطينيي أرض سنة١٩٤٨ بصفتهم أقلية قومية، والثاني الانسحاب الإسرائيلي من الأرض المحتلة سنة ١٩٦٧. وكما أشرنا يستند طرح هذين الهدفين على الشرعية الدولية، وليكون هدف «النضال» هو من أجل تطبيق الشرعية الدولية.

طيب، إن حصول فلسطينيي سنة ١٩٤٨ على الاستقلال يعني حتماً إنهاء السيطرة الصهيونية على الضفة الغربية وقطاع غزة، لأنه يعني نهاية الدولة الصهيونية، وبالتالي ستقوم دولة في كل فلسطين. أليس الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨ هي أساس وجود الدولة الصهيونية؟ إلا إذا اعتبرنا أن هذه الأرض لا تشمل كل الأرض التي جرى احتلالها سنة ١٩٤٨. وربما نحن بحاجة إلى تخيل ذلك لكي نستوعب «الحل الاشتراكي» لفلسطين. أشرت إلى ذلك لأقول أن منطق الحل يحوي من السذاجة ما هو فائض. وآسف لهذا القول، لكن منطق الحل يفاجئ ويصيب بالذهول. لكنه يوضح السطحية المفرطة التي تُطرح المسألة عبرها. وأكرر هنا أسفي لهذا الحكم.

فقد ركز على التفكيك، فأوجد آلية «بسيطة» لذلك، تقول أنه إذا استقل شعب ١٩٤٨ وشعب ١٩٦٧ يتفكك الكيان الصهيوني. طبعاً هذه نتيجة بسيطة، وهي حل بسيط لنهاية الدولة الصهيونية، لكن كيف يمكن أن يتحقق ذلك؟ فالمشكلة لم تكن في «نضال» شعب ١٩٤٨ وشعب ١٩٦٧، بل كمنت في أن هذا النضال لم يكن كافياً لكسر شوكة الدولة الصهيونية نتيجة الاختلال الهائل في ميزان القوى، بالضبط لأن الدولة الصهيونية هي جزء من المشروع الإمبريالي للسيطرة على الوطن العربي، إنها أداة إمبريالية ضد الوطن العربي. وبالتالي فالسؤال المطروح هو ليس الشكل الذي سيتخذه التفكك، بل كيف يمكن «كسر» قوة الدولة الصهيونية؟ ومن هي القوى التي تستطيع ذلك؟ وما هو شكل الصراع المفضي إليه؟ كل ذلك لكي يتفكك الكيان الصهيوني.

هنا الحل لا ينطلق من تغيير ميزان القوى، بل ينطلق من الإفادة من الشرعية الدولية. حيث أن مفهوم «التفكيك» يقوم على أساس أن ظروف الهزيمة والهرولة نحو الحل النهائي قد خلقت «ظروفاً موضوعية وتاريخية تملي بدورها حلاً مرحلياً ممثلاً في تفكيك فلسطين وصولاً إلى الحل النهائي في إعادة تركيبها». ما هي الظروف الموضوعية والتاريخية التي تستوجب ذلك؟ لن نجد جواباً في النص كله، رغم أن هذه الظروف الموضوعية والتاريخية هي أساس طرح حل التفكيك هذا، الذي –كما يظهر في النص- يعني الاستناد إلى الشرعية الدولية. هل يكرر هنا ما جرى في المقاومة الفلسطينية بدءاً من سنة ١٩٧٣ حين بدء التنظير للحل المرحلي انطلاقاً من الظروف الموضوعية والتاريخية؟ سنلمس أنه ينطلق من الأسس ذاتها، فقد قام الحل المرحلي ذاك على «مرْحَلَة النضال» دون التخلي عن تحرير فلسطين، ودون الاعتراف بالكيان الصهيوني. وتحدد في القبول بدولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، استناداً إلى الشرعية الدولية، بعد تزايد التعاطف مع القضية الفلسطينية، و نتيجة توازن القوى العالمي!! هل أن الظروف الموضوعية والتاريخية هي هذه؟ سنشير إلى أن كل هذه الظروف، ورغم ميزان القوى الذي كان أفضل بالنسبة لنا، لم يتحقق شيء عبر الشرعية الدولية، بالضبط لأن الدولة الصهيونية هي جزء من المشروع الإمبريالي، ولأنها كذلك هي محمية بكل قوة الدول الإمبريالية، حتى في ظل وجود معسكر مضاد. لكن الوضع تغير نحو الأسوأ، حيث باتت الولايات المتحدة هي القوة الأعظم الوحيدة، وبدأت زحفها للسيطرة المباشرة على المنطقة، وهي

منحازة بوضـــوح لا لبس فيه للدولة الصـــهيونية التي باتت جزءاً مباشـــراً من المنظومة الأمنية الأميركية. وبالتالي بات ميزان القوى العالمي مختل بشكل عنيف لمصلحة المشروع الصهيوني. كما باتت «الشرعية الدولية» ملحقة بالإرادة الأميركية. ونتيجة كل ذلك تلاشى مفهوم حق تقرير المصير الذي تطرحه تلك الشرعية، وماتت قرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى الانسحاب من الأرض المحتلة سنة ١٩٦٧، وأصبح السياق العالمي كله يصب في خدمة الدولة الصهيونية.

لهذا يبدو التوهم بأنه يمكن تحقيق شـيء على أسـاس الشـرعية الدولية مضـيعة للوقت، وتضـييعاً للقضية. واستمراراً في السياسة التي جرفت القضية الفلسطينية إلى هذه النهاية المفجعة.

دور اليهود في الصراع:

التفكيك يقوم به الفلسـطينيون وحدهم، أو بعض الفلسـطينيين في نضـال مجزأ، حيث يجري تهميش اللاجئين ليكونوا دون دور. وإذا كنا نقدم حلاً ديمقراطياً لليهود، ألا يجب أن نرى دور هؤلاء في الصـــراع؟ إن منطق التفكيك قاد بالتالي إلى تجاهل هذا الدور، لأنه ينطلق من شـــعارين يخصـــان الفلسـطينيين في أرض سـنة ١٩٤٨، وأرض سـنة ١٩٦٧ (لهذا ضـاع دور اللاجئين). حيث لم يلمس هذين الشـعارين وضـع اليهود، فهما يطرحان الانسـلاخ عن الدولة/ الكيان، وليس أكثر. مما لا يجعل لليهود المعنيين بإنهاء الدولة الصـــهيونية أي دور، وليقدم لهم الحل الخاص بوضـــعهم بعد «التحرير» فقط.

سـنلمس بالتالي كيف أن هدف التفكيك هذا يقلص الإطار الذي يمكن أن يبلور قوى المقاومة، ويبذِّر في القوى الممكنة. ويقزِّم بالتالي النضال من حيث الحجم والكيف (الأهداف). لهذا كان من الضروري التأكيد على إنهاء الدولة الصهيونية، وربط ذلك بدور الطبقات الشعبية العربية، ومن ضمنها الفلسطينية عموماً، وكذلك بدور اليهود العرب وكل اليهود الذين يقبلون بإنهاء الدولة وتأســيس دولة تعايش، هي الدولة الديمقراطية العلمانية. وما من شـك في أن إنهاء الدولة الصــهيونية، ككيان ســياســي، يتطلب تفاعلين: قوى مقاومة عربية وليس فلسـطينية فقط، وتفكك داخلي يحوّل قسـماً من اليهود إلى مناضـلين من أجل إنهاء الدولة الصهيونية وتأسيس دولة تعايش.

هنا تصبح كلمة تفكيك، بالمعنى الذي يورده الصديقان، نافلة. وتكون كلمة تحرير وحدها غير كافية (ولا أقول نافلة)، لأنها لا توحي بإمكانية مشـــاركة اليهود. لهذا فهي عملية تحرير من طرف، وتفكيك (كما حدّدته من قبل وليس كما يطرحه الصـــديقان) من طرف آخر (ليس اليهود وحدهم، بل والفلسطينيين أيضاً)، يقودان إلى إنهاء الدولة الصهيونية، ككيان سياسي، ويؤسسان لوضعية جديدة، في دولة ديمقراطية علمانية. وهنا يمكن أن يطرح الماركسيين خيارهم الطبقي كذلك، أي تأسيس دولة ديمقراطية علمانية تمثل الطبقات الشعبية (بغض النظر عن الدين والإثنية).

شعارا النضال:

ولتوضيح ذلك يمكن تلمس ما يطرحه النص، حيث أن الحل يقوم على شعارين لـ «النضال»: شعار النضـــال من أجل إقامة دولة فلســطينية في مناطق الاحتلال ســـنة ١٩٤٨، ينطلق من حق «الأقليات القومية في تقرير المصــير وإقامة دولة لها»، وهذا ينســجم -كما يشــير الصــديقين- مع«الشــرعية الدولية». بمعنى الانطلاق من مقررات الشرعية الدولية والضغط من أجل تحقيقها. أشير أولاً إلى ما أوضحته سابقاً، حيث أن حق تقرير المصير وفق المفهوم اللينيني الذي يستتندا إليه، كما وفق «الشرعية الدولية»، هو حق للأمم وليس للأقليات. بينما الحكم الأوسع للأقليات هو «الحكم الذاتي». إلا إذا انطلقنا من الميل الإمبريالي الأميركي الذي يعمم حق تقرير المصـير لكي يشـمل الأقليات والطوائف من أجل تفتيت الوطن العربي. وهنا سنلمس الاستغلال الشنيع لهذا المبدأ، والذي يلغيه حقيقة، لأنه يلغي الأساس الذي بني عليه، وهو الأمم.

وبالتالي فإن الشرعية الدولية لا تقدم الأساس القانوني لقيام دولة فلسطينية في أرض ١٩٤٨، ربما هي تقدم الحل الذي رفضاه منذ البدء (والذي أرفضه كذلك)، أي حل الدولة ثنائية القومية فقط. لكن المسألة الأهم هنا هي أن وجود أساس قانوني لا يعني أن الشرعية الدولية معنية بتحقيقه، فهذا يعتمد على ميزان القوى وليس على الحق، ولو كان كذلك لما ضاعت فلسطين. حيث أن المسألة هي مسألة توازنات وليست مسألة أخلاقية. وميزان القوى ليس في مصلحة العرب، كان وهو اليوم أكثر سوءاً.

الشعار الثاني هو «الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران ١٩٦٧»، وإقامة دولة فلسطينية عليها. ويكمل الصديقان لتبرير ذلك، بأن هذا الهدف كان مقبولاً ومعلناً من قبل فصائل المقاومة الفلسطينية، بمعنى أنه ينسجم مع ما تطرح تلك الفصائل (وهذا صحيح، لكن هل كان صحيحاً، وأفضى إلى نتائج سوى الكوارث التي نشهدها؟). لهذا يجب «النضال من أجل الانسحاب الإسرائيلي من أراضي الضفة والقطاع». «المطلوب الاستمرار في النضال من أجل هزيمة الاحتلال ودحره وإرغامه على الانسحاب»، لكن ليس من أجل إقامة دولة فلسطينية «كحل نهائي للصراع». ورغم التوافق مع سياسة الفصائل الفلسطينية فإن الاعتراض يتحدد في أن هذه الفصائل ربطت هذا الشعار بالاعتراف بالكيان الصهيوني، وفي أنها اعتبرت هذه الدولة هي الحل النهائي فقط، وربما يضيف الصديقين التمسك بحق العودة.

إذن، الصديقين يتبنيا السياسة الدارجة، سياسة م.ت.ف والفصائل الفلسطينية، وسياسة عرب ١٩٤٨ الذين يطالبون بحقوق أقلية، رغم تزويق الكلمات. وفي كلا الحالين من خلال الشرعية الدولية. مع الاختلاف في رفض الاعتراف بالكيان الصهيوني، والتمسك بحق العودة، وهو ما لم تفعله م.ت.ف والعديد من الفصائل، وما يتجاهله عرب ١٩٤٨ الذين يطالبون بحقوق أقلية قومية في إطار الدولة الصهيونية.

لكن المشكلة ليست هنا على الإطلاق، هي ليست في كل هذه الاعتراضات. فهذه فرعية سوف يتجاوزها منطق التفكير بالحل ما دام يقوم على «الشرعية الدولية». وكما أشرنا بدأت سياسة م.ت.ف والفصائل من الشروط ذاتها، أي من التمسك بعدم الاعتراف بالكيان الصهيوني والتمسك بحق العودة «كحق مطلق»، لكن سياق السياسة المبنية على الشرعية الدولية جعلها تتخلى رويداً رويداً عن كل ذلك. المشكلة في السياسات التي سادت في المقاومة الفلسطينية، والذي يكررها الصديقان، تكمن في مسألتين، الأولى: التعويل على الشرعية الدولية والانطلاق منها في الوصول إلى حل، والثانية: تجزئة النضال الفلسطيني بعد فصل النضال الفلسطيني عن النضال العربي. وهنا يجري تجزيء المجزأ.

الشرعية الدولية:

إذن، لازلنا في حدود المنطق الذي تعمم في الواقع الفلسطيني منذ بداية سبعينات القرن العشرين. هل يمكن أن نراهن على الشرعية الدولية؟ هنا مشكلة عميقة بعد تجربة قرن من الصراع حول فلسطين أوضحت بأن الرأسمالية المهيمنة هي التي فرضت وجود الدولة الصهيونية، وهي التي ترعى استمرار هذا الوجود. وكل ذلك يشدد عليه الصديقان عشرات المرات، ويعتبران أنه محدِّد معسكر الأعداء. لكنهما كما يبدو يتجاهلانه حينما يتعلق الأمر في الممارسة. الدولة الصهيونية أداة في المشروع الإمبريالي للسيطرة على الوطن العربي، هذه مسألة جوهرية. ولقد أكد عليها الصديقان وإعتبرا أنها محور ردّهما. ومادامت الإمبريالية الأميركية التي باتت هي راعية الدولة الصهيونية، هي المهيمنة عالمياً، والتي تُخضع «الشرعية الدولية» لتكتيكها أو تتجاوزها لتحقيق ما تريد. فكيف يمكن أن نراهن على هذه الشرعية إذن، رغم مئات القرارات التي يمكن الاستناد إليها؟

هذا وهم تلبّس الفصائل الفلسطينية والحركة الشيوعية العربية. وأودى بالوضع الفلسطيني إلى هاوية مدمرة كما نلاحظ اليوم. هل نكرر ما بات واضحاً؟ أم نبقى متعلقين بالإشارات العمومية للظروف الموضوعية والتاريخية دون ذكر ولا إشارة واحدة؟ الظروف الموضوعية توضح بأن القوى الإمبريالية هي التي تهيمن أكثر من أي وقت مضى. والدولة الأميركية تعمل للسيطرة على العالم، وتجهد لتفكيك الوطن العربي وتعزيز احتلالها له، وتوسيع قواعدها العسكرية فيه. ولقد باتت تحتل العراق وتهيمن بالمطلق على دول الخليج، وتتمدد لإكمال سيطرتها رغم قوة المقاومة العراقية والمأزق الذي وقعت فيه هناك. وأوروبا ملحقة أو تتململ دون فاعلية. وروسيا تحاول النهوض لكنها لم تنهض بعد، والصين كذلك. وبالتالي فإن ميزان القوى السياسي الذي كان يحكم الأمم المتحدة، وكان يميل للتعاطف مع قضايانا دون أن يجرؤ على مقاطعة الدولة الصهيونية أو أن يفرض عليها حلاً يقوم على «قرارات الشرعية الدولية»، هذا الميزان مختل بشكل كامل، ولم يعد حتى التعاطف موجوداً، سوى لدى الشعوب. ومسألة تقرير المصير الذي تطرحها الدولة الأميركية تطبق علينا بالمعكوس، حيث تشتمل فيها الأقليات الدينية والطائفية والإثنية دون الأمة العربية. وتطبق على مجموعات صغيرة بهدف تفكيك الدول الكبيرة. ويتحقق كل ذلك بما يخدم السيطرة الأميركية وليس مصالح الشعوب والأمم. وليس ممكناً لنا، بطريقة المناكفة، أن نستفيد من كل ذلك، لأن الأقوى هو الذي يفرض ويقرر وينفذ.

وإذا قارنا الظروف الراهنة بتلك التي أسست فصائل المقاومة سياستها المرحلية على أساسها، سنجد أن تلك الظروف كانت أفضل، وكان يمكن أن نتوهم بأن ميزان القوى يمكن أن يسمح للفلسطينيين بإقامة دولة مستقلة فيما إذا قبلوا بحدود سنة ١٩٦٧، التي كان لازال الرأي العام العالمي يعتبر أنها أرض محتلة ويجب أن تستعاد. وبالتالي فإن التنازل عن معظم فلسطين سيجعل العالم داعماً لقيام تلك الدولة. ورغم ذلك تبدى كل هذا الظرف الدولي كوهم، ولم يتحقق شيء سوف أننا أعطينا الدولة الصهيونية وقتاً مريحاً لإكمال سيطرتها على الأرض وبناء المستوطنات وزيادة عدد المهاجرين. وخففنا من الضغط الدولي عليها. في الوقت الذي تراجعنا عن تطوير قوانا، وتهيئة ظروف أفضل للنضال.

بالتالي أين الظروف الموضوعية والتاريخية غير هذه؟ لا يكفي أن نرمي فكرة دون إسناد ثم نبني تحليلاً ومواقف على أساسها. يجب تحديد الفكرة أولاً، قبل أن تصبح أساس سياسات ومواقف. ولاشك في أن الصديقان كتبا كثيراً عن العولمة والسياسة الرأسمالية الإمبريالية والاحتلال، واختلال الوضع العالمي. لكنهما هنا يكرران ما قالته الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين حين بررت طرح «البرنامج المرحلي»، أو «الحل المرحلي»، وهو التعبير الذي يستخدمانه. لكن بدت النتيجة ككاريكاتور لما طرح آنئذ. ومع الأسف أن الوهم لازال يعشش في ما يطرحانه، دون رؤية جدية للواقع الفلسطيني والعربي. حيث انهارت القوى الثورية العربية والتحقت النظم بالرأسمالية الإمبريالية. وهزلت قوى المقاومة الفلسطينية، وتحول معظمها إلى قوى سلطة هي ليست سلطة. واستطاعت الدولة الصهيونية أن تسيطر على حوالي ٦٠% من أرض الضفة الغربية، وان توسع الاستيطان بشكل كبير، ثم أن تبني جدار العزل الذي يحصر الفلسطينيين في كانتونات ليست قابلة لتوفير الحياة.

هذا توصيف للواقع، ولا يمت للتحليل بصلة. وهو الواقع الذي يجب أن نراه ونؤسس على ضوئه، وأن نصل إلى استنتاجات. وبالتالي فليس بإمكان فلسطينيي أرض سنة ١٩٤٨ أن يحصلوا على «حق تقرير المصير»، بل أن فلسطينيي الضفة الغربية لن يكون بمقدورهم فعل شيء مما يطرحه الصديقان، لأن ليس ميزان القوى العسكري مختل بشكل كبير فقط، بل أن طبيعة السيطرة الصهيونية على الضفة الغربية باتت تؤسس وضعاً مختلاً. وأصبحت ممكنات النضال أصعب نتيجة كل الظروف التي توجدها القوة العسكرية الصهيونية، والسيطرة على الأرض والطرق والحواجز والجدار.

إن المســألة الجوهرية هنا تتمثل في القطع مع المنطق الذي يراهن على «الغير» في تحقيق مهمات لن تتحقق بغير قوته. فلا الشــرعية الدولية معنية بتطبيق قراراتها تجاهنا، ولا الوضــع الدولي مؤاتٍ لكي نحقق «هوامش». وبالتالي فإن إعادة التفكير في الســياســة بحيث يجري العمل على بناء قوانا هو السياسة الصائبة.

وهو الوضــع الذي يفرض التفكير العميق، ويطرح العودة إلى الربط مع الوطن العربي. أي العودة إلى الانطلاق من البديهية التي كررها الصــديقان كثيراً، والتي تؤكد على المشــروع «الرأســمالي-الإمبريالي- الصهيوني». وبالتالي التي يجب أن تفضي إلى التأكيد على نضال الطبقات الشعبية العربية الموحد لتحقيق «الدولة العربية الفيدرالية الموحدة». ورغم الاختلاف مع الصديقين على طابع المرحلة وطبيعة المهمات، فإنني أؤكد على ضرورة تأسيس حركة ماركسية في الوطن العربي، وعلى توحيد الطبقات الشعبية لتحقيق المشروع النهضوي العربي. حيث أن النضال من أجل فلسطين هو جزء من ذلك مادامت الدولة الصــهيونية جزء من المشــروع الإمبريالي (ولن نضــيف لأن فلســطين جزء من الوطن العربي كذلك).

هدف النضال:

يدعو النص إلى النضــال من أجل حق تقرير المصــير، ولتحقيق الانســحاب الإسرائيلي. لكن ما هو هدف هذا النضال؟ هل أن هدف هذا النضال هو تحريك «الشرعية الدولية» لكي تطبق مبدأ حق تقرير المصــير، والقرار ٢٤٢ الداعي إلى إنهاء الاحتلال؟ أم أن قوة هؤلاء الفلســطينيين قادرة على فرض حق تقرير المصير وعلى الانسحاب؟ وهل سيتحقق إذن بالضغط الشعبي أم يحتاج إلى العمل المسلح؟

هذه أسئلة يفرضها النص، لكن دون أن يجيب عليها، سوى أنه يمكن أن نستنتج بأن هذين الشعارين سوف يتحققان من خلال الشرعية الدولية، وبالتالي فإن هدف النضال هو تحريك الشرعية الدولية لكي تحقق شرعتها وقراراتها. ولاشك في أن الإشارة إلى الظروف الموضوعية والتاريخية تهدف إلى قول ذلك. ســواء لأن هذه الشــرعة وتلك القرارات أصــبحت «قيمة» بحد ذاتها، ولهذا أصــبح تحقيقها من البديهيات (كما يعتقد البعض)، أو لأن الوضــعين العربي والدولي لا يســمحان إلا بذلك. حيث النظم ملحقة بالمشروع الإمبريالي، وحيث الطبقات الشعبية مهمشة ومشتتة ودون قوى سياسية قادرة على أن تقودها.

وإذا كان المنطق الأول ينطلق من «وهم أخلاقي»، ومن تقدير خاطئ، وربما مصــالح في تزيين الرأســمالية، فإن المنطق الآخر ينطلق من الشــعور بالهزيمة، وهذا ما يســتند إليه النص للقول بالحل المرحلي ذاك، حيث يشــير إلى «ظروف الهزيمة والهرولة». وبالتالي فهو يخرج من تفكيره ضــرورة الســعي لتغيير ميزان القوى والآليات التي تسمح بتحقيق ذلك. الأمر الذي يفرض التســاؤل حول كيفية تحقيق تلك الشــعارات عبر الشــرعية الدولية في وضــع مختل إلى هذا الحد، ونحن نقرّ بهذا الاختلال؟ وهو ما يعيدنا إلى المنطق الأول القائم على التوهم بأن الرأســمالية يمكن أن تلتزم قيماً رغماً عن مصــالحها. وهي الأوهام ذاتها التي اجتاحت الفصــائل الفلســطينية منذ بداية الســبعينات، ولإخفاء هذه الأوهام كررت الكلمات ذاتها التي يوردها الصــديقان، وأقصــد كلمات إرغام ودحر. دحر الاحتلال، وإرغامه على الانسحاب. هذه الكلمات المفخمة، والتي توحي بـــ «الجبروت». والتي لا تخرج عن أن تكون المقابل للشعور بالضعف، أو العجز، أو الهزيمة.

بعد تجربة قرن يجب وضع الشرعية الدولية خارج كل الحسابات، ويجب التخلي عن كل وهم بأنها يمكن أن تحقق ما تقرره شرعتها. وأنها تخضع للأقوى. وما دام صراعنا الأساسي هو مع هذا الأقوى، ومادامت الدولة الصــهيونية هي أداة له، وتوظفه للسـيطرة على المحيط العربي، لهذا يجب أن تحمى. وحيث أن كل ما تقرره الشــرعية الدولية هنا يشــل هذا الدور، لهذا يتوقف عمل هذه الشــرعية حينما تتعلق المســألة بالدولة الصــهيونية، وكل القرارات التي اتخذت نتيجة توازن القوى العالمي ظلت دون تطبيق، لأن ذلك يحتاج إلى قرار دولي وقوة دولية وهو ما لا تسمح به الرأسمالية الإمبريالية ذاتها.

ربما كان استخدام المبادئ التي تقوم عليها الشرعة الدولية مفيداً في التكتيك، أي في بعض اللحظات التي تهدف إلى إيصـال الرأي العام إلى نتيجة أن هذه الشـرعة لم توضـع للتطبيق، أو نركز على حدود سنة ١٩٦٧ من أجل عزل الدولة الصهيونية عبر التأكيد على أن تحقيق ذلك يفترض المقاطعة الشاملة للدولة الصهيونية. لكن أن نبني استراتيجيتنا عليه فهذا ما يجعلنا منفعلين، ودون فاعلية، ويضع القضية الفلسـطينية في طريق مجهول. وسـنلمس بأن الخلط بين التكتيك والرؤية الاسـتراتيجية هو سـمة عامة للمشتغلين في السياسة كما توضح في الواقع الفلسطيني (ويمكن أن نشمل الواقع العربي كذلك)، حيث يتحوّل التكتيك –الذي هو لحظي ومؤقت- إلى اســتراتيجية طويلة الأمد. يجب أن نعرف أن المســألة متعلقة بدورنا وفاعليتنا، وأن لا إمكانية للتعايش مع الدولة الصهيونية كونها بالأساس أداة في المشروع الإمبريالي، وكون وجودها يقوم على نفي الآخر الذي هو نحن.

ومن هذا المنطلق أكدت على أن المســألة الفلسـطينية هي مســألة عربية بإمتياز، من منظور الدور الصــهيوني في المشــروع الإمبريالي الذي يطال الوطن العربي، ومن منظور النضــال من أجل إنهاء الدولة الصـــهيونية. وإذا كان الوضـــعين العربي والعالمي يشــيران إلى اختلال مريع لمصـــلحة ذلك المشروع، وبالتالي ليس من الممكن أن ننجز شيئاً في الوقت الراهن، إلا أن ذلك لا يجب أن يجعل وهم «الشـرعية الدولية» يخترق عقولنا، لأنها شـرعية الأقوى كما أشـرت، بل يجب أن نفكر ملياً في تغيير ميزان القوى عبر تغيير الوضـــع العربي والتواشـــج مع كل القوى اليســـارية المناهضـــة للرأســـمالية ولمشروع الهيمنة الأميركية. إن الوضع يفرض أن نعيد بناء التصورات انطلاقاً من وعي الواقع، وأن نعمل على بناء القوى، لأن حسم الصراع في كل الأحوال هو مهمتنا، ويعتمد على دورنا.

الشعارات والنضال:

هنا نلمس المشــكلة الأخرى التي وقع الصــديقان فيها، وهي مشــكلة أن هذا المنطق لا يطابق بين المشــروع الإمبريالي الصــهيوني كونه مشــروع واحد يطال كل الوطن العربي بأدوات متعددة، وبين القوى التي تتناقض معه، التي ستبدو أنها مفككة، لأنها تقيم نضـالها على أسـاس شـعارات «مرحلية»، وخصـوصـاً هنا في فلسطين. حيث إذا كان تغيير النظم العربية ممكناً عبر النشـاط الشـعبي، وفي إطار تصــاعد التناقضــات الطبقية في إطار الدولة المحددة، فإن الأمر في فلسـطين مختلف، نتيجة الأســاس الذي قامت عليه الدولة الصـــهيونية كقوة كبح وهيمنة في كل الوطن العربي. لهذا فإن إنهاؤها يتطلب الدور العربي حتماً. وبالتالي فإذا كان من الطبيعي أن تســعى القوى الاشـــتراكية إلى تغيير النظم في البلدان العربية، وتحويلها إلى نظم تتناقض مع المشـــروع الإمبريالي الصـــهيوني، فإن هكذا شـــعار «مرحلي» لا يفيد في فلسطين ما دامت الدولة الصهيونية هي قوة مواجهة لكل الوطن العربي، وبالتالي ليس بكل القوى الفلســطينية الممكنة يمكن هزيمتها. لتكون مواجهة هذه الدولة هي مشـــروع عربي بامتياز. وفي إطار هذه الرؤية يمكن تحديد دور الفلسطينيين (واليهود)، وليس خارجاً عنها.

طبعاً يجب أن يكون للفلسطينيين هدف مباشر في إطار المشروع التحرري التوحيدي العربي. ما هو؟ هو إنهاء الدولة الصهيونية، وبالتالي توحيد كل قوى الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة كلها (كل فلسطين) وفي الشتات، والقوى اليهودية التي تتوافق مع ذلك كما أشرنا للتو. وهو نشاط يجب أن لا يكون لدينا وهم أنه سوف يقود إلى تحقيق هذا الهدف، بل أن تحققه مرتبط ارتباطاً عميقاً بتغيير الوضع العربي، وتغيير النظم لمصلحة الطبقات الشعبية، ومن أجل وضعها في إطار الصراع مع المشروع الإمبريالي الصهيوني.

في فلسطين لن يكون النضال الفلسطيني كافياً، ولا حاسماً، لأن التحديد السياسي الطبقي للدولة الصهيونية ولدورها يفرضان الدور العربي، خصوصاً وأن وجود الدولة الصهيونية مرتبط بمنع التطور والوحدة في الوطن العربي. إنها عنصر كبح وإعاقة للتطور، لأنها أداة في المشروع الإمبريالي الذي هو مشروع واحد. ووجودها متكامل مع التجزئة، ومع سيطرة نظم تابعة في الدول العربية هي التعبير عن تبعية الرأسماليات الكومبرادورية المحلية.

وبالتالي ليس فلسطينيي الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨، أو فلسطينيي الأرض المحتلة سنة ١٩٦٧، قادرون على تحقيق تلك الأهداف «المحدودة»، بل أن كل الفلسطينيين ليسوا قادرين على ذلك. بالضبط لأن الدولة الصهيونية هي أداة في مشروع واحد يطال كل الوطن العربي، وهي تجهّز لكي تكون قادرة على مواجهة كل الوطن العربي.

إن المشكلة التي وقعت فيها الفصائل الفلسطينية تمثلت في أنها «مرحلت» النضال. وإذا كانت قررت أن تواجه الدولة الصهيونية بقوى فلسطينية فقط، فقط قادتها «المرحلة» إلى تجزئة النضال الفلسطيني ذاته، فحصر في اللاجئين وسكان الأرض المحتلة سنة ١٩٦٧، ثم حصر في سكان الضفة الغربية وقطاع غزة فقط. بينما كان المطلوب هو «تعريب» الصراع ما دامت الدولة الصهيونية هي بالضبط أداة الإمبريالية في سعيها للسيطرة على الوطن العربي. هنا المشكلة التي يكررها الصديقان كحل اشتراكي لفلسطين.

هوامش:

(١) أنظر، سلامة كيلة «الأبعاد المستقبلية، المشروع الصهيوني والمسألة الفلسطينية» دار أزمنة للنشر والتوزيع، عمان ط١/٢٠٠٤

(٢)

(٣) حول ذلك أنظر،

://www.ajras.org/?page=show_details&Id=٣٨&CatId=&table=table_١٦٣

(٤) أنظر،

http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=٢&CatId=&table=table_١٦٣

(٥) أنظر،

http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=٤&CatId=&table=table_١٦٣

(٦) أنظر،

http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=٦&table=table_١٤٦&CatId=-١

(٧) سنلمس ذلك عند تربستان أبونز ومارك ساتين. أنظر،

http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=٤٠&CatId=&table=table_١٦٣

http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=٣٨&CatId=&table=table_١٦٣

(٨) أنظر الهامش رقم ٥

(٩) أنظر ايلة شوحاط «ذكريات ممنوعة» دار كنعان للنشر، دمشق ط١ ٢٠٠٥.

(١٠) سلامة كيلة «إشكالية الحركة القومية العربية» منشورات البنك الأهلي الأردني، ط١٢٠٠٥.

الفصل الثالث
مناقشات حول
الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين

سلامة كيلة

حول شعار الدولة الديمقراطية العلمانية

(مناقشة مع الرفيق نعيم الأشهب)

كتب الرفيق نعيم الأشهب نقداً لشعار الدولة الديمقراطية العلمانية أو الدولة ثنائية القومية قبل أكثر من عام ونصف (أيار ٢٠٠٧)، حينما كان النقاش حول هذه المسألة محدوداً، أو في بداياته. ولقد أعيد تعميمه مجدداً بعد أن بات النقاش واسعاً، وبعد أن أصبح الحديث عن فشل حل الدولتين (أي شعار الدولة الفلسطينية المستقلة) واسعاً، ومن قوى شاركت في الترويج له، وشاركت فيه من خلال اتفاقات أوسلو.

وميزة النص تكمن في أنه يبدأ بمقدمات مهمة وأساسية وصحيحة حول طبيعة الدولة الصهيونية وعلاقتها بالمشروع الإمبريالي، لكنه يصل إلى استنتاجات مختلفة بل مناقضة لهذه المقدمة. تبني على منطق مبسط هو ذاته منطق الحركة الشيوعية منذ عقود، يقوم على أساس التكيف مع «الوقائع»، أي مع الأمر الواقع المتحقق، لهذا يرفض حل الدولة الواحدة ويتمسك بحل الدولتين، انطلاقاً من أن الدولة الصهيونية هي أمر واقع، وأنها قوية ومدعومة من قبل الإمبريالية، وبالتالي يجب أن نحدد أهدافنا فيما يمكن أن نحصل عليه، أو ما يبدو أنه ممكن الحصول عليه، بقوانا المحدودة وغير القابلة لأن تتطور.

المقدمات

ما هي هذه المقدمات؟

طبعاً يسرد الرفيق نعيم تاريخية تبلور هدف الدولة الديمقراطية العلمانية والدولة ثنائية القومية عبر تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، وخصوصاً في الحزب الشيوعي الفلسطيني، الذي كان السباق إلى طرح الهدفين معاً (الدولة الديمقراطية العلمانية والدولة ثنائية القومية) في إطار الخلافات فيه بين عرب و«يهود». ثم يشير إلى العودة إلى هدف الدولة الديمقراطية العلمانية بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة سنة ١٩٦٧، ثم منذ تسعينات القرن الماضي.

ورغم توضيحه الدقيق للاختلاف بين حل الدولة الديمقراطية العلمانية (الذي كان يتبناه العرب في الحزب الشيوعي الفلسطيني) وحل الدولة ثنائية القومية (الذي كان يتبناه «اليهود» في الحزب)، إلا أنه وهو يواجه خيار الدولة الديمقراطية العلمانية المطروح اليوم لا يقيم التمييز الضروري بين الحلين.

لكن ما يلفت في المقال هو أنه ينطلق من رفض شعار الدولة الديمقراطية العلمانية والدولة ثنائية القومية، مستنداً إلى مقدمات لا تفضي إلى ذلك على الإطلاق، بل تفضي إلى ما هو أبعد من ذلك، وعكس ذلك. فهو يحدد طبيعة الدولة الصهيونية في أكثر من موقع من مقالته، ويمكن تلخيص رأيه بالتالي:

١) يشير الرفيق نعيم إلى «موقع إسرائيل في الإستراتيجية الأميركية الكونية للسيطرة على العالم»، والتأكيد الأميركي على الحفاظ عليها «كدولة يهودية». كما أن جميع الدول الأوروبية «ترى في وجود إســرائيل، بحد ذاته، خدمة لهدف إســتراتيجي من الدرجة الأولى، وهو عرقلة وحدة العالم العربي، وتطوره وازدهاره، بحيث يضــع حداً، آخر المطاف، لنهب ثرواته الطائلة. كذلك يرون في إســرائيل، كدولة يهودية، قوة عدوان ضاربة، يمكن تحريكها عند الحاجة ضد هذا العالم العربي، أو أي من دوله، كما جرى بالفعل أكثر من مرة».

٢) «إن المشــروع الصــهيوني جرت صــياغته منذ البداية على أســاس إقامة دولة يهودية»، وأن التعهدات التي قطعتها الحركة الصــهيونية لبريطانيا تتمثل في «أن تكون الدولة اليهودية الموعودة في خدمة المصــالح البريطانية في المنطقة»، «وإذا كانت هذه الالتزامات قد تضــاعفت عشــرات المرات، منذئذ، وغدت في خدمة الولايات المتحدة في الأســاس، بدل بريطانيا، فإن المبدأ يظل قائماً وبقوة أكبر، وهو أن إسرائيل، فقط كدولة يهودية، تستطيع الوفاء بهذه الالتزامات».

٣) «لذلك، فقضــية يهودية دولة إســرائيل ليســت، ومنذ البدء قضــية إســرائيلية داخلية، فالدول الإمبريالية ذات مصالح في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة الولايات المتحدة، تتمسك بيهودية دولة إسرائيل لا أقل من حكام إسرائيل الصهاينة أنفسهم».

٤) عداء حكام إسرائيل «لتحقيق أية تسوية سياسية مع المحيط العربي .... (و) حرصهم في الحفاظ على جذوة هذا الصــراع حية لتأجيجها عند الحاجة». وبالتالي فإسرائيل لا تريد «تسوية هذا النزاع». ولهذا ترفض تطبيق قرارات «الشــرعية الدولية»، كما ترفضــــه الولايات المتحدة. وهي تعمل «-لتحصين- المجتمع الإسرائيلي اليهودي ضد –خطر- الاندماج في المنطقة وشعوبها». حيث أنهم «أكثر قلقاً على يهود لإسرائيل ذاتها من خطر الاندماج في محيطها العربي إذا ما ساد سلام حقيقي».

٥) «لقد ظهرت الصــهيونية السياسية أواخر القرن التاسع عشر في فترة تحول تاريخية، جاء بها التطور الرأســمالي، وتحمل معها بداية انهيار نظام الغيتو اليهودي ومعه ســياســة اللاســامية. وقد جاء ظهور الصــهيونية الســياســية كظاهرة اعتراضــية لقطع الطريق على هذه العملية التاريخية وتحويل تأثيراتها ومفاعيلها لصــالح مشــروع دولة كولونيالية للرأســمال اليهودي العالمي، مرتبطة ومتداخلة عضوياً بالإمبريالية العالمية، لتشارك من موقعها الخاص، في عملية نهب الشعوب المتخلفة».

إذن، ببساطة، هو مشروع إمبريالي يشارك فيه الرأسمال اليهودي من أجل السيطرة على الوطن العربي، والدولة الصــهيونية هي مرتكز لهذه السيطرة عبر دورها العسكري المستمر. وأن الســلام يتناقض مع هذا المشــروع لأنه ينهي الدور العســكري هذا، ويفتح أفق اندماج اليهود في المنطقة، وبالتالي تفقد الدولة الصــهيونية دورها ضــمن هذا المشــروع الذي يهدف إلى «عرقلة وحدة العالم العربي»، وعرقلة «تطوره وازدهاره»، وتكريس «نهب ثرواته الطائلة». وفي هذا التحديد نقطتان أساسيتان:

الأولى: أنه ضد الوطن العربي، أي أنه جزء من الإستراتيجية الإمبريالية ضد الوطن العربي، حيث كانت التجزئة هي الجزء الآخر منه.

والثانية: أنه مشروع «حربي»، لا يريد «السلام». أي لا ينطلق من أنه يوجد لليهود «ملاذ آمن»، ومن ثم يصبح من الضروري التعايش مع المحيط العربي.

وفي هاتين النقطتين ينتفي أي بحث في «السـلام»، وأي ميل لقبول «حل وسـط». ولا مجال لمفاوضات تقود إلى السلام أو تلغي دور الدولة الصهيونية في المشروع الإمبريالي. وربما كان تحديد الرفيق نعيم في هذا المجال هو الأكثر دقة في فهم طبيعة الدولة الصـهيونية، بأنها جزء من مشـروع سيطرة على المنطقة، وليست حلاً لمشكلة اليهود، الذين كان بدأ التطور الرأسمالي في أوروبا يزيل الغيتو من حولهم ويؤسس لإدماجهم في المجتمعات التي يعيشـون فيها. وكذلك يمكن أن نسـتنتج بأنه مهما فاوض الفلسـطينيون أو قبلوا دولة في الضـفة الغربية وقطاع غزة، أو أقل من ذلك، لن ينتهي الدور الإمبريالي للدولة الصـهيونية ضد «المحيط العربي». وأن النهاية تعتمد على هزيمة المشـروع الإمبريالي ذاته، وبضـمنه هزيمة الدولة الصـهيونية. أو، في المقابل، التكيف معه ومع السـيطرة الإمبريالية والقبول بشـروطهما، كما تفعل النظم العربية والرأسـماليات التابعة. وبالتالي ليس من خيار ثالث، هو الذي يؤسـس لكل هذا النزوع لتقليص الهدف، والقبول بجزء من فلسـطين ...ألخ. حيث أنه مادام جزءاً من الميل للسـيطرة الإمبريالية على الوطن العربي ليس من الممكن تخلي الإمبريالية عن مصالحها من أجل حل وسط، وبالتالي ليس من الممكن له أن يقبل ما يخالف أساس وجوده. وهو الأمر الذي يجعل الحل في فلسـطين مرتبطاً بهزيمة المشـروع الإمبريالي كله. وهذه مسـألة جوهرية إن لم تستوعب سوف تكون كل الإستراتيجيات المطروحة مضللة.

وهنا يجب أن يكون واضحاً بأنه، رغم أن الفلسطينيين هم الذين تعرضوا للنكبة بشكل مباشر، وفقد قسم كبير منهم أرضه، فإن الدولة الصهيونية هي جزء من أدوات الصراع ضد الطبقات الشعبية في الوطن العربي، حيث أن لها دور في منع وحدتها وتطورها، وفي نهب ثرواتها. وبالتالي لهذه الطبقات مصلحة مباشرة في الصراع ضد الدولة الصهيونية في سياق صراعها ضد الرأسماليات التابعة الحاكمة والإمبريالية ذاتها، التي هي أم كل هؤلاء. ولهذا كانت القضـية الفلسـطينية قضـية عربية بامتياز، حيث لا تتعلق المسـألة في منطقة محتلة فقط (ككل الاحتلالات التقليدية)، بل بمشـروع يطال كل الوطن العربي. ليس الوضع هنا كما كان في الجزائر أو مصر أو سورية ولبنان والعراق، وليس الوضـع مثل جنوب أفريقيا، رغم محاولات التشـبيه التي ينطلق منها البعض. هنا احتلال أرض، واستيطان وعنصرية وتمييز ودولة دينية، لكن –وبالأسـاس- مع دور في إطار أوسع يطال الوطن العربي، وبالترابط مع ميل الرأسمال الإمبريالي للسيطرة عليه.

ولأننا ماركسيين يجب أن نعتبر الصراع هنا جزء من الصراع الطبقي الذي يتخذ شكلاً قومياً ضد الإمبريالية، تمارسـه الطبقة العاملة وكل الطبقات الشـعبية في الوطن العربي من أجل تحررها وتطورها. وهو الأمر الذي يفرض رؤية موازين القوى من هذا الأسـاس، ورؤية الصـراع على هذه الأرضية دون غيرها.

إلى ماذا توصل هذه المقدمات؟

إلى أن الصراع هنا هو صراع حدّي، أي ككل صراع طبقي يجب أن ينتهي بانتصار أحد الطرفين. هذا هو الجذر الذي ينبني الصـراع عليه. حيث أن هناك مصـلحة إمبريالية عميقة بألا يتوحد الوطن العربي، وأن يحقق التطور الضـروري، من أجل ضمان استمرار النهب والتحكم بالنفط والأسواق. وهذا الصراع هو في جوهره صراع طبقي في الإطار العالمي الراهن، الذي يسيطر عليه نمط الإنتاج الرأسمالي، رغم أنه يتخذ شكلاً قومياً. فنحن في مواجهة مع الرأسمال الإمبريالي العالمي، ولسنا فقط في مواجهة الدولة الصـهيونية، التي هي أداة من أدواته، رغم أسـاسـيتها. إذن، هل يمكن إيجاد حل وسط؟ وأيضاً عبر التفاوض؟ كيف يمكن، ببساطة، أن تقبل الدولة الصهيونية حلاً وسطاً ينهي دورها الأسـاس ضـد المحيط العربي، هذا الدور الذي هو السـبب في التمويل الهائل الذي يقدمه الرأسـمال الإمبريالي، والذي هو مرتكز وجودها كدولة؟

لهذا ليس من حل عادل في فلسطين، أو حتى عشر عادل، لأنه ليس من حل بالأساس، هناك سيطرة واحتلال فقط، لأن الدولة الصهيونية لا تقدم ما يبدو أنه حل، وليس عادل فقط. لهذا فهي تزيد من قوتها العسكرية، تعزز «الطابع اليهودي» للدولة، تسيطر على الأرض في باقي فلسطين، توسع المستوطنات دون توقف، تبني جدار العزل، وتفتت الضفة الغربية إلى كانتونات. أي تبتلع باقي فلسطين بـ «نعومة» و«هدوء»، تحت سقف المفاوضات وشعار الدولة الفلسطينية المستقلة. وكما أنها تستعد للعب دور عسكري وهيمني في إطار المنظومة الأمنية العسكرية الأميركية من أجل إكمال السيطرة على المنطقة، من جورجيا، إلى إيران، إلى العراق وسورية ولبنان، وحتى المغرب؟

الاستنتاج البسيط من كل هذه المقدمات هو أن مهمتنا تتحدد في البحث الجدي في تطوير قوانا من أجل تغيير ميزان القوى (والعسكري أساساً مادامت الدولة الصهيونية قوة عسكرية هائلة، ومادمنا في مواجهة الاحتلال الأميركي في العراق)، في إطار، ليس فلسطيني فقط، بل عربي بالأساس. حيث أن من ينشد التطور في الوطن العربي هو في تصادم مباشر مع الدولة الصهيونية. وهذا مؤسس على طبيعة مواجهة المشروع الإمبريالي للمطامح القومية في الوطن العربي. ولقد كان الميل الفلسطيني للفلسطنة أولاً، ثم للتسوية والمفاوضات وقبول بعض فلسطين ثانياً، أساس انكسار كبير في مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني، ترافق مع التحولات في النظم العربية «القومية»، والتحاقها بالإمبريالية الأميركية. ورغم ذلك لازال المشروع الصهيوني يتوسع، ويتوسع دوره الإمبريالي.

إن المسألة الأساس هنا هي كيفية تغيير ميزان القوى على ضوء الفهم الحقيقي لطبيعة الصراع، وبالتالي التفكير في القوى التي يجب أن تشرك فيه من أجل ذلك.

هل من خيارات إذن غير المواجهة؟

هنا سوف نصطدم بـ «عقلية» تعمّمت في الحركة الشيوعية في الوطن العربي، وتنطلق من ميزان القوى القائم (الراهن) لتحديد الأهداف، وبالتالي تكون الأهداف عادة متواضعة، ولا تلمس عمق مشكلات العمال والفلاحين الفقراء وكل الطبقات الشعبية، ولا تؤسس بالتالي لتجاوزها. وهو الأمر الذي يُبقي القوة التي تمثلها محدودة، ليعاد إنتاج الأهداف في صيغ أخفض. بمعنى أن هذه «العقلية» لا تحسب ممكنات تغيير ميزان القوى، وهي في العادة لا ترى القوى الممكنة، لهذا تأتي أهدافها وحلولها خارج السياق. لتظل في الهامش، ولتتقدم قوى أخرى مستحوذة على مشاعر الطبقات التي كان يجب أن يمثلها الشيوعيون قبل غيرها. رغم أنها تفشل.

إن تحديد الهدف ينطلق من المشكلة ذاتها، من تحديد طبيعتها على ضوء مصالح الطبقات، بينما يخضع ميزان القوى لفعل كل من الأطراف المتصارعة. وعادة ما يفضي تحديد الهدف إلى تفعيل القوى القادرة على تحقيقه فيما إذا رسمت القوى الماركسية إستراتيجية صحيحة تفضي إلى تطوير الصراع إلى الحد الذي يسمح بذلك. وهنا دور القوى الماركسية مهم وأساسي، خصوصاً وأنها تتطابق مع المصالح الجذرية للعمال والفلاحين الفقراء، وبالتالي تقطع كلياً مع الرأسمال الإمبريالي، وكل رأسمال. لقد أوضحت التجارب أن الطبقات الشعبية كانت مع مواجهة الإمبريالية ومع تحرير فلسطين، لكن استنكاف الشيوعيين عن تبني هذه الأهداف جعلها تنضوي تحت لواء القوى التي طرحت هذه الأهداف. وهنا انعكست إشكالية وعي هذه القوى ومصالحها على النتائج. بينما كانت الماركسية قادرة على أن تقدم الرؤية الضرورية من أجل الانتصار كما حدث في الصين وفيتنام وكوبا و...إلخ.

وبهذا فإذا كان ميزان القوى مختل إلى أبعد الحدود الآن يجب البحث في هذه المسألة بالذات وليس تغيير الهدف. يجب البحث عن القوى القادرة على تغييره، وأقصد قوى الطبقات وليس «الرأي العام الدولي»، رغم أهميه، لكنه الذي يخضع موقفه لتغيرات ميزان القوى ذاته، وبالتالي يكون عنصراً مساعداً وليس العنصر الأساسي في الصراع. وهنا الطبقات الشعبية هي التي يجب أن تغير ميزان القوى، عبر دورها الفاعل، وتنظيم نشاطها، وبلورة فاعليتها في إطار الأهداف التي تحس هي أنها

معنية بتحقيقها. هنا الأســـاس في التفكير وليس في أي مكان آخر. وبالتالي فإذا كان الماركســيون يطرحون أهداف كبيرة فإن تحقيقها منوط بفاعلية هذه الطبقات، ومهمة هؤلاء تنظيم نشـاطها، وتطوير قواها. وهي الفاعلية التي استنكف عنها الشيوعيون، وانحصروا في تنظيم نضـال مطلبي محدود، في وضـع كان يحتاج إلى تغيير سـياسـي عميق، إلى مقاومة الاحتلال وطرده، والى إسـقاط النظم التابعة، من أجل تحقيق برنامج كبير.

إن الشــعور بالهزال الذاتي هو الذي كان يجعلهم يفكرون في الإصــلاح فقط، وعبر الضــغط على الأكثر، وفي إطار نضـال مطلبي محدود في كل الأحوال. وهو الوضـع الذي يجعلهم بعيدين عن التأثير في التغييرات التي جرت وستجري.

ولهذا حين نحدد طبيعة الدولة الصـهيونية وفق ما أشـار الرفيق نعيم لا يمكننا إلا أن نؤسس على أن مهمتنا تتحدد في كيفية بناء القوى القادرة على حسم الصراع لمصلحتنا عبر تغيير ميزان القوى، وليس «تخفيف» الهدف، وإقناع الذات بالقبول بالدولة الصــهيونية وبيهوديتها، لعل وعســى أن نحققه بقوانا الهشــة، والتي هي في الغالب لم تعد قوى. لقد باتت أشـكال، «خيال مآتة»، لا أحد يأخذها على محمل الجد إلا لتغطية مفاوضات لا معنى لها سوى خدمة الهدف الصهيوني. إن المسألة الأساس هنا هي أن لا ممكنات لحلول وســط لا بقوانا ولا بقوى الرأي العام و«الشــرعية الدولية»، رغم أن التخلي عن ٨٠% من فلسطين هو أخطر من حل وسط. وأنه لا حل إلا بإنهاء الدولة الصهيونية في إطار الصراع العربي ضـد المشروع الإمبريالي الصـهيوني. هنا يكون البحث في تأسيس القوى القادرة على خوض الصراع، وحين نقرر ذلك نستطيعه، حيث أن الطبقات الشعبية في الوطن العربي كتلة حاسمة فيما إذا استطعنا تنظيم قواها.

لكن عادة يُنظر إلى «الرأي العام العالمي» من أجل الضغط لتحقيق «الدولة الفلسطينية المستقلة»، وبالتالي يزوغ النظر إلى الهامش وليس إلى قوة الفعل. بمعنى أننا نريد من «الوضــع الدولي» أن يقيم لنا دولتنا كما أقام الدولة الصهيونية رغم الفارق الكبير بين الحالتين. هذه السياسة لا تفضي سوى إلى التهلكة، لأن الوضــع الدولي، وكما أشــار الرفيق نعيم بحق، هو مع الدولة الصــهيونية، وأكثر تشــدداً منها.

وبالتالي يمكن أن نســأل الرفيق نعيم على ماذا يعترض على الدولة الديمقراطية العلمانية؟ ولماذا يتمسك بالدولة المستقلة؟

نقد الدولة الديمقراطية العلمانية

يشير الرفيق نعيم منذ البدء إلى أن جمود وتعقيدات «تسوية النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني» أفضى إلى أن يعود شــعارات الدولة الديمقراطية أو الدولة ثنائية القومية إلى التداول من جديد «ضــمن دوائر ضــيقة وغير مؤثرة من المثقفين، دون أن تثير أي اهتمام على المســتوى الشــعبي». طبعاً لأنها غير مؤثرة فقد قرر الرد، جازماً بأنها لا تثير اهتمام الشــعب، رغم أن هذا الشــعب (في الضــفة الغربية وغزة) انتخب البرنامج الذي يرفض الدولة المســتقلة حينما انتخب حركة حماس. وبالتالي يمكن القول بأن ضـيق معتنقي هذا الحل ليس بأقل من معتنقي حل الدولة المستقلة، رغم أن الرفض واضـح شـعبياً لحل الدولة المستقلة نتيجة وعيه بأنه مستحيلاً على الأقل. وبالتالي فحينما نتحدث عن الشعب يجب أن نكون على معرفة بميوله، وأشـير إلى أن الشـيوعيين لم يبرعوا في هذه المســألة منذ عقود، لهذا كانوا يفاجئون بميول الشعب، واصطفافاته. وسوف يتوضح الأمر ذاته في هذه المسألة كذلك.

على أي حال يتساءل: «ما مدى جدية وواقعية هذه الشعارات؟ بمعنى آخر: هل حقاً أنه ... خيار قائم في المرحلة التاريخية التي نعيشها، ويمكن اعتماده، باعتباره قابلاً للتحقيق إذا فشل خيار الدولتين؟» طبعاً هنا يشير إلى «المرحلة التاريخية»، أي إلى موازين القوى الراهنة كما سيتوضح. ويمكن أن أقول تأسيساً على ذلك أنه غير قائم، حيث أن ميزان القوى الراهن يحقق فقط ما تريده الدولة الصهيونية. ميزان القوى مختل بشكل عنيف لمصلحة الإمبريالية والدولة الصهيونية. لكن هل يعني أن هذا الحل غير قائم الآن، أنه خاطئ؟ هنا يجري الخلط بين ممكنات الحل راهناً وكونه الحل الضروري، وبالتالي يجب العمل من أجل أن يصبح ممكناً. الخلط هذا سوف نصطدم به في أكثر من موضع لاحقاً، وربما كان هو أساس كل إشكالية التحليل، وكل إشكالية الحركة الشيوعية العربية. وأقصد عدم التمييز بين ضرورة هدف معين وممكنات تحقيقه في الراهن. أي أن كل هدف يقاس بـ «الآن»، وليس بما يجب أن يكون. يقاس على أساس القوى الراهنة وليس على ممكنات بناء القوى. وفي هذا الوضع يكون الهدف المطلبي غير ممكن، لأن تحقيقه راهناً غير قائم، و يحتاج إلى تغيير معين في ميزان القوى في الصراع الطبقي. إن زاوية النظر السائدة في كل الحركة الشيوعية، وهنا، قائمة على اللحظة/ السكون، لهذا لا تلمس الصيرورة التالية، التحول من الآن إلى لحظة تغيير موازين القوى، التي هي المسافة التي يكون لدورنا الأهمية الفائقة في تطوير الصراع عبر تنظيم القوى وصولاً إلى تحقيق الهدف. هذه أواليات ماركسية بسيطة لكنها غائبة مع الأسف.

إن طرح خيار الدولة الديمقراطية العلمانية هو ليس حلاً في الراهن، بل أنه هدف نضالي من أجل توحيد قوى الشعب الفلسطيني، بالتلاحم مع الطبقات الشعبية في الوطن العربي، وفي إطار الأهداف العامة التي تحقق مصالحها، في سياق السعي لتنظيم القوى لكي يصبح ممكناً تغيير موازين القوى، وصولاً إلى هزيمة الدولة الصهيونية والقوى الإمبريالية. إنه هدف النضال في السنوات القادمة بالتالي، حيث يجب الفعل من أجل تغيير موازين القوى.

هذه المسافة بين الراهن وتحقيق الهدف تكون هي المسافة التي يتبلور فيها فعل الذات. وهي المسألة التي كانت غائبة ولازالت. لهذا يوضح الرفيق نعيم المسألة بالتساؤل: «هل حقاً أن الأمر يتوقف على تحولنا من خيار الدولتين إلى خيار الدولة الديمقراطية أو الثنائية القومية، حتى يغدو الأخير خياراً واقعياً قابلاً للتحقيق؟». النظر هنا يقوم على أساس الهدف الممكن في اللحظة الراهنة، وبالتالي يتساءل هل أن تغيير الهدف ضمن موازين القوى الراهنة يجعله قابلاً للتحقيق؟ أجيب، لا. فكما أشرت فإن ميزان القوى الراهن لا يحقق إلا ما تريده الإمبريالية والدولة الصهيونية. لكننا نختلف هنا في معنى الهدف، وهل أن الهدف الذي يطرح يجب أن يكون قابلاً للتحقق في الوقت الراهن، أو يجب العمل في السنوات القادمة من أجل تحقيقه عبر تغيير ميزان القوى؟ الماركسية تطرح الخيار الثاني، وإلا لم يطالب ماركس بتحقيق الاشتراكية والطبقة العاملة كانت لازالت ضعيفة ودون تنظيم. والماركسية تحدد الهدف بناء على المصالح، مصالح الطبقة العاملة، مصالح الشعوب، وليس على ميزان القوى القائم. لهذا كانت رؤية للمستقبل وليس لتبرير الأمر الواقع. وهذا كان خلافها مع هيغل، الذي قال بأن كل ما هو واقع هو عقلي (معقول)»، لأن ما هو معقول (عقلي) سيتحول عبر الصيرورة إلى واقع، كما شرح إنجلز.

هذه النقطة غائبة عن الوعي الشيوعي، لهذا يعتبر الرفيق نعيم بأن نجاح الصهيونية بالتعاون مع القوى الإمبريالية وتواطؤ الرجعية العربية سنة ١٩٤٨ «نقل هذين الخيارين: الدولة الديمقراطية والدولة ثنائية القومية، من خانة الإمكانية الواقعية إلى خانة اليوتوبيا (الحلم)، على الأقل في الأفق المرئي للعين». بمعنى أنه قد تكرس أمر واقع يجب الاعتراف به، وبات خيار الدولة الديمقراطية يوتوبيا لأنه هزم نتيجة أنه لم يجد القوى القادرة على تحقيقه في لحظة معينة. وهنا نلمس إشكال منهجي، هو أن ما نقرّ به هو ما يظهر، يوجد، في الواقع، أما ما هو أبعد من ذلك فهو مستحيل. وهذا في أساسه نتاج الوعي الحسي الذي يكون الأمر الواقع هو الأساسي فيه. لكن طبيعة الصراع كما جرى

توصـــيفها ســـوف تفرض العودة إلى هذا الحل، لأن لا حل آخر ممكن في ظل ميزان القوى القائم. ولهذا يبدو حل الدولتين أكثر من يوتوبيا اليوم، حيث أن ما قاله عن الرؤية الصهيونية الإمبريالية تشير إلى اســـتحالة الموافقة عليه كما حل الدولة الديمقراطية. وبالتالي فإن النظر على طريقة الرفيق نعيم سوف يوصل إلى الاستسلام، أو الانكفاء للحفاظ على الذات، وهو ما يشير إلية في نهاية مقاله. لكن من يغير ميزان القوى؟ وكيف؟ هل ننتظر تغيراً ما يمكن أن يســـمح لنا بتحقيق حل الدولتين؟ لكنه ينهي الدولة الصهيونية وينهي دورها فهل تقبل به؟ أليست مهمتنا أن نوجد هذا المتغير؟

أليس الانطلاق من طبيعة المشروع الصهيوني وعلاقته بالإمبريالية ضروريان من أجل البحث عن أسس جديدة للصراع؟

وهو يرفض الدولة الديمقراطية والدولة ثنائية القومية يســـتخدم الرفيق نعيم كل إمكانياته لتوضـــيح طبيعة المشـــروع الصـــهيوني إذن، لكن للوصـــول إلى أن هذا الخيار ليس ممكناً على الإطلاق دون أن يلحظ بأنه ينفي كذلك إمكانية تحقيق الدولة المســـتقلة. حيث أن موازين القوى هنا وهناك هي ذاتها، والموقف الحاسم في رفضه لهذه وتلك هو واحد لدى كل من الدولة الصهيونية والولايات المتحدة. أكثر من ذلك أن الولايات المتحدة والدولة الصـــهيونية يمدان الســـيطرة على الوطن العربي (احتلال العراق وتوســـع التواجد العســـكري من الخليج العربي إلى المغرب). إذن، لا هذا ولا ذاك ممكنين في الوقت الراهن، وحتى في الأفق المرئي. وهنا الحلين يتســاويان. لكن يبقى السؤال مَنْ منهما يستطيع أن يوجد قوى أكبر قادرة على تغيير ميزان القوى؟ وحين نشـــير إلى القوى هنا نشـــير إلى الهدف الذي يســـتطيع توحيد الكتل الأكبر من الطبقات الشـــعبية، ولا نشـــير لا إلى الأحزاب القائمة، ولا إلى الرأي العام العالمي.

هذا يفرض علينا أن نعود إلى طبيعة الصـــراع، وأن نحدد القوى المعنية، وبالتالي العمل من أجل تحويلها إلى قوة فعلية. هذه هي مهمة الماركسي، مهمة الشيوعي، وليس اللعب في حدود ميزان القوى القائم. مهمة الشيوعي هي كسر ميزان القوى القائم، وليس التكيف معه، لأن دوره الأســاس هو تنظيم وتطوير فعل الطبقات الشعبية من أجل أن تخلّ في ميزان القوى وتفتح الأفق لتحقيق أهدافها.

ولقد أوضــح تبني خيار الدولتين كم تقزّمت قوة المقاومة الفلسطينية، وكم حصـرت ذاتها في إطار جزء من الشعب الفلسطيني (سكان الضفة وغزة)، الذين أيضاً تحوّلوا ضد السلطة التي نتجت عن هذا الخيار. بينما يفتح خيار الدولة الديمقراطية العلمانية لتفاعل كل الشـــعب الفلســـطيني، في أرض ســـنة ١٩٤٨ والضـــفة الغربية وغزة والشـــتات (اللاجئون). كما يفتح الفهم العميق لطبيعة الصـــراع إلى أن يصبح الصراع ضد الدولة الصهيونية هو صراع كل الطبقات الشعبية في الوطن العربي. هنا ينفتح أفق تغيير ميزان القوى.

<u>الحل؟</u>

وإذا كان الرفيق نعيم يأخذ على مروجي خيار الدولة الديمقراطية أو ثنائية القومية أنهم «لم يطرحوا آليات حول كيفية تحقيقه»، يعتقد بأن تبني م.ت.ف لقرارات الشـــرعية الدولية ســـنة ١٩٨٨ قد أوجد تحدياً لنهج حكام إسرائيل، وأدخل الصهيونية في مأزق. لكن –يضيف- «من غير المتوقع حدوث تقدم حقيقي نحو تسوية النزاع الفلسطيني- الإسرائيلي على وجه الخصوص، والإسرائيلي- العربي على وجه العموم، على أساس قرارات الشرعية الدولية طالما بقي التفرد الأميركي في الإمساك بمفاتيح هذا الصراع». لأن واشنطن تستفيد من «بقاء جذوة النزاع مشتعلة». إذن، كيف ننهي التفرد الأميركي ما دامت أميركا مصرّة على بقاء «جذوة النزاع»؟

هنا ينقلنا الرفيق نعيم إلى معركة أكبر: هزيمة أميركا من أجل إنهاء التفرد الأميركي هذا. وبالتالي نعود إلى البديهية البسيطة التي هي أن تنفيذ قرارات الشرعية الدولية يستلزم هزيمة أميركا. حينها لماذا ننفذ قرارات الشرعية الدولية فقط؟ أليس حل الدولة الديمقراطية العلمانية يكون هو الأصح؟ لقد قيل بالتزام قرارات الشرعية الدولية لأنها مقبولة من مختلف الأطراف الدولية ولم تكن مقبولة من المقاومة الفلسطينية، وبالتالي قيل بأن قبول المقاومة سوف يجعل تحقيقها ممكناً، ولم يجري تبنيها لأنها تستلزم هزيمة أميركا. أي لأنها حل وسط يمكن أن تقبله الإدارات الأميركية وكان يدعمه السوفيت (يرحمهم الله). وكان التفكير الحاكم هو أن القبول الفلسطيني سوف يفتح الباب لتحقيقها، ولم تكن المسألة هي مسألة نضال من أجل تطبيقها. وبالتالي كان التفكير الرائج تماماً مثلما يشير الرفيق نعيم حين يتناول الدولة الديمقراطية، أي هل أن تحولنا إلى هذا الخيار يجعله قابلاً للتحقيق؟ هذا التفكير هو الذي حكم قيادات المقاومة، وقبلها حكم الحركة الشيوعية فيما يتعلق بقرار التقسيم. وهو ما يعبر عن سطحية عالية مع الأسف، لأن هذا المنطق يتجاهل الأساسيات حتى تلك التي أشار إليها الرفيق نعيم، أي أن هناك مشروع سيطرة واحتلال وهيمنة من أجل النهب، مشروع إمبريالي بالأساس.

كيف نهزم أميركا؟ وهل يؤسس هدف تحقيق قرارات الشرعية الدولية لوضع يمكن فيه توحيد قوى قادرة على إنهاء «التفرد الأميركي»؟ يمكن أن تُدخل المراهنات هنا على تغيرات في الوضع الدولي، كما هي العادة منذ عقود، ولقد كانت التغيرات المتحققة في غاية السلبية. وبالتالي يكون مطلوب منا فقط: الصمود. لكن هذه المسألة تقع خارج إرادتنا، وتتجاهل فعلنا، ودورنا، الذي يحتاج إلى إعادة صياغة على ضوء وعي جديد، ورؤية جديدة. فالمنتظر مهزوم، وحتى الذي يحصر فعله في حدود دنيا مهزوم كذلك. وإذا هناك من فعل للوضع الدولي فإن تطوير الصراع هو الذي قد يفضي إلى «تفكك جبهة الرأسمال الإمبريالي» (إذا كان ممكناً ذلك في هذا العصر) أو حدوث تفاعلات جديدة قد تفرض وضعاً عالمياً مؤاتياً. لكن الأساس هنا هو الصراع، صراعنا، الذي يجب أن ينبني على الفعل من أجل هزيمة المشروع الإمبريالي الصهيوني، وليس في حدود انتظار متغيرات قد تحدث وقد لا تحدث، وليس بادياً أنها يمكن أن تحدث مادام دور الدولة الصهيونية مرتبط بكلية المشروع الإمبريالي للسيطرة على الوطن العربي. وحتى لو انتهى التفرد الأميركي يمكن أن تتفرد رأسمالية أخرى، كما جرى من قبل، فيبقى للدولة الصهيونية الدور ذاته.

إذن، يعيدنا الرفيق نعيم إلى المعركة الأساسية، معركة الطبقات الشعبية في الوطن العربي ضد الرأسمال الإمبريالي عموماً، وتمظهراته الواقعية خصوصاً، التي منها الدولة الصهيونية والاحتلال الأميركي للعراق والنظم التابعة. ولاشك أنها معركة كبيرة، ومن ينظر من منظار ميزان القوى الراهن سوف يصل إلى نتيجة أنها وهم (يوتوبيا)، لكن الطبقات الشعبية قوة يمكنها فعل ذلك، حينما يلعب الشيوعيون دوراً قتالياً حقيقياً، بدل التنظير لميزان القوى وتقليص الأهداف علها تتحقق، وبالتالي تتحول الأهداف الكبيرة إلى مطالب مبسطة، معيشية وإنسانية، يمكن أن تقبل بها الدولة الصهيونية أو تشير به الدولة الأميركية.

في الأساس نحن من يفرض ميزان القوى، والشيوعي الذي لا ينطلق من ذلك لن يكون في حقيقته شيوعياً. وربما لم يتعلم الشيوعيون في فلسطين (والوطن العربي) بعد سبب تهميشهم وهامشيتهم، حيث لم يتحسسوا مخزون الطبقات الشعبية الثوري طيلة عقود طويلة من نضالهم، ولهذا ظلوا يعتقدون بأن ميزان القوى ليس في صالح مطامحها، الأمر الذي كان يدفعهم دائماً إلى تقليص مطالبهم إلى أدنى حد ممكن.

وهذه المرة كما المرات السابقة. والرفيق نعيم يبقى ضمن الحدود هذه، لا يرى بأن ميول الطبقات الشعبية كانت ولازالت بعيدة عما يطرح الشيوعيون. وحتى انتخاب حركة حماس لم يفهم جيداً، ولا هامشية كل اليسار. حيث صوت الشعب لبرنامج مناقض لما يطرحون، لكن لقوى لها برنامجها الآخر، الذي لا يقود إلى انتصار، بل يكرر تجربة حركة فتح. وإذا كان اعتبر بأن الذين يطرحون الدولة الديمقراطية هم فئة ضيقة، فإن الوضع يوضح بأن الشعب الفلسطيني في مختلف مناطق تواجده بات مناهضاً لبرنامج الدولة المستقلة: في الشتات، لأنه ظهر أن تحققه سيكون على حساب حق العودة. وفي الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨ لأنهم اعتبروا «مواطنين إسرائيليين». وفي الضفة وغزة لأنهم اكتشفوا أن الثورة أنتهم بسلطة فاسدة وتابعة، وأن برنامجها فاشل لأن الدولة الصهيونية لا تريد تقديم هذه الدولة الموعودة، بل تعمل بشكل حثيث على قضم الأرض وفرض السيطرة الشاملة عليها. وهنا نلمس كم أن الحديث عن الشعب واتجاهاته ينطلق من عدم وعي بواقعه وبميوله وممكناته، وهذه سمة لازمت الحركة الشيوعية، التي ظلت تنادي بالسلام والاعتراف بالدولة الصهيونية إلى أن فوجئت بأن كل الشعب الفلسطيني هو مع الحرب من أجل التحرير. وتحولت حركة فتح إلى قوة قائدة رغم حداثة نشوئها، وباتت الجبهة الشعبية، وهي التنظيم الماركسي، تعبر عن الماركسيين الفلسطينيين أكثر من حزب كان من أقدم الأحزاب الشيوعية العربية.

لقد بات حل الدولتين مشكوك فيه فلسطينياً، قبل أن نشير إلى أن الرأي العام العالمي الذي دعم هذا الحل بات أيضاً متشككاً في ممكناته، بالضبط لمعرفته بدور الدولة الصهيونية، ولهذا بات أكثر تقبلاً لحل ينهي الدولة الصهيونية. ودورنا هو أن ندفعه إلى ذلك بدل أن نربكه في تكرار ما بات واضح الفشل: أي الدولة المستقلة. وبالتالي أن نعمل من أجل بناء إستراتيجية جديدة تهيئ لبناء قوى فاعلة.

الآن، عن الدولة الديمقراطية العلمانية

كيف فهم الرفيق نعيم خيار الدولة الديمقراطية، أو ثنائية القومية؟

يشير الرفيق إلى أن تحقيق أحد هذين الشعارين «يفترض، بالبداهة، الموافقة الحرة من الأطراف المعنية»، أي من «الطرفين الإسرائيلي- والفلسطيني». والطرفان هنا هما «المجموع»، أي كل الإسرائيليين وكل الفلسطينيين، بما في ذلك الأحزاب والدولة.

هنا جملة إرباكات، حيث يشير إلى **طرفين**، والى **علاقة حرة** بينهما. وإذا كانت الإشارة إلى طرفين ربما تؤشر إلى خيار الدولة ثنائية القومية، حيث يفترض الموافقة الحرة لمجموعتين، قوميتين، فإن هذه لا تنطبق على خيار الدولة الديمقراطية العلمانية، الذي ينطلق من مبدأ المواطنة (ولقد أشار الرفيق نعيم إلى الخلاف هنا وهو يوضح الخلاف في الحزب الشيوعي الفلسطيني حول طبيعة الحل المطروح). ولكن أيضاً هل يمكن أن نجمل كل طرف هكذا؟ هل الخيار المطروح مطروح لـ «كتلتين»؟ أم لطبقات – من كل الذين باتوا مرتبطين بفلسطين - يمكن أن تتوافق عليه؟ هل هو مطروح على الرأسمالية الإسرائيلية أو على النخبة السياسية؟ طبعاً لا الرأسمالية ولا النخبة السياسية الإسرائيليين معنيتان بهذا الخيار، وهما في تناقض معه، كما أنه مطروح في تضاد معهما. لهذا فهو خيار حر يطرح للطبقات المناهضة للرأسمالية، وبالتالي للمشروع الإمبريالي الصهيوني. هو مطروح ليس لـ «كتلتين» بل لطبقات محددة «إسرائيلية» وفلسطينية (وأيضاً عربية). وهو هنا مطروح لمستوطنين ينتمون إلى الديانة اليهودية من أجل «غسل» خطيئة الاستيطان عبر إنهاء الدولة الصهيونية، والتأسيس على أنقاضها لدولة ديمقراطية علمانية عربية (وبالتحديد). وهو هنا نتيجة الصراع ضد المشروع الإمبريالي الصهيوني، وعلى ضوء المقدرة على تغيير ميزان القوى. وما من شك في أن لطرحه فاعلية في الإسهام في تغيير ميزان القوى. لدى الفلسطينيين، لأنه يطرح استرجاع وطنهم، وهو هنا يخص كل الفلسطينيين في مختلف مناطق تواجدهم. ولدى العرب نتيجة العلاقة

القومية بفلسطين، لكن أيضاً نتيجة الدور الصهيوني المشار إليه سابقاً. كما لدى «اليهود» لأنه يقدم حلاً ديمقراطياً علمانياً، يقرر اســتمرار وجودهم لكن في إطار تكوين مختلف، وفي دولة عربية. وهو كذلك يلمس مشكلات «اليهود العرب» لأنه يعيد ربطهم بمناطقهم الأساسية، ويلمس مشكلات الطبقات الفقيرة (وأساسها اليهود العرب) في مواجهة الرأسمالية التي توظفهم في مشروع لإمبريالي، وإن كانت هذه المســألة تبدو صــعبة الآن، وربما يعتقد البعض بأنها مســتحيلة، لكن الأفق العلماني الديمقراطي والمناهض للرأسـمالية يمكن أن يسـمح بتحقيق هذا التحول، الذي هو ضـروري من أجل تغيير ميزان القوى.

الفعل السياسي يتحدد في المقدرة على حشد كل هؤلاء من أجل تحقيق هذا الخيار. وهو مجهود نقوم بـه نحن، وفعـل نمـارســـه، لأنـه دورنـا. حيـث من مهمتنـا تغيير مـا هو راهن، في الوعي، وفي الاصطفافات، من أجل تنظيم القوى التي تصبح قادرة على التغيير.

وهنا نحن لا نتحدث عن «طرفين» بل عن طبقات، عن ناس، ودورنا هو تحشــيدها. ربما يقع على عاتق الفلســطينيين والعرب العبء الأكبر في البداية، نتيجة كل ما يحيط بالمشــروع الصــهيوني من ملابســات، لكن المأزق الذي تحدث عنه الرفيق نعيم الذي باتت تعاني منه الصــهيونية، والتغير في موازين القوى عبر النضـال الفلسـطيني/ العربي، وبالتالي «الحل العقلاني» لوضـع اليهود، يمكن كلها أن تفتح على تغير أسـاسـي، يسـتند إلى رفض المشـروع الرأسـمالي، ودور «المرتزقة» فيه، ومن ثم رفض الاسـتيطان والاحتلال، والتمييز الديني والعنصـري. والمؤسـس على اسـتقطابات طبقية، لدى قطاعات متسعة منهم.

إذن المسألة ليست مسألة تجميع لفلسطينيين وإسرائيليين، ليست كم لكي نقول من هو الأقوى ومن هو الأضـعف، كما يلامس الرفيق نعيم وضـع الفلسـطينيين الذين هم بالتأكيد الأضـعف، ولهذا ليس بإمكانهم تحقيق الدولة المستقلة كذلك. لكنها صياغة مشروع يؤسس لاستقطابات على أسس جديدة.

ولهذا فإن الموافقة الحرة هي التي تدفع لتبني، والنضــال من أجل هذا الخيار. ولا تأتي الموافقة الحرة على مشروع يطرح على التصويت، أو يخضع لقناعات «الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني»، أي للنخبة الصـهيونية الحاكمة والنخبة الفلسـطينية المسـيطرة. الموافقة الحرة هي فعل سـابق يؤسـس لفرض هذا الخيار بكل أشـكال النضــال الممكنة، وعبر تبنيه من قبل الطبقات المناهضــة للرأســمالية ولمشروعها الإمبريالي. وهو الفعل الذي يسهم في تغيير موازين القوى.

هنا نعود إلى توضـــيح أن الخيار المطروح ليس مطروحاً كحل في إطار موازين القوى القائمة، بل في إطار النضـــال من أجل تغييرها، حيث يكون للهدف/ الخيار دور في تحشـــيد القوى، وتطوير فاعليتها. في تبلور الاسـتقطابات، وفي تصـعيد حدة الصـراع. المسـألة هنا هي مسـألة صـراع طبقي، أيديولوجي، ســـياســـي وعســـكري، من أجل تنظيم الطبقات الفقيرة (العربية و«اليهودية») لتحقيق مصـالحها، في إطار البوتقة التي تحتضـن الوطن العربي. وبالتالي فهي ليست بازاراً من أجل الموافقة «الحرة» على دولة ديمقراطيو أو ثنائية القومية أو على الدولتين. ولهذا ليسـت المسـألة مسـألة «موافقة حرة» بل مسـألة اسـتقطابات طبقية تؤسـس لتغيير المعادلة القائمة، الأمر الذي يسـهم في تغيير ميزان القوى.

كيف يعالج هذه المسألة؟

إذا كان الرفيق يرى أن إمكانية الموافقة الحرة ليست قائمة نتيجة ضعف الطرف الفلسطيني ورفض الطرف الآخر، وأن هذه ممكنة فقط «بعد أن يغدو للشــعب الفلســطيني دولته المســتقلة والمزدهرة»، يعتبر أن طرح خيار الدولة الديمقراطية أو ثنائية القومية هي «حب من طرف واحد». وهو هنا لايزال ينطلق من «الدول» ولا يلامس الطبقات. ينطلق من «الطرفين» وليس من الطبقات/ الأفراد. من فوق

وليس من تحت. وهنا يجب لمس مظهر آخر من مظاهر الإشكالية المنهجية التي تعمّمت مع الحركة الشيوعية، التي أشرنا إليها سابقاً، حيث أن الطرف المقصود هو المستوى السياسي وليس الطبقات، التي يمكن أن تكون مختلفة في المواقف، أو يمكن أن يتفكك توحدها.

وبالتالي يأتي تناوله لإمكانيات تحقيق الدولة الديمقراطية أو ثنائية القومية انطلاقاً من هذه «السطحية». لهذا يجهد ذهنه في التخيل حول احتمالات تحقيق هذه الدولة، فيجدها في ثلاث، الأول، «تحول راديكالي عاصف في المجتمع الإسرائيلي». وهذا شبيه بالمعجزة في الأفق المرئي. والثاني، فرضه بالقوة، وهذا ينفي الاتفاق الحر والديمقراطية، لكن القوة ذاتها غير ممكنة بالأساس كما يشير. والثالث، أن يتحقق عبر الدولة الصهيونية ذاتها، وهذا ما يرفضه «حكام إسرائيل». إذن، هذا خيار مستحيل. طبعاً يمكن وضع خيار الدولتين هنا بدل خيار الدولة الديمقراطية ولسوف تكون الاحتمالات هي ذاتها، وبالتالي تتكرر الاستحالة ذاتها وفق المقدمات التي حددها.

إذا كان التحول الراديكالي العاصف غير ممكن إلا عبر فعلنا وتقديمنا حلّ لكل الأطراف (وهنا الأطراف ليست النخب والحكام بل الطبقات الفقيرة)، وإذا كان «حكام إسرائيل» يرفضون التخلي عن يهودية الدولة، ولهذا يرفضون ضم الضفة الغربية مع سكانها، فما هي مشكلة القوة؟

إن توصيف طبيعة الصراع كما حددها الرفيق نعيم توصل إلى خيار القوة بالحتم، حيث أن الهدف المركزي للدولة الصهيونية هو السيطرة ولعب دور إمبريالي. لذا، هل تتنافى القوة مع الخيار الحر والديمقراطي؟ القوة هنا لا تتنافى مع الخيار الحر والديمقراطي، بل ربما تكون تجسيداً له. أليس من حق الشعب الذي تحتل أرضه أن يقاوم وأن يهزم المحتل بالقوة؟ أليس في ذلك تجسيد للخيار الحر والديمقراطي؟ ألا يتضمن خيار الدولة الديمقراطية حل ديمقراطي للمسألة اليهودية؟ وحل للطبقات الفقيرة بغض النظر عن دينها؟

هنا الخلط بين طبيعة الحل وطريقة تحقيقه، فالحل ديمقراطي لأنه يعبر عن مصالح الأغلبية، التي هي الطبقات الشعبية. لكن تحقيقه يخضع لطبيعة القوى التي نواجهها، التي هي الإمبريالية والدولة الصهيونية، والتي كما يشير الرفيق قوة احتلال وسيطرة وتصرّ على لعب هذا الدور الإمبريالي. والنظر للدولة الصهيونية وممارساتها يوضح هذه المسألة. إذن، كيف يمكن أن تواجه؟ بالضغط أو التوسطات؟ هنا نلحظ بأن فكرة الصراع خارج كل حساب، والممارسة هي في حدود الضغط والمناشدة والتحركات المحدودة لإظهار الوجود ليس أكثر، وهو المنطق ذاته الذي يحكم الصراع الطبقي. وبالتالي فإذا كان الحل هو حل ديمقراطي فإن تحققه لا يتم إلا عبر الصراع بكل أشكاله، وأساسه الصراع المسلح ضد كل أشكال الاحتلال.

إن المسألة الفلسطينية هي مسألة احتلال استيطاني أتى في سياق مشروع إمبريالي كما أكد الرفيق نعيم مراراً وهو يرفض خيار الدولة الديمقراطية أو ثنائية القومية، ليقول بأن الدولة الصهيونية لا تقبل بهذا الحل لأنها كذلك. وإذا كنا نحن لا نقبل بهذا الاحتلال الاستيطاني فمن حقنا المقاومة، ومن واجبنا تطوير القوى لهزيمة القوة المحتلة. هنا نحن إزاء قضية واضحة، قضية شعب محتل، والحل الديمقراطي الوحيد هو في أن يحصل على استقلاله. هذا عنصر جوهري لا يجوز القفز عنه، لأن «الأمر الواقع» فرض علينا أن نعترف بالدولة الصهيونية، وبالتالي أن نشطب من قاموسنا أنها دولة احتلال استيطاني، ليس على الضفة الغربية وغزة فقط (كما بات يتكرر) بل على كل فلسطين. وهي كذلك مرتكز عسكري إمبريالي ضد الوطن العربي. الأمر الذي يجعل الصراع معها حتمياً ومستمراً، حتى وإن تجاهلنا نحن ذلك، فهي عنصر تدخل مستمر.

وإذا كانت الصهيونية «تعتبر تحويل إسرائيل من دولة يهودية إلى دولة ديمقراطية أو ثنائية القومية مساوية تماماً لتدمير هذه الدولة – إسرائيل»، فإنها تعتبر كذلك أن إنهاء الصراع والموافقة على «قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة» يعني دمار الدولة، لأنه ينهي دورها الإمبريالي، وبالتالي يلغي كل الدعم العسكري والمالي والاقتصادي والسياسي الإمبريالي. وهو المأزق الذي يؤسس لما أشرنا إليه سابقاً، أي ليس من خيارات وسط ممكنة. وبالتالي فإن «الرافعة الثورية المطلوبة» لتحقيق فرضية الدولة المستقلة هي مساوية تماماً كما أشرنا كذلك سابقاً.

ما يجعل هذا الخيار غير ديمقراطي هو عدم تضمنه لحل للمسألة اليهودية فقط، وليس لفرضه بالقوة، وهو خيار يتضمن هذا الحل بكل تأكيد، وهو ما حاولت توضيحه للتو.

إن المنطق الذي ينطلق منه الرفيق نعيم يقوم على الاعتراف الحاسم بوجود الدولة الصهيونية، وبالاقتناع المطلق أنْ ليس من الممكن تغيير موازين القوى، لهذا لازال يراوح حول حل الدولة المستقلة رغم تبيان فشله بالملموس، ولازال يراهن على الوضع الدولي وهو يرى أنه يميل لمصلحة الدولة الصهيونية. وهو في كل الأحوال لا يراهن على «قوة الجماهير»، ولا يعتقد بأن لكل الشيوعيين دور كبير في تحشيد القوى، وتنظيم الطبقات الشعبية من أجل فرض برنامج هذه الطبقات، الذي لا يلحظ وجود الدولة الصهيونية كونها جزء من المشروع الإمبريالي، لكنه قادر على حل المسألة اليهودية.

نعم، نحتاج إلى مائة ضعف، وربما ألف ضعف القوى القائمة. وحين ننظر إلى الشعب نستطيع أن نثق بأننا سوف نجد هذه القوى. وبالتالي يجب أن ننطلق من طبيعة فهمنا الصراع من أجل تأسيس القوى القادرة على تحقيق أهدافنا، وليس تقزيم الأهداف ذاتها لأننا لا تملك القوى الآن.

الدفاع عن الحل المرحلي في مواجهة الدولة الديمقراطية العلمانية

(حوار مع قيس عبد الكريم ومعتصم حمادة)

بدا أن المشـــكلة القائمة الآن في فلســـطين هي مشـــكلة حلول، هل هي حل الدولتين، أو الدولة الديمقراطية العلمانية، أو الحل الإسلامي، أو الحل الاشتراكي. وما من شك في أن الشعور بنهاية الحل المرحلي، الذي تحدد في حل الدولتين، هو الذي فتح على كل هذا الميل لتقديم حلول بديلة، رغم أن هذه الحلول كانت مطروحة منذ زمن، وبعضـــها منذ زمن بعيد، وإذا كانت في الهامش فلأن حل الدولتين جذب قطاعات واسعة من الحركة السياسية الفلسطينية والعربية. والجديد هنا هو أن قطاعات متسعة من الجماهير الفلسطينية باتت تلمس فشل حل الدولتين عبر تلمسها للصيغة الملموسة التي تمارسها الدولة الصـــهيونية، والتخلي التدريجي لــــ «المفاوض الفلسـطيني» عن المقدمات التي بدأ خيار حل الدولتين على أســاســها، والذي كان يعتبر حلاً مرحلياً ليس إلا، وبالتالي فهو مترابط مع التمســك بكل فلســطين، ومن ثم بحق العودة. لكن انتهت المرحلية إلى الاعتراف النهائي بالدولة الصـــهيونية، وبالمساومة على حق العودة، أو وضعه تحت بند «قرارات الشرعية الدولية»، خصوصاً القرار ١٩٤، الذي ينطلق من الإقرار النهائي بوجود الدولة الصـــهيونية لكنه يدعو إلى إعادة اللاجئين إليها، إكمالاً للقرار ١٨١ الذي أقر بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية.

بهذا ســقط الحل المرحلي وتبلور حل الدولتين، وبالتالي كانت «المرحلية» جســراً للوصـــول إلى الإقرار بوجود الدولة الصـهيونية واستجداء «دولة فلسطينية مستقلة» تعترف بالدولة الصـهيونية. هل كانت هذه النهاية غير متوقعة؟ هل كان يمكن أن تتحقق الدولة المســتقلة دون الاعتراف الكامل بالدولة الصـهيونية والتخلي عن حق العودة؟ وهل كان يمكن أن تتحقق الدولة المستقلة أصـلاً في ظل الوضـع القائم؟

الحل المرحلي:

ما من شـك في أن عودة التفكير بالخيار وبالإسـتراتيجية في السـياق الفلسـطيني سـوف يدفعان إلى ردود أفعال من قبل القوى التي أسست للإستراتيجية الفلسطينية المتبلورة منذ عقود، حيث أن هناك من باتت له مصالح فيما تحقق واقعياً، وأسس لشراكات اقتصادية، وبالتالي بات التفاوض غطاءً للمصالح ليس أكثر. وهناك من يعتقد بأنه «مكتشف البارود»، وبالتالي لا يريد أن يقتنع بأن اكتشافه كان وهمياً، وبالتالي فقد عمم وهماً طيلة العقود الماضـــية. هذا الأخير نجده لدى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، التي لازالت تدافع عن «الحل المرحلي» الذي اعتبرت أنه من «اكتشـافها»، أي من اكتشـاف «العبقرية الفلســطينية»، رغم أنه كان جزءاً من ســياســات قيادات في حركة فتح والتي عملت على تسريبه عبر طرف «يساري»، تبرعت الجبهة الديمقراطية لأن تكونه.

وهي اليوم إزاء الفشل الواضح لمسار بدأ مع الحل المرحلي، وإزاء اتساع موجة النقد له، والدعوة إلى خيار آخر، تعود للدفاع المستميت عنه وكأن الوضع لازال في سنة ١٩٧٤، أو حتى سنة ١٩٨٨. وإذا كان طرح آنئذ انطلاقاً من أنه ســوف يفضـــي إلى تحقيق الدولة المســـتقلة نتيجة أن قبولنا بـ «الشرعية الدولية» سوف يسهّل ذلك، انطلاقاً من أن الوضع الدولي مؤاتٍ، وأنه كذلك حتى في الدولة الصـــهيونية حيث تتعزز «قوى الســـلام». فإن الدفاع اليوم ينطلق من «الإنجازات» التي تحققت: الاعتراف الدولي بالحاجة إلى دولة فلسطينية، وخصوصاً الاعتراف الأميركي، وحتى «الإسرائيلي».

لكن ماذا يفيدنا الاعتراف إذا كانت الأرض قد أصـبحت بيد الدولة الصـــهيونية، والسـكان سـجناء الغيتوات الجديدة، والإدارات الأميركية تؤكد على الرؤية الصـــهيونية عبر «وعد بوش» الذي أقر الخطة الصـــهيونية في الاسـتيلاء على أرض الضـفة الغربية، وبناء الجدار، ومن ثم أقر إنهاء قضـية اللاجئين عبر التعويض عليهم، وشطب ببساطة قرارات «الشرعية الدولية»؟

من سـيئات العقل عندنا أننا نعتقد بأن المشـكلة تتحدد في موقفنا، إذا قبلنا الأقل فسـنحققه، أما إذا رفضـناه فلن نحصـد شـيئاً. الإرادوية المطلقة واضـحة هنا، وهي التي حملتنا سـبب عدم قيام الدولة الفلسـطينية وفق قرار التقسـيم، لأننا رفضـناه وكان الصـحيح أن نقبله لكي نحصـل **بالتأكيد** على هذه الدولة. والآن نرى أن هذا الحل هو الممكن، لهذا يجب أن نقبله لكي نحصـل عليه. لكن من قال أنه ممكن؟ النظر الذاتي، نحن. وهو ممكن لأننا نقبله كممكن. لكن هل هو ممكن؟ هنا يجب أن نخرج من الذات وأن نبدأ من النظر الموضـوعي، من رؤية الآخر وحدود تصـوراته وإسـتراتيجيته. وهذا ما لا نشـير إليه إلا حينما نسـعى إلى الرفض. أي حينما نريد القول بأن خيار الدولة الديمقراطية العلمانية مستحيل.

هنا فقط يشـار إلى «طبيعة المشـروع الصـهيوني وهيمنته على الوعي السـياسـي داخل دولة إسرائيل»، والى أن «وجود دولة إسرائيل ضرورة استعمارية» وفق ما يشير معتصم حمادة (الدولة الواحدة ومخاطر الهروب إلى الأمام، موقع المجموعة ١٩٤).

بمعنى أن فهم طبيعة المشروع الصـهيوني هي أساس تحديد الممكن وغير الممكن، وبالتالي تحديد الآليات الضـرورية لتحويل غير الممكن إلى ممكن، وليس قبولنا أو عدمه. فإذا كان حل الدولتين ممكن لأن «الشـرعية الدولية» تكفله، وأن خيار الدولة الديمقراطية العلمانية غير ممكن لأنه مرفوض «إسـرائيلياً»، فهل أن هذه الشـرعية هي أقوى من إرادة الدولة الصـهيونية لكي تفرضـه؟ وهل من مصـلحة الإمبريالية اليوم أن تنهي دور الدولة الصـهيونية الإمبريالي؟ وبالتالي أن تفرض تعايشـها مع محيطها بـ «سلام»؟ هذا ما يجب الإجابة عليه، لأنه أساس تحديد الممكن وغير الممكن في ظل الوضع القائم.

إن كل النقاش الذي يجري يبتعد عن مسألتين أساسيتين، هما: طبيعة الدولة الصهيونية ومشروعها وسياسـاتها، والوضـع الدولي وموقع الدولة الصـهيونية فيه، وهو ما أشـار إليه معتصـم وهو يرفض الدولة الواحدة فقط دون أن يسـتنتج منه ما هو أبعد من ذلك. لهذا تكون الحلول المطروحة شـكلية ومؤسسة على منطق سطحي. وسنلمس ذلك تالياً ونحن نناقش أبو ليلى ومعتصم حمادة. حيث يجري هنا تجاهل هذين الأساسين، والتأسيس على القبول الشكلي بـــ «دولة فلسطينية بجانب دولة إسرائيل» التي يجب أن تكون يهودية. وبالتالي يجري القفز عن الوقائع، أو الاسـتنتاج الخاطئ منها، كما يجري التمسـك بتصـريح قاله بوش دون رؤية كل السـياسـات الإمبريالية الأميركية، وكل الدعم الإمبريالي الأوروبي للدولة الصـهيونية. وهو ما يجعل طرح الرفاق مؤسساً على نوايا «الشرعية الدولية» وليس على قوانا.

أبو ليلى: تخلي عن الانجازات:

يعتبر أبو ليلى «حل الدولة الواحدة» هروب إلى الأمام (وهذا التحديد بات عنوان مقال لمعتصم كما سـنلحظ)، «ومحاولة قفز عن الصـعوبات الموضـوعية التي يصـطدم بها النضـال الوطني التحرري الفلسطيني» (مناقشات لـــ «رؤية فلسطينية جديدة»: دولتان ثم دولة واحدة، جريدة النهار). رغم أنه يشير إلى أنه مطروح منذ الستينات حين تبنته الثورة الفلسطينية المعاصـرة (وهو أقدم من ذلك أيضـاً حيث كان مطروحاً من قبل الحزب الشيوعي الفلسطيني، وهو الحل الطبيعي في وضع يستلزم التحرر وحل مشكلة «الأقليات»). وبالتالي كيف هو «هروب إلى الأمام»؟ يوضح أبو ليلى ذلك بالقول أنه بعد سـنوات من الممارسـة على أسـاس هدف الدولة الديمقراطية جرى اكتشـاف «أن هذا الهدف، الذي ينطوي في الواقع على إزالة إسـرائيل، لا يحظى بأية شـرعية دولية ولا يمكن تحقيقه في ظل موازين القوى الدولية التي كانت قائمة آنذاك» التي كانت أفضل من الآن. ويكمل «إدراك هذه الحقيقة هو الذي قاد إلى تبني –البرنامج المرحلي-» الذي عنى «تركيز الطاقات النضـالية الفلسـطينية والعربية على هدفين كلاهما يحظى بشرعية دولية شاملة»، وهما: إزالة الاحتلال لأراضي سنة ١٩٦٧، وحق العودة على أساس القرار ١٩٤.

هذا الاكتشاف (أو الإدراك كما يقول) يجب أن يخضع للتدقيق بعد كل هذا الزمن. حيث لا يرى أبو ليلى سوى إنجازات، تتعلق بالاعتراف الدولي بـــ «الدولة الفلسطينية». لكن السيطرة على الأرض والتوسع الاستيطاني لم يتوقفا. والسكان يعزلون في أربعة كانتونات. والولايات المتحدة تقرّ كل ذلك رسمياً. هذا الوضع هو الذي طرح سؤال: أين ستقام الدولة؟ وإذا كانت هذه الوقائع هي التي فرضت تحوّل قطاع من مؤيدي الدولة المستقلة إلى خيار الدولة الديمقراطية، فإن المسألة الأساس هنا هي أن ما يجري يوضح طبيعة السياسة الصهيونية، التي لا تلحظ إمكانية قيام دولة مستقلة للفلسطينيين على الإطلاق. هذا ما لا يراه الرفيق، وما يقفز عنه بالتحدث عن إنجازات، هي تصـــريحات وهمية لقادة الولايات المتحدة والدولة الصهيونية. لأن الوقائع أهم بكثير من التصريحات. وحيث لا يبدو واضحاً أن القوى التي تستطيع أن تفرض حلاً معنية بذلك، بالضـبط لأن الدولة الصـــهيونية جزء من مشـــروع هيمنتها على الوطن العربي.

إذن، أين الإنجازات والأمور تسير نحو التدهور فلسطينياً؟

في المنطق المطروح سنلمس تناقض أولي، يتمثل في أن القول بالحل المرحلي ارتبط ابتداءً بالتأكيد على عدم الاعتراف بالدولة الصهيونية، وإلا لن يكون مرحلياً. لكن الصيغة التي تبلورت تحت عنوان حل الدولتين، والمعبّر عنها في وثيقة الاستقلال، أوصلت إلى الإقرار المسبق بالدولة الصهيونية. وما كتبه الرفيق أبو ليلى يوضـح ذلك، حيث أن الانسـحاب من الأرض المحتلة سـنة ١٩٦٧ على ضـوء القرار ٢٤٢ مرتبط بالتفاوض، وبالتالي بالاعتراف المتبادل، حيث لا تفاوض قبل الاعتراف المتبادل. وهذا ما تضـمنته «وثيقة الاستقلال» انطلاقاً من تبنيها لقرارات «الشـرعية الدولية»: ١٨١ الذي يقر بوجود دولتين، و٢٤٢ الذي يؤكد على ذلك، لكن ضـمن حدود جديدة، والقرار ١٩٤ المتعلق باللاجئين والذي يقر عودتهم إلى «دولة إســرائيل». وبالتالي كيف يمكن أن يكون حلاً مرحلياً؟ حتى مســألة اللاجئين يشــير أبو ليلى إلى أنه قد لا يتضـــمن حل الدولتين «حلاً عادلاً» لها، «بل أن حل الدولتين ســوف ينطوي بالضــرورة على –حل جزئي-» لها، عبر عودتهم إلى أراضـــي الدولة الفلســطينية كمواطنين فيها. وهنا يكون قد تحقق اعتراف بالدولة الصــهيونية (وهذا ما جرى)، وجرى حل مشـكلة اللاجئين في غير مكانها، وليس حتى وفق القرار ١٩٤.

ولهذا ماذا تفيد الإنجازات الدولية إذا كانت النتيجة هي «دولة مســتقلة» في الضــفة الغربية وغزة؟ هل هذا هو الحل للقضـــية الفلســطينية؟ والأســوأ أن الوقائع التي أشــرنا إليها نشــأت في ظل هذه «الإنجازات» العظيمة!! والتي باتت تمنع قيام هذه الدولة.

<u>تقرير المصير والاستقلال والعودة:</u>

هذا هو الشـعار الذي تبلور خلال العقود الماضـية، وهو الأسـاس الذي ينطلق منه الرفيق معتصـم حمادة في الرد على خيار الدولة الواحدة. ما اعتراضـه؟ مثل أبو ليلى هو «هروب إلى الأمام». لكن ما هو «المشـروع الوطني الفلسـطيني»؟ يعود هنا إلى ما قاله أبو ليلى، لكن بتفصـيل أكبر. إنه يعتبر بأن اختصـار المشـروع الوطني الفلسـطيني بالدولة هو «تشـويه لمضـمون المشـروع وأهدافه، وانحراف عنه». حيث أن «النقطة الجوهرية» هي «حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه». البرنامج المرحلي حدد ذلك مسبقاً، في ثلاث دوائر: في داخل إسرائيل «يطرح حقوق المواطنة كاملة»، وبالتالي انطلاقاً من الاعتراف الكامل بالدولة الصـــهيونية. في الضـــفة وغزة «الاســـتقلال التام» عن الدولة الصـــهيونية. «والعودة إلى الديار والممتلكات للاجئين المهجرين من ديارهم هذه منذ ســـنة ١٩٤٨»، وكما أشرنا فإن القبول بالدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة يفرض علينا قبول «حل جزئي» حسب ما أشار الرفيق أبو ليلى.

بمعنى أن الحل هو في دولتين، لكن مع حقوق مواطنة لفلسطينيي الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨، وحق عودة للاجئين إلى الضفة الغربية.

أين المرحلية هنا؟ أي بعد تثبيت كل هذه الوقائع؟

المرحلية تتمثل في أنه يمكن بعد تحقيق حل الدولتين أن يتحقق «حل الدولة الواحدة» كما يشير أبو ليلى. أي أن الدولة الواحدة هي مرحلة لاحقة لحل الدولتين إذا أريد له أن يكون واقعياً. كيف، ما دمنا قد اعترفنا بالدولة الصهيونية؟ ومن هو «الحامل» لهذا المشروع؟ وما هو «شكل النضال» الذي يحقق ذلك؟ طبعاً المشكلة الأساس هي أنه لن يكون هناك دولة مستقلة في الضفة وغزة.

حين طرح الحل المرحلي كخطوة في طريق تحقيق الدولة الديمقراطية في كل فلسطين، كان التبرير هو إقامة الدولة «على أي جزء يتم تحريره»، وبالتالي دون الاعتراف بالدولة الصهيونية، وفي إطار استمرار «الكفاح المسلح». طبعاً أعرف بأن كل هذا الكلام كان لتمرير الفكرة التي أوصلت إلى ما يقوله أبو ليلى، لكن أشير إليه لأوضح بأن ما يطرح الآن (ومنذ زمن) بات مختلفاً، حيث بات الاعتراف بالدولة الصهيونية ضرورة، وبات تقزيم النضال الفلسطيني أمراً واقعاً. وبالتالي باتت المسألة هي مسألة «نضال» في المحافل الدولية وعبر المفاوضات لتحصيل ما يمكن تحصيله.

لقد كان الهدف من طرح البرنامج المرحلي في الصيغة التي طرح فيها هو التعمية وتضليل قطاعات من الشعب الفلسطيني، لكن الهدف الأساس كان القول بأن ما يمكن للفلسطينيين تحقيقه هو ما تقرره الشرعية الدولية ليس أكثر، أي دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع «النضال» لتحصيل شيء ما للاجئين. هذا كان في أساس رؤية قيادة حركة فتح، وهو ما روجت له الجبهة الديمقراطية. وبالتالي لم يكن «إعلان الاستقلال» إلا نتيجة هذا السياق. ولم ينتج إلا الاعتراف بالدولة الصهيونية دون مقابل. وإن كان قد أوجد تأييداً دولياً فإنه لا يرقى إلى مستوى أن يفرض على الدولة الصهيونية والولايات المتحدة والرأسماليات الأوروبية أن تحقق هذا الاستقلال. بينما أصبح واضحاً لكل هذا الرأي العام أن إمكانية الدولة باتت في محل شك، نتيجة الوقائع والسياسات الصهيونية المدعومة من كل هؤلاء.

وما من شك في أن العودة إلى خيار الدولة الديمقراطية، الذي يبدو أنه نتاج فشل حل الدولتين، هو في الواقع نتيجة الفهم العميق لطبيعة الدولة الصهيونية، لهذا بدا أن «الحل المرحلي» هو انحراف مدمر عنه. وهذا ما قيل منذ البداية حين التصدي لهذا الحل. الأمر الذي يفرض أن نقول بأن سياسة فاشلة هي التي قادت النضال الفلسطيني طيلة العقود الماضية، ولهذا يجب أن تتنحى كل القيادات التي أوصلت إلى هذه النتيجة المزرية.

حق تقرير المصير

يسهب الرفيق معتصم في التوضيح حول ذلك، فيشير إلى أن «اختصار المشروع الوطني بالدولة يشكل عملية تشويه لمضمون المشروع وأهدافه، وانحراف عنه»، حيث أن النقطة الجوهرية هي «حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه». ولا شك في أن «بنفسه» هذه تثير الضحك، حيث أن الرفيق يحدد منذ الآن، وبشكل مسبق، وبمنظور ذاتي، معنى حق تقرير المصير هذا، ليكون كما أشرنا سابقاً، حقوق المواطنة لفلسطينيي الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨، والاستقلال التام في الضفة وغزة، والعودة وفق القرار ١٩٤ للاجئين (مع تذكر إشارة أبو ليلى بهذا الخصوص).

هنا يخلط الرفيق بين مبدأ حق تقرير المصــير وقرارات «الشــرعية الدولية»، حيث أن حق تقرير المصير يعني ليس العودة فقط لنصف الشعب الفلسطيني، بل وحقه في الاستقلال أساساً، وإقامة دولته الديمقراطية على أرضه. ليظهر بأن فلسطين هي فقط الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يتحقق مصير ســكانها في الاســتقلال. وهذا ما ورد في «إعلان الاســتقلال» بالتحديد، حيث يقرر الاعتراف النهائي بالدولة الصــــهيونية. ولقد وافقت الجبهة الديمقراطية عليه بحماس شـــديد، وربما اعتبرت أنه من «اكتشافها»، ونتاج «العبقرية الفلسطينية» كما يشير معتصم إلى البرنامج المرحلي في مقاله المنشور على موقع ١٩٤.

إن حق تقرير المصير يعني بالتحديد إنهاء وجود الدولة الصهيونية، لأنه يخص الشعب الأصلي في الأرض، ولا يتعلق بحلول «مرحلية»، أو «تكتيكية»، أو يقوم على موازين القوى راهنة. وهنا يشــمل كل الشعب الفلسطيني من حيث سعيه لتحقيق الاستقلال، وبالتالي حل مشكلة اللاجئين كنتاج لوجود الدولة الصـهيونية. وبناء دولة المواطنة التي تشمل المستوطنين الذين قرروا التخلص من صـهيونيتهم وبقوا في فلسطين.

نلمس بالتالي خلط المبدئي بالتكتيكي، وصـولاً إلى تضـييع المبدئي. لهذا يصبح حق تقرير المصـير هو قرارات «الشـرعية الدولية» ولا شــيء آخر. وتصـبح هناك «أمتان» تتشـكلان في دولتين. لتكون لكل منهما حقه في تقرير مصــــيره. من هذا المنطلق لا يرى الرفيقان في خيار الدولة الديمقراطية إلا «دولة ثنائية القومية»، وتتحقق في «دولة إسـرائيل» (وطرح المسـألة على هذا الشـكل سـوف يكرر مهزلة البرنامج المرحلي)، رغم أن المســألة ليســت كذلك على الإطلاق، حيث لا يمكن أن نعتبر بأن الفلسـطينيين قومية، كما يكرر معتصـم في مقاله «الدولة الواحدة ومخاطر الهروب إلى الأمام». وليس اليهود قومية أيضــــاً، فهم تجمع لبشــــر من قوميات متعددة لا يجمعهم غير الدين. وبالتالي لا يمكن أن نرى في الوضــع سـوى أن الدولة الصـهيونية هي كيان اسـتيطاني قام على أسـاس الدين. وهو احتلال اسـتيطاني في الأرض المحتلة سـنة ١٩٤٨، والأرض المحتلة سـنة ١٩٦٧، وهو الذي فرض تشـريد جزء كبير من الشـعب الفلسـطيني. لهذا فإن تقرير المصـير يتحدد في إنهاء الدولة الصــهيونية ككيان اســـتيطاني، وتحقيق الاســـتقلال في دولة ديمقراطية علمانية، تتضـــمن حلاً ديمقراطياً لمشـــكلة المستوطنين.

أمـا «المرحليـة» فهي كمـا طرحـت في البـدء، لكن كتبرير لتبني خيـار مختلف، ينطلق من الإقرار النهائي بوجود «الدولة اليهودية» كونها باتت قومية، ولكن يحقق للشعب الفلسطيني ما قالت به قرارات «الشــرعية الدولية» فقط. وفي هذا اتســاق مع ما حدده معتصــم، حول تحصــيل حقوق المواطنة في إسـرائيل، وحق العودة المكيف بما يجعله يعني العودة إلى الدولة التي باتت هي فلسـطين (أي الضـفة وغزة). المرحلية التي تعني أن تحرير أي أرض يفرض إقامة سلطة عليها، لكن ليس عبر المفاوضات والاعتراف بالعدو، والإقرار النهائي بوجوده. ولم يكن الوضـع سـنة ١٩٧٤ يسـمح بهذه المرحلية لأن ميزان القوى كان لازال مختلاً إلى أبعد الحدود، ولم نحرر أرضــــاً لكي نقيم عليها دولة. وهو الأمر الذي كان يشـير إلى أن الكلمات «الثورية» التي بُرِّر فيها الحل لم تكن سـوى غطاء لما جرى فيما بعد وتبلور في «إعلان الاستقلال».

مع «الحل المرحلي» تغيرت طبيعة النضــال كلها، حيث تراجع الاهتمام بـــــ «الكفاح المسـلح»، وأصـبحت «الشـرعية الدولية» هي قاعدة الحل و«النضـال». وهو الأمر الذي أوصـلنا إلى ما نحن فيه ... من «إنجازات» !!! حيث «كسبنا العالم وخسرنا الأرض».

إذن، المرحلية كانت «تكويعة». انتقال من فهم لطبيعة الصراع إلى فهم آخر. تحويل من مطلب إلى مطلب أصغر. تغيير في الروح، من ثورية إلى استجداء.

تفسيرات ساذجة

وهو يشـير إلى التاريخ يصـل معتصـم إلى أن الدعوات إلى الدولة الديمقراطية «باءت بالفشـل، واصـطدمت بالواقع المرير، وبقيت مجرد دعوات لا تمتلك مقومات الحياة، ولا تسـتند إلى روافع وحوامل اجتماعية سـياسـية تتبناها كمشـروع قابل للتنفيذ» (مقال الدولة الواحدة). كيف حدد كل ذلك؟ لأن «الأصوات اليهودية» وجدت نفسـها محاصـرة، ولأن «الحركة القومية الفلسطينية» هزمت نتيجة شراسة الاستعمار البريطاني.

لكن هل أن فشلها يعني خطأها؟ يعرف الرفاق بأن هناك مسافة بين الفشل والخطأ. فالخيار الصحيح يمكن أن يفشـل نتيجة اختلال موازين القوى، لكنه يبقى خياراً صـحيحاً. وبالتالي يكون المطلوب هو تغيير موازين القوى وليس تغيير الهدف. أو كما قال غسـان كنفاني «**إذا كنا مدافعين فاشـلين عن القضـية ..فالأجدر بنا أن نغير المدافعين..لا أن نغير القضـية** ». لقد فشلت الحركة الوطنية الفلسطينية لأنها كانت متخلفة، ولأن الشيوعيين لم يلعبوا الدور الثوري الذي كان منوط بهم.

هذه المسـألة توضـح مدى السـذاجة في التفكير، حيث أن الفشـل يقود إلى تغيير الهدف، تقزيمه على مقاس قدراتنا الراهنة، التي نحن مقتنعون أننا لا تستطيع أن نطورها. ولأننا نفكر كذلك لا نحصل على شـيء، لأن العدو يعرف قدراتنا، وبالتالي يفرض رؤيته. وهو الأمر الذي أفضـى إلى أن تصـبح الدولة المستقلة كسراب. إذن، المشكلة في قدراتنا وليس في أي مكان آخر.

ياسر عرفات كان يفكر في الحصـول على «دولة مستقلة» منطلقاً من التسليم بالوضـع الدولي الذي هو في مصلحة «الأميركان» دولياً، والسعودية والنظم الرجعية عربياً، ولهذا أمامه «قرارات الشرعية الدولية» لكي يناور بها. رغم ذلك لم يتحقق شـيء، هل نقزّم هدفنا أكثر لكي نحصـل على أي شـيء؟ الحاج أمين الحسيني كان سيقبل أن يقيم دولة فلسطينية حسب قرار التقسيم، وحتى حسب ما تبلور على الأرض (أي في الضفة الغربية وقطاع غزة)، لكنه كان يعرف بأن «الخريطة موزعة»، ولا شيء له.

إن الأقوى هو الذي يقرر، هذه بديهية، وفي إطار النظام العالمي القائم ليس من حل للفلسـطينيين (ربما سوى في الأردن). هل نقبل ذلك؟

المشكلة تكمن في استسهال النضال. ميل البرجوازية الصغيرة إلى تحقيق مكاسب سريعة، «نفسها قصير». والرفاق الذين «هلكونا» في الحديث عن البرجوازية الصغيرة وسقوط البرجوازية الصغيرة يمارسون وفق منطقها. فالمشكلة ليست في الهدف، المشكلة في القدرات، في الطبقة التي قادت النضال وفي دور الشيوعيين الهامشي. وهذا ما يجب أن يتغير.

إذن، ينطلق الرفاق من أن هذا خيار فاشـل، ولهذا فإن قيام دولة فلسـطينية مستقلة في حدود ٦٧ هو الطريق للوصول إليه. ما الذي سيغير من فشله؟

هذا يفتح الأفق على المسـألة المركزية: تحديد طبيعة الصـراع. وكيف سـيحل؟ في إطار المظلة الدولية أو عبر تطوير قوانا لتغيير ميزان القوى؟ والرفاق اختاروا الخيار الأول. لكنه فاشـل كما يتوضـح على الأرض. هنا يسارع معتصـم لتوجيه الاتهام، حيث حسـب ما يقول «يستند أصـحاب هذه الدعوة إلى نظرة يائسـة لإمكان قيام دولة فلسـطينية في الضـفة والقطاع، وعاصـمتها القدس. ونظرة يائسة لإمكانية عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم». ما الذي يحدد أنها نظرة يائسة؟ وبأي معنى؟

طبعاً هي «نظرة يائسة»، لكن بمعنى أن ميزان القوى لا يسمح بتحقيقها أولاً، ولهذا فإن أحداً لم يستطع أن يوقف صيرورة الزحف الاستيطاني الذي التهم الأرض ثانياً، والذي يدل على أن الدولة الصهيونية ليس في واردها أن تتنازل، وأن الوضع الدولي مؤاتٍ لها ثالثاً. ثم هل تقبل الدولة الصهيونية بعودة عدد يوازي عدد اليهود؟ وهل تقبل هي والإمبريالية الأميركية بالتخلي عن دورها ضد الوطن العربي؟ أليس تحقيق هذه الأهداف إذن يحتاج إلى تغيير ميزان القوى، وليس الضغط الدولي وقرارات الشرعية الدولية، والإنجازات العظيمة التي لم توصل إلا إلى عواطف نبيلة من شعوب العالم؟

المشكلة هنا في مصالح فئات برجوازية صغيرة فلسطينية تسعى لأن يكون لها دولة، بأي حجم، ونزق فئات أخرى من البرجوازية الصغيرة.

الأخطر هنا من الاتهام باليأس هو الاتهام بـ «التسليم بالأمر الواقع الذي فرضته» الدولة الصهيونية في الضفة وغزة. ليتحفنا الرفيق أبو ليلى بأن الدولة الصهيونية يمكن أن تخلي مستوطنات، ليسرد وقائع هي في الواقع هامشية ما دمنا ننظر من زاوية أن الدولة الصهيونية سوف تتنازل. دون أن يلحظ بأن المستوطنات التي أخليت في شمال الضفة جاءت في سياق ترتيب السيطرة، وبالتالي بناء جدار العزل. ليصل إلى طرح أسئلة (مع الأسف ساذجة) من مثل «هل تعني (مخاطبة العالم بالدولة الواحدة) التخلي عن المطالبة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للراضي التي احتلت بعدوان حزيران ٦٧؟»

ما يوصل إلى هذا التساؤل هو نقد صيغة محددة للدولة الواحدة، هي تلك التي تقوم على أساس الاعتراف بالدولة الصهيونية و«الكفاح من أجل الحقوق المدنية وعودة اللاجئين» حسب ما يطرح سري نسيبة. هنا جملة مشكلات في الفهم، حيث يبدو أن العقل لم يعد يتخيل أنه من الممكن إنهاء الدولة الصهيونية، وبالتالي ينطلق من اقتناع عميق بالأمر الواقع، أي من الوجود الأبدي للدولة الصهيونية، لهذا يسعى إلى الحصول على شيء ما تأسيساً على هذا الوجود، ولقد تمسك بقرارات «الشرعية الدولية» لعلها تكون المعين على زحزحة الدولة الصهيونية، خصوصاً وأن هذه الشرعية هي التي أوجدتها. وبالتالي نحن إزاء عقل مسلّم مسبقاً، لهذا اعترف بالدولة الصهيونية حتى قبل أن تبدأ المفاوضات، وتنازل عن قضية اللاجئين حتى قبل أن يحصل على دولة. ووفق ذلك لا شيء يمكن أن يتحقق.

إن طرح الدولة الواحدة، ولأنه ليس بديلاً لفشل حل الدولتين، ينطلق من، ليس إنهاء الاحتلال للضفة وغزة فقط، بل إنهاء كل الاحتلال الاستيطاني، أي إنهاء الدولة الصهيونية، لأن الدولة الواحدة الديمقراطية والعلمانية لا تقوم إلا على أنقاضها. وهو ما لا يبدو أن الرفيق أبو ليلى هاضماً له، حيث يكتشف بأن هدف الدولة الواحدة كما كان مطروحاً «ينطوي في الواقع على إزالة إسرائيل». لهذا جرى «الهروب» إلى «الشرعية الدولية» التي تقر بوجود الدولة الصهيونية، لكنها تطالب بالانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة وفق القرار ٢٤٢، الذي لا يلحظ إمكانية قيام دولة فلسطينية، بل يطالب بعودة الأرض إلى «أصحابها» (وهنا الأردن ومصر). إن التحديد الدقيق لطبيعة الدولة الصهيونية ودورها في المشروع الإمبريالي يوصلان بالتأكيد إلى أن ليس من حلول وسط، فلا الدولة الصهيونية معنية بوقف عدوانيتها عبر تحقيق «السلام»، ولا الدول الإمبريالية معنية أن لا يعود للدولة الصهيونية دور في السيطرة على الوطن العربي. ولهذا يجب أن تبقى هذه الدولة قوية إلى أقصى حد ممكن، ومن مكامن القوة هو السيطرة على الأرض وتوسيع الاستيطان، وجلب المستوطنين.

هذا الأمر يفرض التفكير ليس في «الحلول»، بل في تغيير موازين القوى. وهنا مأزق «الفلسطنة»، حيث أن القوى الفلسطينية وحدها عاجزة عن المواجهة، بالضبط لأن الدولة الصهيونية هي جزء من المشروع الإمبريالي للسيطرة، وبالتالي فهي تبنى لكي تواجه الوطن العربي بمجمله. ولن يكون ممكناً تغيير ميزان القوى حين نحصر النضال في الفلسطينيين. لهذا حين تمسكت حركة فتح بالفلسطنة كان ذلك منحكماً لرؤيتها لحدود الصراع التي تعمل فيها، والتي أشرت إليها للتو، أي تحصيل ما هو ممكن في إطار الوضع الدولي القائم. وهو الأمر الذي جعلها تعتمد على العرب/ النظم وليس الشعب، وتصمم على التمييز عبر الفلسطنة ظناً في أن ذلك يمكن أن يعطيها الضفة الغربية وقطاع غزة.

لهذا، هنا نلمس ضرورة تجاوز القطرية الضيقة التي هي أكثر خطراً على الفلسطينيين من أي بلد عربي آخر. دون أن ننسى الدور الذي لعبته الجبهة الديمقراطية، وهي تتمركس، في التشديد على القطري، ونبذ كل ما هو قومي، ظناً منها أن هذه هي الماركسية. وما من شك أن هذه المسألة تحتاج إلى نقاش أوفى لأنها جوهرية في رؤية طبيعة المشروع الصهيوني كجزء عضوي في المشروع الإمبريالي، وبالتالي لن يكون هناك تغير في موازين القوى دون الانطلاق من هذه المسألة. وإلا ظل ميزان القوى مختل، وظلت «الشرعية الدولية» هي الملجأ الذي يأوي «المناضلين» من أجل «الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس».

إذن، دون تغيير ميزان القوى سيبقى الأمر الواقع القائم، وسيزداد. وليس من الممكن تغييره إلا بإنهاء الدولة الصهيونية في إطار الصراع مع المشروع الإمبريالي. وهو وحده الذي يفتح على عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم، ويحقق الاستقلال وتقرير المصير.

طبعاً، لم يوجد بعد «حامل يهودي» لهذا المشروع، لكن الدولة الديمقراطية مطروحة سواء وافق اليهود أم لم يوافقوا. حيث أننا نحن الذين تعرضنا للطرد والاحتلال وكل صنوف الاضطهاد والقتل، نقدم لهم الحل الديمقراطي، ونأمل أن يتفاعل جزء كبير منهم. لكن في كل الأحوال الصراع قائم ما دامت هناك قوة محتلة استيطانية إمبريالية، وهو الأمر الذي يفرض المواجهة من أجل «تقرير المصير» الذي هو الاستقلال في كل فلسطين.

مخاطر الدولة الواحدة

هكذا يحدد الرفيق معتصم المسألة. ويكرر المخاطر، التي هي «الانقلاب على برنامج الوحدة الوطنية»، ولا رافعة له، و «استرخاء في الحالة الفلسطينية، إذ لا يعود الاستيطان والتهويد ... أمراً خطيراً»، وأخيراً إسرائيل لا ترضى بعودة اللاجئين. ويبدو أن يحب التهويل (بدل التهويد) فقفز من البند ٣ فوراً إلى البند٥ (مقال الدولة الواحدة).

طبعاً الرفيق أبو ليلى أشار إلى مسألة الوحدة الوطنية وكون البرنامج هو برنامجها. لكن ما قيمة ذلك إذا كان البرنامج خاطئ؟ هل يلغي الإجماع الخطأ؟ لقد قاد ياسر عرفات كل المقاومة الفلسطينية إلى هذا البرنامج، أي إلى الهاوية، وعبره وصلنا إلى الوضع الذي نحن فيه: نكبة جديدة. فبعد ضياع المقاومة، ها أن الضفة تضيع، وغزة تتحول إلى إمارة تحت الاحتلال. والقادم أخطر. المأساة كمنت في أن معظم التنظيمات تبنت هذا البرنامج، وعادت إلى حضن حزب الشعب الفلسطيني. وهو الأمر الذي جعل حماس، التنظيم الأصولي الذي كان ضد المقاومة، وكان مهمشاً من الشعب الفلسطيني، تصبح القوة الأكبر، وأن يتهمش اليسار إلى الحد الذي بالكاد يُرى بالعين المجردة.

ومن أسباب ذلك الجوهرية «البرنامج الوطني» هذا. لكن هل أن لبرنامج الدولة الواحدة روافع في المجتمع الفلسطيني؟ ربما لا الآن، لكن يجب أن ننتبه إلى أن الذي دفع الشعب إلى انتخاب حماس هو تصوره عنها أنها قوة مقاومة وأنها لازالت تطالب بكل فلسطين (بغض النظر لرؤيتنا نحن لحماس). بمعنى أن الشعب وصل إلى رؤية تنطلق من أن «لا دولة ولا يحزنون»، وأن الصراع مع الدولة

الصـهيونية هو صـراع من ينتصـر، وليس كيف نقتسـم الكعكة. واللاجئون لمسـوا التخلي عن حقهم بالعودة، حتى بما يطرح اليســار، كما أشــرت لما يقوله أبو ليلي. وفلســطينيي الأرض المحتلة ســنة ١٩٤٨ يرفضـون كل المنطق المطروح لأنهم يلمسـون أن الدولة الصـهيونية لا تقبل بهم فكيف سـتقبل بدولة فلسطينية إلى جانبها؟ ونحن نقنعهم أنهم مواطنون إسرائيليون، وأن نضالهم هو نضال ديمقراطي في دولة شرعية. إن اتفاقات أوسلو أوضحت ليس فقط حدود الرؤية الصهيونية، ورفضها التنازل عن «أرض إسرائيل»، بل كشفت كذلك كل التنظيمات الفلسطينية التي انساقت خلف البرنامج المرحلي، أو برنامج الدولتان. وكشفت وهمية الشعار ذاته.

أما باقي المســائل فقد رددت عليها في ســياق النص، ولا حاجة للتكرار. والمشــكلة تكمن في أن معتصـم يشـير إلى المخاطر المحتملة ونحن نلمس الأخطار التي أوجدتها السـياسـة التي قامت على أســاس «البرنامج المحلي»، الذي بات برنامجاً إســتراتيجياً في إطار حل الدولتين. ولن أتطرق إلى الأهداف التي يطرحها لأنها تكرر سياسة فاشلة.

مقال معتصـم حمادة المنشـور في جريدة النهار بعنوان «المشـروع الاسـتقلالي مختلف عن حل الدولتين» على الرابط التالي:

http://ajras.org/?page=show_details&Id=٢١٤&table=table_١٤٩

مقال قيس عبد الكريم المنشور في جريدة النهار بعنوان «مناقشات لـــ «رؤية فلسطينية جديدة» – دولتان ثم دولة واحدة»، على الرابط التالي:

http://ajras.org/?page=show_details&Id=١٦٣&CatId=&table=table_١٤٩

<u>مناقشات متفرقة</u>

١)حول الدولة الديمقراطية العلمانية

نشــر الرفيق علي زبيدات مقالين نقد فيهما حل الدولة الديمقراطية العلمانية، الأول بعنوان «الدولة الديمقراطية العلمانية: برنامج نضـالي أم شـكل جديد لتسـوية تصـفوية؟»، نشـر بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٥. والثاني بعنوان «عودة إلى شعار الدولة الديمقراطية العلمانية»، نشـر بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١١. والمقالان نشــرا على موقع http://www.ror١state.org/drupal/?q=en/node&page=١ المتعلق بمؤتمر حيفا من أجل حق العودة والدولة الديمقراطية العلمانية المنعقد يومي ٢٠و٢٠٠٨/٦/٢١. والمقالان ينتقدان هذا الحل.

حيث أن الرفيق زبيدات يعتبر بأن هذا الحل بات يطرح من قبل «خليط غريب»، لكن هذا الخليط يتفق على «خطوط عامة توحدها»، وهذه الخطوط «هي الحاســمة، بينما الاختلافات شــكلية، ثانوية وهامشــية». ولقد خص بالنقد جهات متعددة منها موقع أجراس العودة وحركة أبناء البلد، وناطرينكم، وأحمد قطامش وعادل ســمارة «بصــفتهم أكثر راديكالية»، وكذلك شــمل مؤتمر لندن ونديم روحانا وأسعد غانم، إيلان بابيه، نور مصالحة وعمر البرغوثي.

وبصــفتي رئيس تحرير موقع أجراس العودة، وكذلك أطرح حل الدولة الديمقراطية العلمانية، وجدت أنه من الضــروري المناقشــة، حيث باتت تتكرر المســائل ذاتها في نقد حل الدولة الديمقراطية العلمانية. وأول ما أبديه من ملاحظات أنه لا يجب أن تطلق الأحكام دون تدقيق أو دون قراءة. وكذلك ليس من المفيد النقد في العموم دون أدلة أو تمييز. وهذا ما يقع فيه الرفيق زبيدات. طبعاً التخوف من أن يطرح حل الدولة الديمقراطية العلمانية في سياق تصفوي أمر صحيح، حيث أنه يمكن أن يطرح في

سياقين، الأول: على أرضية الدولة الصهيونية، وفي حضنها، والثاني: على أنقاضها. وربما يتحول النضـال من أجل هذا الحل إلى «نضـال» ديمقراطي، وبالتالي يكرر الأوهام التي تشكلت مع البرنامج المرحلي وحل الدولتين. وهذا منطق لا بد من أن يواجه.

لكن هذا شــيء، وأن تجمل كل الآراء حول الدولة الديمقراطية العلمانية تحت عباءته شــيء آخر. أو أن تبدأ الأحكام في النثر جزافاً، وأن تلقى الأوصـــاف جزافاً فهذا ما يقع خارج الحوار، ولا يهدف إليه أصـــلاً. فلو دقق الرفيق زبيدات بما تطرح أجراس العودة، وما أنشـــر بصـــفتي رئيس تحريرها، لما أجرى هذا التعميم المخل، ولما أصــدر هذه الأحكام القاطعة. وما أقوله يشــمل ما أســماه بالأطراف ألـ «أكثر راديكالية» على الأقل.

فهو يحدد «ثلاثة ملاحظات انتقادية حول» الأطروحات الخاصة بالدولة الديمقراطية العلمانية.

١) «تغييب طبيعة الكيان الصـــهيوني الكولونيالية العنصـــرية». كيف؟ ومن يقول ذلك؟ فهو كيان استيطاني عنصري ويقوم على الدين كذلك. وهو أيضاً جزء من المشروع الإمبريالي للسيطرة على الوطن العربي. هل في ذلك لبس فيما ينشـــر في أجراس العودة، أو من قبل الرفاق الآخرين؟ لا أظن ذلك. أما هل «أصبح يمثل شعباً يعيش في هذه البلاد»، فبغض النظر هل يمثل أم لا، ما يهمنا هو كيف نتعامل من اليهود المستوطنين؟ هل نطردهم أم نقبل بهم؟ طبعاً ربما يشير الرفيق زبيدات إلى أن تحديد طابع الدولة بأنه ديمقراطي وعلماني يفترض الإقرار بهؤلاء كشـــعب. ما نطرحه هنا هو قبولهم على أســـاس إعادة الحقوق أولاً، أي عودة اللاجئين وإعادة حقوقهم. حيث يجب أن نطرح حلاً عادلاً لهذه المســألة، هو الحل الديمقراطي القائم على القبول بمن يبقى، ومن يناضـــل ضـــد الدولة الصـــهيونية، وبالتالي إيجاد الحل الصحيح الذي يضمن الحقوق الأساسية.

الرفيق زبيدات يربط هذه المســـألة في أن هذا الاعتراف بهؤلاء يقود إلى أن «المطلوب هو تحويل الدولة القائمة، بقدرة قادر، حتى تصـــبح دولة ديمقراطية علمانية بالفعل». طبعاً هناك من يطرح ذلك، لكن نحن أيضـــاً لا نرى إمكانية لأن تتحول إلى دولة ديمقراطية علمانية بالفعل، لأنها جزء من المشروع الإمبريالي بالأساس، وبالتالي فإن دورها هو ليس حل مشكلة اليهود كما يُطرح، بل تحويلهم إلى جنود في جيش إمبريالي. ولهذا ليس كافياً النضـــال «من داخلها»، وهو كذلك يعبّر عن «نضـــال» ضد عنصر من عناصر وجودها، أي كونها دولة تقوم على الدين، وعلى العنصرية فقط.

٢) وهذا يدخلنا في الملاحظة الثانية المتعلقة بـــ «تغييب مفهوم التحرير». طبعاً الإشارة إلى طابع الدولة بأنه ديمقراطي وعلماني لتأكيد فصـــل الدين عن الدولة وتكريس مبدأ المواطنة، لا يســـتنفذ كل الموضـــوع. فهل يعني حقيقة «الانســـحاب من مشـــروع تحرير فلســـطين كاملة من الاحتلال الكولونيالي»؟ ما يطرح هنا هو أن الدولة الديمقراطية العلمانية تتحقق بإنهاء الدولة الصـــهيونية وليس في «حضنها». ونقول إنهاء ليس لتجاهل مسألة «التحرير» هذه، لأننا نعرف بأن تحقيقها يتطلب تغيير عميق في موازين القوى، والعسكرية أولاً. وهو الأمر الذي يجعل الصراع هو ليس صراع فلسطيني صهيوني، بل صراع عربي صهيوني إمبريالي، نتيجة طبيعته الأساسية كون الدولة الصهيونية جزء من المشروع الإمبريالي للسيطرة على الوطن العربي.

لكن يجب أن نلحظ بأن طبيعة الصراع داخل الدولة الصهيونية يفترض أشكالاً متعددة من النضال. لهذا سوف يترابط الصراع من أجل التحرير بالنضال من أجل إنهاء الدولة كدولة تقوم على الاستيطان والدين والعنصـــرية، وكجزء من الرأســـمالية الإمبريالية. وبالتالي ســـيكون مفهوم التحرير هنا غير كافٍ، وإن كان يظل أساسياً كما أشرت. والمسألة الجوهرية في هذا المجال هي دور السكان (العرب وغير العرب) في العمل من أجل إنهاء الدولة كونها تقوم على الاســـتيطان والدين والعنصـــرية، أي كونها دولة احتلال لكل فلسـطين، ودولة طائفية عنصـرية، وكذلك كونها دولة رأسـمالية (أو جزء من الرأسمالية الإمبريالية).

هل في ذلك «انسحاب من مشروع تحرير فلسطين»؟ إذن ما هو تحرير فلسطين غير إنهاء الدولة الصهيونية؟

٣) الملاحظة الثالثة مركبة، فمن جهة تطرح مســألة العلاقة بالمحيط العربي، وهذا ما هو أكثر من واضح فيما نطرح، ولقد أشرت إليه للتو. حيث أن القضية الفلسطينية هي قضية عربية لأن احتلالها هو جزء من مشروع الاستعمار آنئذ، والرأسمالية اليوم، من أجل السيطرة على الوطن العربي. وهو مرتبط بالتجزئة، لضمان تخلفه، وضمان دوام السيطرة عليه. ولهذا فالصراع هو في جوهره صراع عربي ضد الإمبريالية والصهيونية كجزء عضوي منها. وفي هذا الإطار ستكون الدولة الديمقراطية العلمانية هي دولة عربية ديمقراطية علمانية. هل في ذلك لبس؟

ومن جهة أخرى تطرح مســألة «جوهر هذه الدولة المقترحة من الناحية الســياســية والاجتماعية والاقتصــادية. هل هذه الدولة ستكون رأسمالية أم اشتراكية؟». إذا انطلقنا من أن طبقات متعددة هي معنية بإنهاء الدولة الصهيونية، وهي الطبقات الشعبية، فإن التحديد المسبق للنمط الاقتصادي سوف يكون عبثياً، حيث أن موازين القوى الطبقية هي التي سوف تفرض ذلك. وما من شك في أن مَن يمكن أن يتبنى هدف الدولة الديمقراطية العلمانية هم هذه الطبقات، وممثليها الســياســيين. بمعنى أنه في النضــال من أجل إنهاء الدولة الصــهيونية يمكن التركيز على الهدف الســياســي فقط دون تحديد النمط الاقتصادي، لأن الهدف السياسي هو أساس التحالف بين الطبقات الشعبية، وإن كان يمكن أن يشار إلى صيغة اقتصادية متوافق عليها.

لكن نحن كماركسيين يجب أن نحدد تصورنا، وما من شك في أن هذه المسألة لازالت قيد الحوار. ويمكن أن أشير إلى أن وضع المسألة في إطار إما رأسمالية أو اشتراكية سوف ييتسر الموضوع. حيث أن ما يحدد الخيار الاقتصــــادي الاجتماعي هو الواقع ذاته، فهل يمكن القول أنه يمكننا تطبيق الاشتراكية مثلاً؟ طبعاً يجب أن يكون واضحاً بأن خيارنا هو ليس الرأسمالية، لكن ما بعد الرأسمالية هو ما يجب أن نبحث فيه. ولقد دار حوار بيني وبين الصديق عادل سمارة حول الموضوع لهذا لا أود الغوص فيه مجدداً (مع ملاحظة أن الرفيق زبيدات يبدو أنه غير مطلع على ما يطرح الصــديق عادل، لهذا فقد وضـــعه مع أجراس العودة وحركة أبناء البلد والرفيق أحمد قطامش، رغم أنه ينتقد الدولة الديمقراطية العلمانية، ويدعو إلى الاشتراكية. لذا آمل أن يدقق الرفيق زبيدات معلوماته).

ما بدا لي إذن، هو أن الرفيق زبيدات يرد بــــ «الإجمال» على كل من سمع أنه يطرح حل الدولة الديمقراطية العلمانية، دون أن يعرف في أي الســياقات يطرح كل طرف، وبالأســاس في أي ســياق يطرح حل الدولة الديمقراطية العلمانية. وكذلك دون أن يحدد البديل الذي يقدمه. هل يريد الاشــتراكية؟ هل يريد إلغاء الدولة وشطب الديمقراطية بعد «التحرير الثوري»؟ هل يريد «دكتاتورية ثورية»؟

في المقال الثاني يعمل على «تفكيك» الحل، لهذا يناقش مسألة الدولة، ومسألة الديمقراطية، ومسألة العلمانية. وبعيداً عن الســـرد التاريخي أو النقاش النظري الآن، يمكن القول بأنه يميل إلى إلغاء الدولة «مبدئياً». لكنه يدعو ما دامت الضــــرورة تفرض الدولة إلى «أن تكون هذه الدولة –دكتاتورية ثورية- في أيدي البروليتاريا والطبقات المســحوقة بشــرط ألا تكتفي بالقضـــاء على الدولة البائدة بل تعمل في الوقت نفســـه على إلغاء نفســـها أيضـــاً». ويرفض الديمقراطية التي هي برجوازية، ويدعو إلى «التحررية». لكن عبر إبدال كلمة ديمقراطية بكلمة تحررية. التي «تعني اللاسلطة. تمزج بشكل خلاق بين الحرية الفردية والإدارة الجماعية للمجتمع، القائمة على الوعي الثوري ونبذ الاستعباد والاستغلال مهما كان شكله». ويؤكد على العلمانية كونها «فصل الدين عن الدولة في السياسة»، مع كونها تعني «حرية المعتقدات والتدين». وهو هنا يريد تجاوز «التشــويه والتزوير»، حيث أنه يريد وعي ما تعنيه هذه المصــــطلحات، رغم أنه يطرح وجهة نظر تعبير عن تيار فكري، وبالتالي يطرح أكثر من تحديد للمصطلحات. لكنها كلها تدخل في تحديد شكل الدولة وشكل الديمقراطية وحدود العلمانية، وهذه مسائل تحتاج إلى مناقشة خارج سياق مفهوم الدولة الديمقراطية العلمانية.

وكان يمكنه بدل البدء من رفض الدولة الديمقراطية العلمانية أن يسهم في تحديد المصطلحات، وتعميق الحوار حول هذا الحل. وحينها كان يمكن للحوار أن يكون أسلس. لكن أن يبدأ بأحكام وتصنيفات وخلط، فهذا ما يوجد صعوبة في أي حوار. وبالأساس يجعل الحوار مرتبكاً. فكيف سأرد مثلاً وموقع أجراس العودة يتهم بأنه يغيب طبيعة الدولة الصهيونية؟ أو يتجاوز تحرير فلسطين؟ ربما يكون هناك خلاف حول طبيعة الدولة القادمة: هل هي اشتراكية أو غير اشتراكية؟ أو حول هل أن الديمقراطية البرجوازية تكفي أو لا؟ وهل فلسطين سوف تكون جزء من دولة عربية أو «مستقلة»؟ لكن أن يجري التصنيف هكذا بعشوائية فهذا أمر مخل.

ولهذا يمكن أن ألخص ما نعنيه بالدولة الديمقراطية العلمانية بالتالي:

١) أن أي حل للقضية الفلسطينية يجب أن يبدأ من إنهاء الدولة الصهيونية، حيث لا حل من داخلها، رغم أن هناك من سيسعى إلى ذلك. فالمسألة هي مسألة صراع مع مشروع إمبريالي يستهدف الوطن العربي، وليست تجربة جنوب أفريقيا بممكنة هنا. سوى من زاوية القبول بالتعايش. وبالتالي فالحل هو حل عربي. حل في إطار الصراع بين الطبقات الشعبية العربية والسيطرة الإمبريالية الصهيونية.

٢) وبالتالي فإن صيغة الدولة الديمقراطية العلمانية هي صيغة الدولة التي ستتشكل بعد إنهاء الدولة الصهيونية، وعلى أنقاضها. وهي تقرّ بفصل الدين عن الدولة مع التزام حرية المعتقد وحق ممارسة الشعائر الدينية. وهي تتأسس على أساس مبدأ المواطنة والمساواة بين المواطنين.

٣) تفترض عودة اللاجئين وإعادة الحقوق لهم، لكنها تفترض حق بقاء من شاء من المستوطنين، على أن تحل كل المشكلات الناجمة عن التهجير والاحتلال على أساس القانون، وبما يكفل التعايش.

٤) إن تحقيقها يفترض ممارسة كافة أشكال المقاومة، القومية والطبقية، وليس من خيار يلغي الآخر. وكلها لها ضرورة في إطار صراع متشابك ومعقد.

٥) كون الدولة الصهيونية هي جزء من المشروع الإمبريالي، وهي دولة رأسمالية، يفترض النضال الطبقي من أجل هزيمة الرأسمال، وانتصار الطبقات الشعبية بقيادة العمال والفلاحين الفقراء وكل المفقرين.

هل من لبس في ذلك؟

٢)في العلمانية والدولة الواحدة في فلسطين

هذا هو عنوان افتتاحية جريدة «العنوان الرئيسي» التي تصدر في الناصرة، كتبها رئيس التحرير سليمان أبو أرشيد. والافتتاحية تضع الداعين لدولة ديمقراطية علمانية في فلسطين في خانة التسويق لمكافحة الإرهاب الإسلامي المتمثل في حماس وحزب الله وإيران وحتى سورية. حيث أن «معطيات المرحلة تفيد بأن العلمانية والديمقراطية أصبحت (ا) ماركة أمريكية». يشير إلى ذلك وهو يتناول مؤتمر حيفا من أجل حق العودة والدولة الديمقراطية العلمانية، الذي عقد يومي ٢٠-٢٠٠٨/٦/٢١.

ويتساءل هل أن حل الدولة الديمقراطية العلمانية مطروح كنقيض لإسرائيل «أم نقيض لتيار ومناخ إسلامي يعم فلسطين». حيث أن مؤتمر حيفا قد أخرج الحركة الإسلامية من السياق وخلق اصطفافاً علمانياً يضم قوى هي من مصممي شعار «دولتان لشعبين»، ويقصد الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة.

وربما هي المرة الأولى التي يجري فيه تناول حل الدولة الديمقراطية العلمانية من هذه الزاوية، حيث كان النقد يوجه من زاوية أنها تقرّ بوجود الدولة الصـــهيونية، وتتجاهل مســألة التحرير، أو من زاوية حل الدولة المستقلة (حل الدولتين) كونه الحل الذي يحظى بـ «الإجماع».

ينطلق النقد هذه المرة من أن «الشـعار لكي يكون مناسـباً للمرحلة يجب أن يتعامل مع معطياتها»، وكما أشـرت فإن من معطياتها أن العلمانية والديمقراطية أصـبحتا «ماركة أمريكية». كما أن «تفصـيل الشعار، وإن كان إستراتيجياً، يجب أن يراعي خصائص المرحلة، والأطراف الفاعلة في نطاقها، لكي يؤدي الغرض ويصـيب الهدف». وفي إطار ذلك يجب الاعتراف بـــــ «أن الحامل التاريخي في هذه المرحلة من مراحل القضـية الفلسـطينية هي حماس وغيرها من الفصـائل الإسـلامية». التي هي ممثلة خيار المقاومة في مقابل خيار المفاوضات.

وبالتالي فإن بديل حل الدولتين الذي نسفته إسرائيل، الذي هو حل الدولة الواحدة، لا يجب أن يتحدد في إما دولة أبارتهيد أو دولة علمانية، فهذا ليس صـحيحاً «على ضـوء تنامي المد الإسـلامي والبعد الديني». لهذا سـيكون البديل الآخر –كما يمكن أن نسـتنتج- هو الدولة الإسـلامية. وبالتالي علينا أن نتخلى عن رؤيتنا خضوعاً للمد الإسلامي.

ربما كانت فكرة «معطيات المرحلة»، أو «خصـــائص المرحلة»، هي الفكرة الجوهرية هنا. وجوهر معطياتها هو هذا «المد الإســلامي»، إذن يجب أن يكون الحل إســلامياً. من هنا يكون طرح العلمانية والديمقراطية هو حتماً في تضـــاد مع هذا الحل. وبالتالي يوضـــع في إطار «الـــــماركة الأميركية».

أما أنه «ماركة أمريكية» فهذا ما لا يحتاج إلى كبير جهد لتبيان خطله، حيث أن السياسـة الأميركية تقوم على تكريس «يهودية الدولة»، وهذا أمر متناقض مع العلمانية. وهذه السـياسـة، وإن كانت تركز على «الإرهاب الإسلامي» فهي تسعى لفرض نظم أصـولية إسلامية ولا تسعى لفرض نظم علمانية. وإذا كانت تقول بأنها تسعى لتحقيق الديمقراطية فقد أسست لنظام طوائفي ديني في العراق. نظام يقوم على المحاصصة الطائفية. إذن، لندع ذلك جانباً. لنتجاهل هذا الغمز الذي يجري وصم القوى العلمانية به. فقد كان الاســتعمار منذ البدء يدعم القوى الأصــولية ضـــد قوى الحداثة العلمانية والديمقراطية والشـــيوعية. وهذا طبيعي وهو يســعى لتكريس تخلف المنطقة لضـــمان الســيطرة عليها، وبالتالي «تطويرها» بما يناسب مصالح الرأسمالية الاستعمارية.

ما نود الإشـارة إليه هو ما أسـماه الكاتب «معطيات المرحلة»: أي المد الإسـلامي. من حق أي تيار أن يطرح رؤيته، لكن ليس من حق أحد أن يمنع الآخرين من طرح رؤيتهم. ولهذا ليس من حق أحد أن يعترض على أفكار مخالفة لما يطرح لأنها لا تتوافق مع «المد». فقد كانت حماس ليس هامشـــاً في النضال الفلسطيني فقط، بل وضده، وفي تحالف المؤمنين (ومنهم الدولة الصهيونية والولايات المتحدة) ضـد الإلحاد الذي تمثل في هذا اليســار الذي يشـير إليه الكاتب. لكن تكتيكاتها بعد الانتفاضــة الأولى، وتمسكها بالمقاومة وكل فلسطين جعل الشعب في الضفة وغزة ينتخبها. وهذا لا يمثل مداً إسلامياً لأن انتخابها جاء على خلفية سياسية. وهي الآن تقبل الحل المرحلي (حل الدولتين)، وتتمسك بالسلطة التي هي سلطة تحت الاحتلال. هل سيبقى الشعب معها؟ لا. هل ستبقى تمثل مداً؟ لا.

ما وددت قوله بأن ما يهيمن في مرحلة، أو ما يبدو أنه الموجة أو الموضـــة، لا يعطى الحق في منع الآخرين من طرح أفكارهم. حيث كما أصبحت حماس قوة سوف تبرز قوى أخرى تتحول هي إلى أن تكون القوة المهيمنة. فهذا يعتمد على عمق اقتناع الطرف المحدد بما يطرح، وتماســك دوره وفاعليته، والتزامه إلى النهاية بما يطرح. فقد كانت حركة فتح هي القوة المهيمنة لكنها ســقطت أمام أول عرض سخيف لاستلام سلطة. ويبدو لي أن حماس سارت في المسار ذاته.

الفكرة المهمة في هذا المجال هي أن للطبقات خيارات متنوعة، وللتيارات الفكرية والســياســية خيارات متنوعة. وحماس تمثل خياراً من هذه الخيارات كونها تعبير عن فئات اجتماعية وعن تيار أصولي. لكن في الشعب الفلسطيني من يطرح خيارات أخرى. وإذا كانت هذه الخيارات أضعف اليوم، فيمكن أن تصبح هي المهيمنة غداً. وما يحدد ذلك مدى تعبيرها عن الواقع. وهنا الواقع غير المعطيات التي يشير إليها الكاتب، لأن الواقع يتضمن هذه المعطيات لكنه يتضمن معطيات أخرى. وهذا معطى متحول كما أسلفنا.

ثم في الواقع تيارات متعددة، هل نفرض عليها أن تلحق بهذا «المد الإسلامي»؟ اليسار والعلمانيون يطرحون حكماً تأسيس دولة ديمقراطية وعلمانية. وهذا ليس نتيجة الوضـع الخاص لفلسـطين بل لأن طبيعة الدولة التي يسعون لأن يؤسسوها هي ديمقراطية وعلمانية، سـواء في فلسـطين أو في الوطن العربي. وهذا جزء من الاختلاف العميق مع التيارات الأصـــولية الإســـلامية. وإذا كان من الممكن التوافق حول المقاومة أو تحرير فلسـطين (رغم كل المؤشـرات التي توضـح أن هذه الأهداف ليسـت أصـــيلة لدى حماس)، فإن اختلافاً عميقاً يحكم رؤية كل منا فيما يتعلق بطبيعة الدولة وبنظامها الاقتصادي الاجتماعي، والقيم التي ستسود في المجتمع. ولهذا سيسعى كل طرف لأن يصبح هو قيادة النشاط من أجل أن يفرض تصوره. وهذا صـراع طبيعي في إطار المواجهة مع المشـروع الإمبريالي الصـــهيوني. وبالتالي يمكن التوافق على مســألة إنهاء الدولة الصـــهيونية، لكن مع ملاحظة الاختلاف الجذري في صـــيغة الدولة التي يســعى كل منهما لبنائها. وهنا –إذا ما كان ذلك ممكناً- يكون تحالفهما تكتيكي على قضية وطنية هي تحرير فلسطين.

فليس مطلوباً أن يقزّم اليســار من رؤيته لكي تكون في قامة حماس. وإذا كان اليســار الفلسـطيني قد مارس ذلك ســابقاً في إطار التكيف مع قيادة ياســر عرفات، فقد ارتكب خطيئة جعلته يتهمش كما ترى اليوم. وبالتالي ففي الصـــراع ضـــد الاحتلال يجب أن يطمح اليســـار لأن يكون هو قوة القيادة، لا أن يرتضي دور التابع.

إن الدولة الديمقراطية العلمانية هي الصـيغة التي يطرحها اليسـار كصـيغة لدولة يسـتطيع فيها كل المواطنين ممارســـة رؤاهم، والدفاع عن مصــــالحهم. وهي دولة ترفض التمييز بين المواطنين على أساس الدين، لأنها دولة مدنية. وفي إطار ذلك تحل المشكلة الدينية الإسـلامية والمسـيحية واليهودية، لتبقى مشكلات أخرى في فلسطين تتعلق بوجود المستوطنين وبالصيغة الممكنة للتعايش في إطار دولة ديمقراطية علمانية لا تتحقق إلا على أنقاض الدولة الصهيونية.

وإذا كان الكاتب يرى بأن حماس هي «الحامل التاريخي» في هذه المرحلة، فنحن لا نرى ذلك، ونعرف حدود مقدرتها، وممكنات فاعليتها، وبالتالي آفاق سياساتها. ونعتقد أنها باتت جزءاً من الأزمة الفلسطينية، وتوضح أنها تهدف إلى التمسك بالسلطة بغض النظر عن كل المسألة الوطنية. ونعتقد بأن الرؤية اليســارية (الماركســية) هي التي من المفترض أن تســود، لأنها الأقدر على فهم الواقع وتحديد المشكلات وبلورة الحلول لها. وهو الأمر الذي يفرض أن يتقدم اليسـار برؤيته من جديد، وعلى ضـوء الوقائع الجديدة. وهذا الأمر أوســـع من هدف الدولة الديمقراطية العلمانية، لكن هدف الدولة هذا هو الصـــيغة التي يطرحها لشـــكل الدولة الجديدة. وبالتالي فهو ليس تجمع للقوى العلمانية هكذا على الإطلاق، بل هو هدف ســياســي يتحقق على أنقاض الدولة الصـــهيونية، لهذا فهو محور في مشــروع ســياســي. مما لا يســمح بأن يتضــمن قوى علمانية لأنها علمانية فقط، بل يفترض تحالف قوى تســعى لتأسيس هذه الدولة على أنقاض الدولة الصهيونية كما أشرنا للتو.

طبعاً ضمن ذلك ليس من موقع لحماس، لأنها تسعى لتأسيس دولة دينية. ولهذا يبدو أن هذا الحل يتجاهلها أو يتأسس في تناقض معها. وما يمكن أن يكون مجال التقاء مع حماس هو مقاومة المشروع الصهيوني، والسعي لإنهائه. ومدى التقاطع يرتبط بسياسات حماس ومناوراتها، ومدى تمسكها بالمقاومة. لكننا نرفض كل منطقها الطائفي، الذي يسمح بمحاسبة مسيحيي غزة العرب على ما يمكن أن يفعله أي كان في العالم، أو الذي ينظر للصراع من منظار ديني (وبالتالي طائفي) وليس من منظار سياسي.

نختم بأن تنامي المد الإسلامي و«تصاعد أهمية» البعد الديني هما من نتاج أزمة القوى اليسارية، وليس من فعل «طبيعي»، ثابت، سرمدي. من نتاج الفراغ الذي أنوجد في المستوى السياسي النضالي بعد أن إلتحق اليسار برؤى استسلامية. وبالتالي فنحن لا نلتحق بقوة لأنها فقط قوة، أي لأنها تمتلك القوة، نحن نعمل من أجل رؤية.

٣)التهديد بالدولة الواحدة

حول تصريحات سري نسيبة وأحمد قريع

إذا كان تصريح أحمد قريع حول اللجوء إلى خيار الدولة ثنائية القومية هو التعبير عن الأفق المسدود أمام «المفاوض الفلسطيني»، فإنه كذلك يطرح مسألة في غاية الخطورة، ربما لا تشير إلى أن هذا المفاوض قد فهم «العقل الإسرائيلي». حيث لم يستوعب بعدُ أن للدولة الصهيونية إستراتيجية لن تتراجع عنها هكذا، وبمفاوض ساذج وقوى هزيلة، وبتشابك في المصالح الاقتصادية أقامته الشركات الصهيونية لربط هذا المفاوض بمصالحها، وبالتالي بجعله لا يقدر سوى على الموافقة عما تريد، أو المضيّ في اللعبة الإسرائيلية إلى نهايتها. فالمفاوضات لعبة هدفها التغطية على استمرار السيطرة على الأرض وتوسيع الاستيطان، وإكمال جدار العزل. وفي الوقت ذاته الإيهام بأن هناك تفاوض، وأنه يمكن الوصول إلى حل. ومن ثم جعل هذا المفاوض يوقع على التصور الإسرائيلي بمجمله، أي القبول بالسيطرة على الأرض والجدار، والكانتونات، وأن يكتفي بإدارة ذاتية مدنية (كما نصت اتفاقات أوسلو)، وبتشكيل أجهزة أمنية تديرها المخابرات الأميركية لقمع الشعب.

لهذا يبدو التهديد بـ «الدولة ثنائية القومية» سمجاً، ولا معنى له، وربما يوصل إلى أن يتحول «المفاوض الفلسطيني» إلى التفاوض على «حقوق مدنية» فقط في إطار الدولة الصهيونية ذاتها، التي سيكون قد جرى الاعتراف بها دولة على كل الأرض الفلسطينية.

هذا التصريح هو الثاني لأحمد قريع في هذا السياق، لكنه بات يعبّر عن تيار كامل في السلطة بدأ يطرح هذه المسألة، انطلاقاً من رؤية أن الدولة الصهيونية لا تعطي شيئاً، وبالتالي لم يعد ممكناً قيام دولة فلسطينية مستقلة مع استمرار الاستيطان، والإصرار الصهيوني على ذلك رغم الإحراج الكبير الذي بات يسببه لذاك المفاوض ولكل الداعين إلى التعايش. لهذا تحولت قناعات هذا التيار نحو خيار «الدولة ثنائية القومية»، البعض من منطلق تكتيكي، ويهدف إلى «إحراج» الدولة الصهيونية، التي تصرّ على طابعها اليهودي، ومن منطلق وضعها أمام خيارين: إما إنهاء الطابع اليهودي للدولة عبر «النضال» من أجل المساواة في دولة واحدة، أو القبول بالدولة الفلسطينية المستقلة، وإراحتها من حق العودة (وربما من قطاع من فلسطينيي الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨). وربما كان تصريح أحمد قريع هو في هذا السياق.

والبعض الآخر عن قناعة كاملة بأن خيار الدولة المستقلة لم يعد مطروحاً، وأنه ليس أمام الفلسطينيين سوى طرح خيار «الدولة ثنائية القومية». وهذا ما بات يطرحه سري نسيبة، أكثر المتحمسين سابقاً للدولة المستقلة والتنازل عن حق العودة. لكن هناك رهط يسير في المسار ذاته.

وإذا كان تصريح قريع فقاعة ليس أكثر، ولا يعني شيئاً بالنسبة للدولة الصهيونية، فإن ما يطرحه سري نسيبة خطر، ويكمل الدمار الذي أصاب القضية الفلسطينية منذ طرح خيار الدولة المستقلة، لأنه يقوم على الأرضية ذاتها التي قامت عليها تلك الإستراتيجية: أي عدم معرفة «العقل الإسرائيلي»، وبالتالي ربط الحل بالمراهنة على القوى ذاتها التي لم تفعل شيئاً من أجل الدولة المستقلة: أي قوى السلام الإسرائيلية، والرأي العام العالمي، وربما الشرعية الدولية أو «القوى الدولية». حيث أن «عدالة القضية» المطروحة تفرض أن يتحول هؤلاء إلى قوة ضغط تفرض الحل.

كيف تطرح مسألة الدولة الواحدة؟

إنها تطرح على أرضية الدولة الصهيونية، وبالتالي «استبدال الكفاح من أجل الاستقلال بالكفاح من أجل المساواة في الحقوق وحق العودة» كما يشير سري نسيبة (القدس ٢٠٠٨/٨/١٦). إذن تصبح المسألة هي مسألة تحقيق المساواة في ظل الدولة الصهيونية ذاتها، طبعاً انطلاقاً من الأمر الواقع الذي يقول بأنها أصبحت حقيقة واقعة. ربما يجري اللعب هنا على الألفاظ كما في تعبير الكفاح، أو على الأسطورة القائلة بأن الدولة الصهيونية لا تتنازل عن طابعها اليهودي، لكن لا يغير كل ذلك من كون الدولة الواحدة هي ذاتها الدولة الصهيونية. وبالتالي إقناعنا بضرورة «النضال من الداخل» لكي نحقق «المساواة». هنا يسقط الحق الوطني، وتتحول المسألة إلى مسألة حقوق مدنية في دولة قائمة. وما من شك في أن في هذا الطرح إغراء معين انطلاقاً من حق العودة وبالتالي التحول إلى أغلبية في «دولة ديمقراطية».

لكن إذا كانت «وثيقة الاستقلال» المقرة سنة ١٩٨٨، وإذا كانت اتفاقات أوسلو قد أقرت بالاعتراف بالدولة الصهيونية كحقيقة قائمة على ٨٠% من أرض فلسطين، يجري الاعتراف هنا بها على كل الأرض الفلسطينية. لتنتهي فلسطين وتبقى «إسرائيل»، لكن يحصل سكانها الفلسطينيون على حقوق متساوية فقط. على ضوء ذلك يجري تحويل «الكفاح» إلى «كفاح» من أجل الحقوق المدنية كما فعل السود في أميركا، وليس من أجل أرض/ وطن، وضد مشروع هو في جوهره مشروع إمبريالي. وبالتالي لا تعود هناك قضية فلسطينية، بل تصبح القضية هي قضية الفلسطينيين، المحددة في تحقيق المساواة مع المستوطنين، وربما في الحق في العودة. بمعنى أن القضية تسقط من كونها قضية سياسية لتتحول إلى قضية إنسانية. قضية سكان يجري التمييز ضدهم فقط.

ربما، أمام الانسدادات القائمة والهزائم المتكررة، يبدو هذا التحول مغرياً، وخصوصاً أن تحويل القضية إلى قضية إنسانية يجعل إمكانية التعاطف العالمي معها أكبر، وفق ما يمكن أن يجري الاعتقاد. وربما يكون ذلك صحيحاً إلى حد ما. وربما تجري المراهنة على التحولات الديموغرافية كذلك. لكن يعود السؤال ذاته، ذلك الذي طرح منذ أن طرح حل الدولة المستقلة: هل تقبل الدولة الصهيونية؟ وهل أن الضغط الدولي الذي يمكن أن يجلبه هذا الحل بقادر على فرضه؟

هذه الأسئلة هي ذاتها التي طرحت حول خيار الدولة المستقلة، ولقد تبين أن لا الدولة الصهيونية معنية بهذا الحل، ولا الضغط الدولي زحزح من موقفها، ولا كانت هناك إمكانية لفرض حصار شامل عليها من أجل أن تقبل به كما حدث في جنوب أفريقيا، لحساسية «المسألة اليهودية»، وأساساً لمصالح الرأسمال الإمبريالي. وما من شك في أن تصريحات «المفاوض الفلسطيني» توضح دون لبس أن هذا الطريق مسدود. وأن كل التنازلات لم تغير في الأمر شيئاً.

لكن، هل أن تغيير الهدف يمكن أن يغيّر في المعادلة؟ هل يسمح التنازل عن الوطني لمصلحة الإنساني بجلب دعم عالمي أكبر؟

لا يبدو ذلك ممكناً، فالدولة الصهيونية معنية بالسيطرة على كل فلسطين (ربما دون غزة، وربما مع مناطق عربية أخرى)، ولكن كذلك بفرض يهودية الدولة. وأيضــــاً بفرض الســـيطرة على المحيط العربي. وهذا ما تعمل من أجل تحقيقه. ولا شك في أن التوسع الاستيطاني والسيطرة المستمرة على الأرض يشيران إلى ذلك، بل يؤكدانه. فهي تستولي على الأرض وتبني المستوطنات، ولقد حصرت الســـكان الفلســـطينيين في الضــــفة الغربية في كانتونات غير قابلة للحياة، وفككت الترابط بين المدن والقرى عبر الحواجز العسكرية. هذه حقائق واقعية تؤشر إلى طبيعة الإستراتيجية الصهيونية والهدف الصهيوني. وبالتالي فإن هذا الحل مرفوض صهيونياً. لكن هل يؤسس لقوة ضغط؟ ربما ليس أكثر مما أسس حل الدولة المستقلة. طبعاً ربما يجلب تعاطفاً إضافياً، لكنه لا يخلق الديناميات التي تفرض على الدولة الصهيونية تحقيقه. حيث ستبقى «عقدة» المسألة اليهودية حاجزاً أمام اتخاذ إجراءات «حاسمة»، ولسوف تبقى مصلحة الرأسمال الإمبريالي أساسية في التهويل من هذه «العقدة» لضمان استمرار الدعم للدولة الصهيونية والخشية من معاقبتها. كما أن الدول الإمبريالية ليست معنية بفرض حل لأنها تعتبر الدولة الصهيونية أحد عناصر قوتها المركزية في المنطقة. وبالتالي فهي معنية بدور هذه الدولة الإقليمي كونها قاعدة إمبريالية لها هدف يتعلق بوضع الوطن العربي.

هنا وفق هذا الطرح، طرح الدولة الواحدة هذه، نعود إلى النقطة ذاتها: «الكفاح» لعقود من أجل المساواة يوصل إلى أفق مسدود كما هو وضع «المفاوض الفلسطيني» اليوم. إذن، نكرر السيناريو ذاته، لكن وفق شعار جديد، مبني على قصور عميق في فهم طبيعة الدولة الصهيونية، وقصور أعمق في فهم ممكنات الضغط الدولي، وعن فهم أن المشروع الصهيوني هو مشروع إمبريالي يستهدف اســتمرار الصـــراع ضـــد كل المنطقة من أجل تكريس الســيطرة الإمبريالية «الدائمة» عليها، لنهبها وضمان عدم تطورها. وأن المسألة هي مسألة صراع «حدّي» ليس من حلول وسط فيه، لأن المشروع الإمبريالي هو كذلك. وبالتالي فإن المســـألة تتعلق بتغيير موازين القوى عبر فعلنا وليس عبر المراهنة على آخرين، رغم أهمية دور الآخرين، لكن فاعلية هذا الدور ترتبط بفعلنا نحن أولاً.

خطورة طرح الدولة الواحدة وفق هذه الصيغة:

طبعاً لا أرفض «الكفاح من أجل المســـاواة»، فربما يكون ذلك ضـــــرورياً من أجل تفكيك الطابع الديني/ اليهودي والعنصري للدولة الصهيونية، لكن الخطر في أن يصبح هذا هو «إستراتيجية الكفاح» كما يطرح سري نسيبة وآخرين، لأن ذلك يعني الإقرار بالدولة الصهيونية على كامل أرض فلسطين بدل إزالتها، وتجاهل طابعها الإمبريالي وتكوينها الاستيطاني، وأيضاً دون أن يحقق هذا الطريق شيئاً، لأن الدولة الصـــهيونية ســوف تصــرّ على طابعها اليهودي، وســوف تعمل، وهي تعمل، على وضــع الفلسطينيين في ظروف تجعل اضطرارهم للهجرة ضرورة تفرضها الحياة ذاتها. وهذا الإقرار بالدولة الصهيونية على كامل أرض فلسطين هو ما يبقى على ضوء ميزان القوى القائم، وهو ما تريده الدولة الصهيونية ذاتها من أجل تمرير إكمال السيطرة على فلسطين، وربط سكان الضفة الغربية بـــ «دولة» في الأردن، بات يشـــار إلى أنها هي الدولة الفلســطينية «المســتقلة». وهنا يتكرر الســيناريو ذاته الذي كرّس الاعتراف بالدولة الصهيونية على الـ ٨٠% من أرض فلسطين، وأيضاً دون تحقيق شيء. لتبدو هذه السياسات كغطاء لتكريس الوقائع بدل تغييرها.

وبالتالي لا يجوز تحويل النضـــال الفلســطيني إلى «كفاح» من أجل حقوق مدنية، وأيضـــاً هي غير قابلة للتحقيق. وتكريس شــــرعية وجود الدولة الصــــهيونية، وعلى كل فلســـطين هذه المرة. ما هو ضروري اليوم هو إعادة رسم الإستراتيجية الفلسطينية انطلاقاً من فهم صحيح لوضع القضية، لأن هذه هي الخطوة الأولى لإعادة بناء القوى في ســـياق الســـعي لتغيير ميزان القوى الراهن، والذي هو أســاس كل الحلول الوهمية المطروحة. الإســتراتيجية الضــرورية هي تلك التي تســمح بتعديل ميزان القوى عبر مقدرتها على اســـتقطاب كل القطاعات المعنية بالصـــراع ضـــد المشـــروع الإمبريالي الصهيوني.

لم يكن الهدف الذي تبنته المقاومة الفلسطينية منذ سنة ١٩٧٤ هو الخاطئ فقط، بل كانت السياسة والرهانات والأساليب خاطئة كذلك. كانت أوهام «عقلنة» الهدف عبر «تصغيره»، وأوهام الضغط الدولي والشرعية الدولية، والتوافق مع السياسات الأميركية، كلها خاطئة. كانت أوهام. لهذا من المخجل أن ننساق إلى أوهام جديدة.

أخيراً، اليهود ليسوا قومية، ولا الفلسطينيين، فكيف يمكن إذن إقامة «دولة ثنائية القومية»؟ وما من شك في أن التعامل مع اليهود كقومية، ومع الفلسطينيين كقومية، هو من أخطر ما واجه ويواجه القضية الفلسطينية، لأنه يعزل الفلسطينيين عن المحيط العربي (الذي هو مستهدف كما هم بوجود الدولة الصهيونية)، ويكرس الفكرة الصهيونية التي قامت على أساس أن اليهود قومية، وليس دين فقط، لتجميع أشتات من أمم مختلفة في إطار مشروع سيطرة إمبريالي.

لهذا سيكون النضال من أجل المساواة هو بين مواطنين، وعلى أنقاض الدولة الصهيونية، وبالتالي جزء من إستراتيجية هي في جوهرها إستراتيجية تطرحها الطبقات الشعبية في الوطن العربي.

الفصل الرابع
الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين
في سياق الحل العربي

١)حل الدولتين

وحل الدولة الواحدة

إذا كان حل الدولة الديمقراطية العلمانية قد طرح، مع نهوض المقاومة الفلسطينية، كصيغة للدولة التي ستقوم بعد التحرير الكامل لفلسطين، وتلاشى مع تبني الحل المرحلي الذي تحول إلى حل نهائي تبلور في «وثيقة الاستقلال» المقررة من قبل المجلس الوطني الفلسطيني سنة ١٩٨٨، فقد بدت إعادة طرحه من جديد وكأنه مخرج لأزمة حل الدولتين، أو أنه نتيجة الوقائع التي ترسّخت خلال العقود الأربعة التالية لحرب سنة ١٩٦٧ واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. بمعنى أن توضّح كون الدولة الصهيونية ليست معنية بإيجاد حل يقوم على أساس الإقرار بقيام دولة فلسطينية مستقلة، أو نتيجة أن مصادرة الأرض وتوسع الاستيطان في الضفة الغربية، وبالتالي تشابك «الوضع الديموغرافي»، هما في أساس البحث عن خيار بديل تبلور في صيغة الدولة الواحدة.

من السببين المتشابكين آنفي الذكر ينطلق بعض الفلسطينيين وأيضاً «اليهود»، في دعوتهم للدولة الواحدة. لينطرح تحول النضال من تحقيق الدولة المستقلة، التي باتت هي الإستراتيجية الوحيدة فلسطينياً، إلى النضال من أجل الدولة الواحدة الديمقراطية والعلمانية، دولة المواطنين.

وما من شك في أن التشابك الديموغرافي الذي تحقق على الأرض، وفق إستراتيجية محكمة عملت عليها الإدارات الصهيونية المتتالية، يجعل «الفصل» صعباً إنْ لم يكن مستحيلاً، كما يبدو في إطار الوضع الدولي القائم، حيث ليس من إمكانية للضغط على الدولة الصهيونية لكي توقف الاستيطان وتزيل المستوطنات القائمة في الضفة الغربية (كما فعلت في سيناء، ثم في قطاع غزة). على العكس أقرت الإدارة الأميركية في عهد بوش بكل المخطط الذي تمارسه الدولة الصهيونية فيما أسمي «وعد بوش» المعطى لأريل شارون. وباتت هذه المستوطنات أمراً واقعاً في ظل ميزان القوى القائم.

وبالتالي بات النضال من أجل الدولة المستقلة، وفق هؤلاء، مستحيلاً، الأمر الذي يفرض التفكير في خيار آخر ينطلق من الوقائع القائمة. ومن ثم توسيع النضال لكي يشمل «اليهود» من أجل رفض الطابع العنصري والديني للدولة الصهيونية وتكريس المواطنة المتساوية. هذا خيار يجري تداوله، ويحتاج إلى نقاش. لكن نقطة ضعفه الأساسية تكمن في أنه ينطلق من الوقائع (وهذا أمر ضروري) للوصول إلى نتيجة خاطئة، هي النضال من أجل الدولة الواحدة. وبالتالي ليتحول الصراع ضد الدولة الصهيونية إلى نضال من أجل حقوق مدنية ودولة مدنية.

وهنا يبدو تبلور الحل كنتيجة طبيعية لفشل حل الدولتين، أو هكذا تساق الأمور على الأقل.

لكن الخيار الذي نطرحه: خيار الدولة الديمقراطية العلمانية، فهو لا ينطلق من فشل حل الدولتين، ولا يتأسس بناءً على هذا الفشل، ولم يطرح متأخراً. فقد ظل يمثل رأي قطاع من الفلسطينيين والعرب الذين كانوا يعون بأن حل الدولتين سيصل إلى الفشل، ليس نتيجة تكهن، بل نتيجة الوعي لطبيعة الدولة الصهيونية والمشروع الصهيوني، والمتابعة المستمرة لتطبيقه على الأرض. حيث كان واضحاً بأن القيادات الصهيونية تنظر إلى الضفة الغربية كونها جزء من الدولة الصهيونية، وأن ضمها مؤجل نتيجة الاختلال الديموغرافي الذي سينتج عن ذلك. وبالتالي فإن المطلوب هو السيطرة المستمرة على الأرض وبناء المستوطنات، من أجل حصر الفلسطينيين في معازل. وبالتالي كانت اللعبة هي لعبة زمن.

ولقد قام الحل المرحلي على مراهنة تتعلق بالوضـــع الدولي، وليس على ميزان قوى واقعي. وكان واضحاً بأن الدولة الصهيونية وكل السياسات الصهيونية محمية من قبل الدولة الأميركية، بغض النظر عن طبيعة الإدارات. ورغم الوهم السوفيتي بإمكانية الضغط من أجل الحصول على حل ضمن حدود الشرعية الدولية، كانت الإدارات الأميركية المتعاقبة تُفشل كل سعي لفرض انسحاب إلى حدود سنة ١٩٦٧ بناء على القرار ٢٤٢. وبالتالي ظلت القضـــية الفلســطينية منحكمة للمناورات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وهنا كان واضحاً بأن الوضع الدولي لا يوصل إلى حل ضمن هذه الحدود، لأن الدولة الأميركية معنية بتحقق المشروع الصهيوني كما الدولة الصهيونية ذاتها، لأنه جزء عضوي منها.

وبالتالي فإن طرح حل الدولة الديمقراطية العلمانية من جديد هو استمرار لرؤية ظلت متداولة، رغم هيمنة «الحل المرحلي»، والسـير الحثيث نحو وهم كان يزداد اتسـاعاً. وهو في الوقت ذاته تأكيد على فشـل حل الدولتين، وبالتالي فشـل كل السياسـة التي سـارت خلفها قوى المقاومة الفلسـطينية منذ سـنة ١٩٧٤. ولهذا فهو عودة إلى الحل «الأصـــلي»، الذي قام على فهم عميق لطبيعة الدولة الصــــهيونية، والذي ليس من حل غيره سوى الانتصـار النهائي للدولة الصـهيونية والمشروع الإمبريالي. حيث يبدو واضحاً المسار الذي تفرضه الرؤية الصهيونية الإمبريالية، والقائم على تحويل الدولة الصهيونية إلى مركز إمبريالي، وعنصر أساس في الهيمنة على الوطن العربي.

إذن، ليس فشـــل حل الدولتين هو الذي يطرح حل الدولة الديمقراطية العلمانية، بل أن هذا الفشـــل يشير إلى فشل سياسات المقاومة، السياسات التي أقرت في المجالس الوطنية المتتالية منذ سنة ١٩٧٤. لقد أوضحت الوقائع بأن الدولة المستقلة التي تقوم بـ «رضى»، أو بـ «التوافق مع» الدولة الصهيونية ليست سوى وهم. وأن تطبيق «الشرعية الدولية» وهم كذلك، وبالتالي ليس من الممكن أن يُفرض حل على الدولة الصـــهيونية. لهذا فإن المســـار الذي سـارت فيه قوى المقاومة كان مدمراً. وأنه أضـعف المقاومة وقلّص من فاعليتها، وأعطى الدولة الصــــهيونية الوقت من أجل التوســـع في الســـيطرة على الأرض والاستيطان. رغم أنه أقنع قطاعات عديدة في العالم بأن كل هذه التنازلات الفلسطينية لم تجعل الدولة الصــــهيونية تقدم على تنازل محدود، يحقق الاعتراف بها كما يجلب «الســـلام». وهذه نتيجة هامشية لسياسة خاطئة.

بمعنى أن فشل سياسة تقوم على حل الدولتين هو الذي يعطي كل هذا الزخم لحل الدولة الديمقراطية العلمانية. أي أنه يعيد التفكير في المشروع السياسي الذي مورس منذ سنة ١٩٧٤، والذي توضّح فشله عيانياً بفعل ما نشـــاهده ونلمســـه كل لحظة. والأهم مما يلمس ويشـــاهد هو الاقتناع العميق بأن الدولة الصهيونية لا تعطي شيئاً، وأن مشروعها قائم على نهب كل فلسطين (ربما دون غزة). وهو اقتناع نتج عن الملموس والمشاهد. وهو الأمر الذي يؤسس لنتيجة واحدة هي: أن التعايش مع هذه الدولة هو أمر مستحيل، وبالتالي فإن المسألة هي مسألة إما أن تنتهي أو أن تهيمن. هذا هو الشعور لدى قطاع كبير من الفلسطينيين، في الضفة الغربية وقطاع غزة خصوصاً، وفي الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨. يترافق مع شعور بالخطر لدى اللاجئين الذي أحسوا بعد أوسلو بأن مصيرهم خارج حسابات السلطة العتيدة، وليس من عودة لهم وفق الرؤية الصـــــهيونية الأميركية. إذن، لقد أبان حل الدولتين عن حدوده في هذه المسألة دون أن يتحول إلى واقع. وحدوده هي شطب حق العودة.

لقد عدنا إلى نقطة البدء إذن، بعد عقود من التوهان في سياسة مدمرة. بعد تبيان فشل سياسة قامت على أساس حل الدولتين. من هنا نلمس بأن المسألة لا تتعلق بالوصول إلى حل جديد بعد فشل حل قديم بل تتعلق بأن الحل الذي انتصر في إطار المقاومة الفلسطينية منذ ثلث قرن بان كحل مستحيل، رغم أن كل المبررات التي ســيقت لتســويقه كانت تقوم على أنه ممكن لأنه «أبســط»، أو «أخف»، أو جزئي يتعلق بهدف يعترف المجتمع الدولي بصحته هو تطبيق القرار ٢٤٢.

لهذا يمكن القول بأن التجربة قد أبانت اســـتحالة حل كان واضــــحاً منذ البدء لكل مدقق في طبيعة الدولة الصهيونية أنه غير ممكن، وأنه وهم، وسيجرّ المقاومة الفلسطينية التي بدت كأمل إلى الهلاك.

هل نقول ذلك الآن؟ لا، فقد قيل منذ ســـنة ١٩٧٤. وبهذا فنحن نعيد طرح حل ظل مطروحاً طيلة الثلث قرن هذا. لكن هذه المرة مدعماً بالتجربة التي أوضـحت لقطاع واسـع من الشـعب الفلسـطيني أن ليس من «حل» ممكن مع الدولة الصـهيونية. وأن المسـألة تتعلق بتأسيس بديل، ينطلق من إنهاء الدولة الصـهيونية. وهنا يجب أن يكون ديمقراطياً يأخذ بعين الاعتبار كل الوقائع، وعلمانياً يؤسـس للمسـاواة بين المواطنين. وهو يعني بالأســـاس هزيمة الطبقة المســـيطرة، التي هي أداة في إطار الســـيطرة الإمبريالية على الوطن العربي. وهو الأمر الذي يفرض أن يعيد كل معني بفلسـطين النظر في رؤيته، وأن تعاد صياغة المقاومة انطلاقاً من أن إنهاء الدولة الصهيونية هو أساس.

٢) حول الحلول المتداولة

بعد ما يبدو أنه فشل حل الدولتين باتت تُطرح حلول متعددة، لكنها تلخص في عنوان واحد يجمعها، هو: حل الدولة الواحدة. وإذا كان حل الدولة الواحدة هو الحل المطروح قبل قيام الدولة الصـــهيونية، وظل مطروحاً في إطار إنهاء هذه الدولة وتحرير فلســطين. لكن في كل الأحوال كانت هذه الدولة هي دولة عربية وليس أي شيء آخر.

اختلف الوضع بعد انتصار فكرة «الحل المرحلي»، الذي بدأ كصيغة لقيام «سلطة على أي جزء يتم تحريره» كخطوة في اتجاه قيام الدولة الديمقراطية العلمانية. الأمر الذي تطور إلى حدّ الإقرار بأن الحل النهائي يقوم على أســاس وجود دولتين: يهودية وفلســطينية. أي الاعتراف بالدولة الصـــهيونية ضــمن حدود ســنة ١٩٦٧، وقيام الدولة الفلسـطينية المسـتقلة على الأرض التي جرى احتلالها سـنة ١٩٦٧. وهنا أصـــبحت فلســـطين هي هذه الأرض التي تشـــكل أقل من ٢٠% من أرض فلســـطين التاريخية.

لكن يتبلور على الأرض وضـع يشـير إلى أن الضـفة الغربية صـارت تحت «التملك» الصـهيوني، على ضـوء المصــادرة المسـتمرة للأرض، والبناء المسـتمر للمسـتوطنات الذي جعل جزءاً مهماً من أرضـها هي أرض مستوطنات، وتتحكم إستراتيجياً بكل الضفة الغربية (ولقد أكمل جدار العزل ذلك). وهو الأمر الذي أوصــل إلى نتيجة أن ليس من إمكانية لدولة فلسـطينية مسـتقلة، حيث بات «التداخل الســـكاني» عائقاً مهماً في هذا الطريق. وبالتالي ليس من بدّ من الانطلاق من هذه الحقيقة. وهو الأمر الذي أسس للتفكير في حل بديل، هو حل الدولة الواحدة.

وإذا كانت الدعوة لهذا الحل قد توسعت في الفترة القريبة الماضية، فإنه من المهم كشف كل الميول التي باتت تدعو إليها. حيث أن تناولها يتم من منظورات مختلفة، وأحياناً متناقضة. ولأهداف متضاربة إلى حدّ بعيد. وهو الأمر الذي يفرض توضـيح الاختلاط الممكن هنا، وبالتالي تمييز الحلول المطروحة تحت عنوان واحد.

فأولاً، يأتي طرح هذا الحل في سـياق إكمال السـياسـة التي مارسـتها الدولة الصـهيونية منذ البدء، وخصوصاً منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي أسماه موشي دايان بـــ «الضم الزاحف». حيث أن إكمال الصيغة التي تفصل السكان الفلسطينيين عن الأرض في الضفة الغربية تقريباً، وبالتالي حصــر هؤلاء في معازل/كانتونات متناثرة، بعد السـيطرة على جزء مهم من الأرض، وخصــوصــاً الأرض الزراعية، هذا الإكمال بات يسمح بطرح ضـم الضـفة الغربية للدولة الصـهيونية، وهو الهدف الذي لم يتحقق سنة ١٩٦٧ نتيجة الخوف من الاختلال الديموغرافي الذي يحدثه في بنية الدولة.

وهنا بات يطرح هذا الحل في صيغة دولة ديمقراطية مادام الوضع القائم على الأرض لم يعد يسمح بقيام دولة فلسطينية مستقلة. وبالتالي بات يجري التركيز على إلغاء «يهودية الدولة» لمصلحة دولة ديمقراطية. لكن الهدف يتحدد في جرّ «النضال» وجهة ديمقراطية فقط، من أجل «تبليع» ضم الضفة الغربية. وهو حل يستبعد مسألة اللاجئين في كل الأحوال، حيث أنه يهدف إلى قضم فلسطين بفلسطينيين أقل. وبالتالي فهو ليس حلاً بل تكتيك لتمرير قضية ضم الضفة الغربية للدولة الصهيونية. ولقد بدأ عدد من الكتاب الإسرائيليين، وبدأت بعض الصحف الأميركية تروج لهذا الحل. هذا سياق يجب أن نلحظه، ونتنبه لمخاطره.

وثانياً، إن السيطرة على الأرض وتوسيع المستوطنات أوضحت بأن الدولة الصهيونية لا يهدف إلى التنازل، وبالتالي ليس من حل ممكن في صيغة الدولتين. إضافة إلى أن هذا الحل لم يشمل حل مشكلة اللاجئين، وبالتالي فإن الوضع بات يفرض التفكير في حل آخر ينبني على حل مشكلة اللاجئين، ويدخل قطاعات من «اليهود» في النضال من أجل حل ديمقراطي يلغي التمييز على أساس ديني أو عنصري. وهو حل يمكن أن يجد الداعمين على الصعيد الدولي. لهذا بات شعار الدولة الواحدة هو الهدف، بالاستناد إلى تأكيد عودة اللاجئين.

لكن حل الدولة الواحدة واجه اختلاف في تحديد طبيعته. حيث أنه يُطرح في صيغتين، الأولى هي «دولة لكل مواطنيها»، وهو حل مقارب لما كان د.عزمي بشارة يطرح في إطار الدولة الصهيونية القائمة في حدود سنة ١٩٤٨. وهنا يصبح الهدف هو إلغاء الطابع الديني للدولة، وإلغاء التمييز القومي، والانطلاق من مبدأ المواطنة في دولة ديمقراطية. والثانية هي «الدولة ثنائية القومية»، تقوم على وجود قوميتين هما الفلسطينيين و«اليهود»، متساويتا الحقوق. وهنا تكون الديمقراطية توافقية تعتمد على تفاهم «القوميتين، رغم إقرار مبدأ المواطنة الذي لا يبدو كافياً. وفي كلا الصيغتين تكون الدولة علمانية، ويجري النضال من أجل كل منهما من داخل الدولة الصهيونية ذاتها. أي يكون الهدف هو تغيير طبيعة الدولة وليس إنهاء كيان استيطاني. لتكون دولة ديمقراطية علمانية، تنطلق من مبدأ المواطنة، حيث يكون كل السكان مواطنين أو مواطنون يتشكلون في قوميتين. أو يمكن أن تعود هي فلسطين. وهنا تلتبس الخيارات، حيث لا يجري إيلاء الاهتمام بطابع الدولة «القومي» لدى بعض متبني هذا الحل. وآخرون يعتبرون أن عودة اللاجئين سوف تحسم طابعها القومي كدولة فلسطينية. وبالتالي فإن البعض يأخذ بعين الاعتبار كون الدولة الصهيونية قامت على أنقاض شعب يجب أن يستعيد كيانيته، وضمن ذلك يمكن حل مشكلة «المستوطنين». وآخرون ينطلقون من تجاهل هذه المسألة، وبالتالي يقبلون دولة فلسطينية إسرائيلية.

إذا كان الحل الأول يأتي في سياق الحل الصهيوني، فهل تؤسس الصيغة الأخرى لحل حقيقي؟

إن النقطة التي يجب أن تكون واضحة هي أن حل الدولتين بان كحل وهمي، وبالتالي يجب تجاوز التفكير فيه. لقد كان حلاً وهمياً لأنه تأسس دون رؤية حقيقية لطبيعة الدولة الصهيونية ولسياساتها، وتوضح كذلك على الأرض. الأمر الذي يفرض التفكير في حلول أخرى. لهذا تطرح هذه الحلول. لكن هل حل الدولة الواحدة وفق الصياغات التي يطرح فيها أمر ممكن؟ وفق الآليات التي تُطرح لتحقيقه؟

إن الطريق المطروحة هنا هي طريق النضال الديمقراطي من قبل الفلسطينيين و«اليهود» من أجل تغيير طبيعة الدولة. وبدعم من رأي عام عالمي. وهذه هي الآليات التي جرى اعتمادها لتحقيق الدولة الفلسطينية المستقلة، لكن ربما هنا يكون تفاعل قطاعات من «اليهود» أعلى. وبالتالي يصبح النضال من أجل حق العودة هو النضال الأساس فيما يتعلق باللاجئين. فهل يمكن أن يحقق ذلك هذا الحل؟

سوف نشير إلى أن هذا الحل يتناقض مع طبيعة الدولة الصهيونية، مع كونها جزء في المشروع الإمبريالي، وأداة الرأسمال الإمبريالي. حيث يمكن أن يكون هذا الحل صحيحاً فيما لو كانت المسألة

تتعلق بكون المشـــروع الصـــهيوني المتحقق في فلســطين هو حل لمشــكلة اليهود فقط. بمعنى أن فلسـطين هي الملجأ ليهود يعانون الاضـطهاد. وبالتالي يكون تحققه على الأرض عبر اسـتقدام ملايين اليهود، وفرضـــه بغض النظر عن الكيفية التي تحقق فيها، مدخلاً لقبول «مســاومة تاريخية» هي حل الدولة الواحدة الديمقراطية العلمانية، أو حتى ثنائية القومية. لكن كون الدولة الصـــهيونية هي أداة الرأسمال الإمبريالي يجعل هذه «المساومة» مستحيلة. فكما هي مستحيلة مسألة قبول «دولة فلسطينية مســتقلة» في الضــفة الغربية وقطاع غزة، تبدو مســتحيلة هذه الصــيغة الجديدة. فربما كان أفضــل للمستوطنين أن تبقى الدولة يهودية الطابع في إطار تسوية سياسية من قبول دولة واحدة يغلب الطابع العربي عليها. وبالتالي فقد كانت السياسات التي مارستها الحكومات الصـهيونية المتعاقبة لفرض أمر واقع في الضــفة الغربية، وهو ما تحقق بالفعل، هو الموحي بهذا الشــكل من حل الدولة الواحدة، أكثر من التفكير في العمق في طبيعة المشـــروع الصــــهيوني من جهة، وفي «الحل التاريخي» من جهة أخرى.

ما أشير إليه هو أن المشكلة لا تكمن في الاختيار بين حل الدولة الواحدة أو حل الدولتين، بل يكمن في أن أي حل يفترض هزيمة خيار طبقة، هي جزء من الرأســـمال الإمبريالي، وهي التي تحول «المجتمع» في الدولة الصـهيونية إلى تكوين عسكري يستخدم ضـد كل محاولات التطور في الوطن العربي. وهي لذلك ليســـت معنية بحل الصـــراع، ولا بالتنازل عن هذا الدور، لأنه مبرر وجودها الأساس.

لهذا سـتكون المراهنة على هذا الحل كارثة، لأنها تغذي الأوهام من جديد، بعد ثلاثة عقود ونصـف من الأوهام خلف حل «الدولة الفلسطينية المستقلة»، الذي تبدى اليوم ككارثة.

طبعاً، ليس من حل يقوم على أســاس الدولتين. هذه حقيقة واضــحة. وبالتالي عدنا نتحدث عن «كل فلسطين». لكن كيف يتحقق الحل فيها؟ وبأية وسائل؟

هنا يمكن أن تنفتح الأوهام من جديد. هل يمكن أن يؤسس النضال الديمقراطي الفلسطيني الإسرائيلي لنجاح هذا الحل؟ هل يسمح هذا الحل بتصعيد الضغط الدولي على الدولة الصهيونية لتغيير طبيعتها؟

هذه هي المراهنات التي يمكن أن يبنى عليها. فربما يســـهم في تحشـــيد إســـرائيليين أكثر مما كان يحصل في إطار حل الدولتين، وربما يسهم كذلك في تحشيد شعبي عالمي أوسع، لكن هل يوصل إلى قيام دولة ديمقراطية لكل مواطنيها، أو ثنائية القومية؟

كما أشرنا للتو سوف يصطدم ذلك بالمصالح التي تحكم تكوين الدولة، والتي استطاعت أن تكتل جزءاً مهماً من «اليهود» تحت حجج مختلفة، منها المصـــالح، ومنها الخوف. كما أن المصـــالح الإمبريالية التي تحتاج الدولة الصهيونية كأداة عسكرية وهيمنية سوف تمنع أي فعل عالمي واقعي ضد هذه الدولة، مثل الحصار أو المقاطعة أو وقف التسليح العسكري. لهذا لا يجب أن يُطرح هذا الحل في ســياق «النضـــال الديمقراطي» لأن نتيجته هي الضـــياع في الأوهام لعقود قادمة تكون كافية لإكمال تكريس الهيمنة الصهيونية. رغم أنه يجب تشجيع ودعم كل من يسعى لإلغاء الطابع الديني و العنصري للدولة الصـهيونية، ولتحقيق المسـاواة بين المواطنين، وإقرار حق العودة. لكن دون أن نقع في وهم أن هذا هو طريق الحل. هذا جزء من نضـال له أشكال متعددة. ولكي يصب في السياق الذي يفضـي إلى تحقيق حل حقيقي يجب أن نلمس الجوهر الحقيقي للدولة الصهيونية، وأن نؤسس عليه.

هنا ينطرح الحل الثالث، الذي هو «حل الدولة الديمقراطية العلمانية». الحل الذي يبدأ من إنهاء الدولة الصـهيونية لتتأسس الدولة الديمقراطية العلمانية على أنقاضـها. وبالتالي فإن الطابع الديمقراطي والعلماني للدولة هو التحديد لطبيعتها السـياسـية. ومن ثم فإن الجوهر هنا هو الانطلاق من كيفية إنهاء الدولة الصهيونية، هنا نقطة المركز، والتي تستدعي التفكير في الآليات التي توصل إلى ذلك. وهي

تنطلق من الطابع الاستيطاني للدولة الصهيونية، ومن دورها في إطار المشروع الإمبريالي. وبالتالي من أن حل مشكلة اللاجئين والمسألة اليهودية التي وجدت في فلسطين على ضوء الطابع الاستيطاني للمشروع الصهيوني، يتحقق فقط عبر إنهاء الدولة وليس من أية مسألة أخرى. ولهذا فإن الصراع هنا هو «صراع تناحري»، رغم أن ذلك لا يجبّ أي شكل آخر، بل ربما نكون في حاجة إلى أشكال أخرى. خصوصاً وأن الانطلاق من التعايش وليس النفي يجعل من الضروري أن يشارك كل المعنيين بتحقيق هذا الحل من «اليهود» العرب والأشكناز. وخصوصاً أيضاً أن الوضع الذي تبلور في فلسطين خلال العقود الماضية لا يسمح بأن يكون العمل المسلح هو الشكل الوحيد. وهذه مسألة تحتاج إلى بحث مستفيض نتيجة تعقيدات الوضع الفلسطيني.

لكن، هنا، نصطدم بصيغتين لهذا الحل. صيغة تنطلق من تأسيس دولة ديمقراطية علمانية فلسطينية، أي تنطلق مما هو قطري لتأسيس دولة قطرية، وفي إطار نضال فلسطيني. وهذه الصيغة ربما تعزز حل الدولة الواحدة كما جرت الإشارة إليه سابقاً، لأنها لا تأخذ تعقيدات الوضع الفلسطيني بعين الاعتبار. فهل في مقدرة الفلسطينيين إنهاء الدولة الصهيونية؟ وكيف يمكن ممارسة النضال المسلح؟ هل، بالتالي، سنعود إلى النضال الديمقراطي، المدني، الشعبي فقط؟ هذه الصيغة لا ترى سوى جزء من الصورة، وهي هنا تتقاطع مع حل الدولة الواحدة، وإن بتفوق محدود. وهي، إذن، تنطلق من الجزئي الذي لا يصل إلى وعي الواقع، حيث يتجاهل –ككل نظرة قطرية- ترابط فلسطين في الإطار العربي، وهو ما انطلقت منه النظرة الإمبريالية في تأسيسها للدولة الصهيونية وتكريس التجزئة.

وبالأساس كيف يمكن تغيير ميزان القوى؟

الصيغة الأخرى تنطلق من شمولية الرؤية، من السياق التاريخي لتشكل المنطقة في صيغتها الراهنة، بما في ذلك وجود الدولة الصهيونية. وبالتالي من تحديد طبيعة هذه الدولة كأداة في إطار السيطرة الإمبريالية. بمعنى أن نشوئها في فلسطين كان كجزء من خطوات إمبريالية أخرى لفرض تفكيك الوطن العربي، وبالتالي تأبيد تخلفه، وضمان السيطرة المطلقة عليه.

هنا يكون من الخطأ رؤية الجزء بمعزل عن كلية الصورة. لأن ذلك سوف يجعل كل الحلول مستحيلة، لأنه يجعل الصراع جزئياً بالأساس، وفي وضع ليس مؤاتياً لتطوير قوى قادرة على تغيير ميزان القوى. الأمر الذي يفرض أن يعاد الصراع إلى أسسه الجوهرية، حيث هو صراع عربي ضد المشروع الإمبريالي الصهيوني. ومن أجل الاستقلال والوحدة والتطور والحداثة والدمقرطة والعلمنة.

ولهذا فإن الدولة الديمقراطية العلمانية هي هنا دولة عربية ديمقراطية علمانية، لأن الوصول إلى إنهاء الدولة الصهيونية ينطلق من افتراض تحقيق تغيير عميق في الجغرافيا السياسية العربية، تقوم على تحقيق توحيد عدد من الدول القطرية القائمة. وهو الأمر الذي يجعل الإنهاء مقدمة لأن تكون فلسطين جزءاً من هذه الدولة الموحدة. وحيث دون هذا التغيير ليس من الممكن الحصول لا على دولة ديمقراطية علمانية ولا دولة مستقلة وعاصمتها القدس، ويكون كلية الوجود مهدداً، بما في ذلك الدول العربية الأخرى.

٣) مسألة ميزان القوى:

حول ممكنات حل الدولة الديمقراطية العلمانية

يواجه حل الدولة الديمقراطية العلمانية باعتراض أساسي ينطلق من أن ميزان القوى الراهن الذي لا يحقق حل الدولتين لا يمكنه أن يحقق الحل «الأعقد»، و«الأصعب»، أي حل الدولة الديمقراطية العلمانية.

هنا تجري الإشارة إلى ميزان القوى. وسيبدو وفق القياس الشكلي/ السطحي بأنه أسهل على الدولة الصهيونية أن تتنازل عن الضفة الغربية وقطاع غزة لقيام دولة فلسطينية مستقلة، من أن تلغي ذاتها في إطار حل الدولة الواحدة. هذا واضح من حيث «الكم»، وبالتالي «المنطق»، في وعي قطاع ممن لازال يتمسك بحل الدولتين. ومن حيث المنطق تبدو المسألة هكذا، أي أن حل الدولتين هو أسهل من حل الدولة الديمقراطية العلمانية. لكن السؤال الذي ينطرح هنا هو: هل أن ميزان القوى الراهن يفرض تحقيق الدولة المستقلة؟ لقد توضح بأن ميزان القوى الراهن لا يعطي دولة مستقلة، على العكس فهو يفضي إلى فرض الأمر الواقع. ولكن إن القبول بـ «نصف حل»، أو بـ «حل مرحلي»، ينتج عن أن ميزان القوى قد تحول إلى الحد الذي يفرض على العدو أن يتنازل عن جزء من أجل إنقاذ الكل. أن يتنازل عن الضفة الغربية وقطاع غزة حماية لاستمرارية وجوده.

بمعنى أن «الحل المرحلي»، أو حتى «الحل الوسط»، يفرض أن يكون ميزان القوى قد إختلّ إلى الحد الذي فرض على العدو أن يقدم تنازلاً يرضي الطرف الآخر ولو مؤقتاً، أو يكون هو أيضاً مجبر على قبوله. في هذا الوضع يمكن أن يتحقق الحل الوسط. وبالتالي يجب أن يكون هناك ميزان قوى أولاً، ومتكافئ إلى حدٍّ ما ثانياً، ويمكن أن يشعر الطرفين بأن لا خيار أمامهما سوى القبول به ثالثاً. وهذا شرط حاسم، حيث يشعر العدو بأنه غير قادر على حفظ توازنه إلا بتقديم تنازل، ويشعر الطرف الآخر بأنه غير قادر على تحقيق انتصار حاسم. فيكون الحل الوسط ضروري هنا، بغض النظر عن الإطار الذي يضعه فيه كل طرف.

هل الوضع كذلك في فلسطين؟

قبل الدخول في تناول هذه المسألة يجب أن نسأل: ما هو ميزان القوى، وما الذي يحدده؟

يخضع ميزان القوى لطبيعة الصراع، حيث يتخذ أشكالاً متعددة، السياسية والدبلوماسية والشعبية والعسكرية. فالطبقات الشعبية تغير ميزان القوى حينما تتحد في انتفاضة شاملة، أو إضراب شامل، يخلخل قوة السلطة. وفي الحروب يخضع ميزان القوى لمدى التفوق العسكري لأحد الطرفين. وتدخل العناصر الأخرى كفعل مساعد في كل من الحالين.

وما من شك في أن طبيعة الصراع مع الدولة الصهيونية تفرض أن يكون صراعاً عسكرياً، ليس لأنها دولة احتلال استيطاني فقط، فهذه سمة من سماتها، وهي في الواقع ليست السمة الجوهرية، بل لأنها مرتكز عسكري أولاً (واقتصادي فيما بعد) للسيطرة الإمبريالية، حيث أتت كجزء من مشروع إمبريالي. وهذه هي سمتها الأساسية. وهو الأمر الذي يجعل منها قوة عسكرية عدوانية في سياق فاعلية المشروع الإمبريالي في الوطن العربي. كما يؤسس لأن تكون قوتها العسكرية قادرة على هزيمة مجمل القوى المحيطة بها. هذه من بديهيات أي حساب عسكري مادامت تسعى لأن تلعب دوراً إمبريالياً في المحيط.

إذن، الأفق العسكري مرتبط ليس بالفلسطينيين وحدهم، وبالتالي لا إمكانية لأن يؤسسوا قدرات عسكرية تخلّ بميزان القوى. ولأن الشكل العسكري للصراع هو الشكل الأساس، فإن الفعل الفلسطيني سوف يكون هامشياً في مقابل القوة الصهيونية. وفي هذا الوضع ليس من الممكن تحقيق لا حل الدولة الديمقراطية العلمانية ولا حل الدولة المستقلة، لأن التفوق الحاسم للدولة الصهيونية يجعلها تفرض تصوراتها، التي باتت واضحة لكل من يمتلك الحساب البسيط، والقائمة على حل الكانتونات المرتبطة بـ «دولة فلسطينية» في الأردن.

وإذا كانت المقاومة الفلسطينية قد سعت لأن تؤسس قوة مقاتلة لكي تحقق «اختلالاً في ميزان القوى»، فقد تلاشت تقريباً خلال مسيرة نصف قرن، نتيجة جملة السياسات والرؤى التي حكمتها، والوضع الذي اختارته لذاتها، والذي لم يكن يسمح بأن تتحول إلى قوة بالفعل، إضافة إلى تحولات الوضع العربي التي كانت تسير نحو إتمام التبعية للسيطرة الإمبريالية. وبالتالي أصبحت «قوة ضغط سياسي» يستخدم العمل العسكري أحياناً، وبشكل محدود.

على ماذا اعتمد الضغط السياسي هذا؟

كانت تقوم المراهنات التي أسست لتبني البرنامج المرحلي، المؤسس لحل الدولة المستقلة في حدود سنة ١٩٦٧، على عنصرين، الأول: النظم العربية المتكيفة أو السائرة نحو التكيف مع السياسات الإمبريالية الأميركية، حيث كان التحليل بأن ميل هذه النظم لحل القضية الفلسطينية، وبالتالي مساومة ذلك بالاعتراف بالدولة الصهيونية وقبولها كجزء من المنطقة، وضغطها على الولايات المتحدة، بعد أن أصبح النفط قوة ضغط مهمة، لتحقيق حل ينطلق من الشرعية الدولية، يمكن أن يكون عنصراً مهماً في قيام دولة مستقلة. وبالتالي قام الحل على الإفادة من طبيعة العلاقة القائمة بين تلك النظم (الكومبرادورية) والولايات المتحدة. فهل كان حجم هذه النظم ووضعها يسمح لها بالضغط؟ أو هل أن هذه العلاقة تؤسس لأن تقبل الولايات المتحدة فرض حل على الدولة الصهيونية؟

طبعاً توضح خلال العقود الماضية بأن هذه النظم أضعف من أن تضغط. ولقد عملت الدولة الأميركية على تكييفها وفق مصلحة الرأسمال الإمبريالي، وبالتالي إخضاعها من موقع التابع، وهي تعمل الآن على فرض خضوعها للدولة الصهيونية.

العنصر الثاني: الرأي العام العالمي، أو المجتمع الدولي. حيث جرى الانطلاق من أن تعاطف المجتمع الدولي مع قضيتنا كافٍ للضغط على الولايات المتحدة والدولة الصهيونية من أجل فرض حل وسط، هو حل «الشرعية الدولية» القائم على القرار ٢٤٢ القاضي بالانسحاب الإسرائيلي من الأرض التي جرى احتلالها سنة ، والقرار ١٩٤ القاضي بعودة اللاجئين١٩٦٧. وما من شك في أن نهوض المقاومة الفلسطينية قد أسس لتعاطف شعبي عالمي واسع، خصوصاً مع القبول الفلسطيني بحل وسط، هو الدولة المستقلة في حدود سنة ١٩٦٧. ولقد تبين خطأ ذلك، فرغم التعاطف لم يُفرض حل، ولم تتراجع الدولة الصهيونية عن سياساتها القائمة على ضم الأرض وتوسيع الاستيطان. وحيث ظل النشاط المساند للشعب الفلسطيني في حدود ضيقة، ولأهداف محدودة. كما ظل منحكماً لـ «حساسية» الموقف من اليهود والدولة الصهيونية، النابعة من الشعور بالاضطهاد التاريخي، الذي تكرس عبر الإعلام ليؤسس لما يشبه عقدة الذنب.

ولهذا لم يصل إلى حد الضغط الفعلي القائم على أساس المقاطعة، والحصار السياسي والدبلوماسي، والاقتصادي. حيث بدت كل هذه المسائل وكأنها استمرار للموقف القديم المعادي لليهود. كما كانت الولايات المتحدة في موقف الحامي المطلق لكل ممارسات الدولة الصهيونية، وبالتالي كانت تواجه كل ميل يسعى إلى فرض عقوبات أو مقاطعة أو ما إلى ذلك. كما عملت الرأسماليات الأوروبية في هذا السياق، وإن كانت بعض أطرافها تحاول أحياناً الضغط. وبالتالي ظلت الدولة الصهيونية خارج كل الضغط، وكل عقاب. الأمر الذي يطرح السؤال عن مدى التأثير الممكن للمجتمع الدولي وهو يخاف من العقاب ومن المقاطعة؟

إذن، على ماذا نراهن؟

من المخجل أن نتعامل مع قضيتنا وكأنها قضية مشردين يحتاجون إلى حل إنساني. ومن السذاجة المفرطة أن نعتقد بأن الضغط العالمي هو الذي يقود إلى تحقيق الحل الوسط. المسألة ليست مسألة عواطف إنسانية، أو «شحدة» حل ما. المسألة هي مسألة صراع مع الإمبريالية التي تعمل لتحقيق مصالحها عبر السيطرة على الوطن العربي. وكل الأوضاع المماثلة لم تحلّ سوى عبر هزيمة الإمبريالية.

أليس الزمن الذي مرّ على هذه المراهنة، مراهنة الدولة المستقلة، كافياً للوصول إلى نتيجة أنها فاشلة، وأنها لم تقُدْ سوى إلى الدمار المستمر لقوى المقاومة، وهزال قواها العسكرية، وقوتها السياسية، وتحولها إما إلى سلطة فاشلة أو قوى هامشية تدور في فلكها؟

إن ما يتوضح اليوم أن ميزان القوى مختلّ بشكل مفجع لمصلحة الدولة الصهيونية. وأن المراهنة على أن تضغط الولايات المتحدة على هذه الدولة من أجل حل وسط باءت بالفشل، على العكس من ذلك فقد تبدى أن الدولة الأميركية تريد دولة صهيونية قوية وفاعلة، وقادرة على السيطرة. وأنها تمدها بكل الإمكانات العسكرية، وتدعمها سياسياً وكأنها هي.

وهذا الأمر يوضح بأن في المشروع الإمبريالي للسيطرة على المنطقة، ليس من مكان لدولة فلسطينية مستقلة على جزء من أرض فلسطين. وأنه ربما يكون لها مكان في الأردن فقط، في سياق المشروع الإمبريالي ذاته. أي بالتفاهم مع قوى كومبرادورية فلسطينية. وهو الأمر الذي يجرّ الفلسطينيين إلى أتون حروب أهلية جديدة.

في هذا الوضع يتساوى حل الدولة المستقلة والدولة الديمقراطية العلمانية. بمعنى أن الإصرار على تحقيق الدولة المستقلة يفترض تغيير ميزان القوى العسكري أولاً. لأن تحقيقها لن يكون ممكناً سوى عبر هزيمة الدولة الصهيونية، وهزيمة القوى الإمبريالية. وبالتالي مادام الأمر يتطلب تغيير ميزان القوى، يجب طرح ليس الحل الوسط بل الحل الأساس، لأنه وحده الذي يوجد الظروف التي تسمح بتطوير القوى المعنية بمواجهة الدولة الصهيونية والقوى الإمبريالية (ومن ثم حكماً النظم الكومبرادورية العربية). فالحل الوسط يطرح كحل مؤقت في أتون الصراع، وحين تتبلور قناعة لدى العدو كما أسلفنا، ولا يطرح كأساس لإستراتيجية. إنه حل لحظة، وليس أساس نضال طويل. وهو الحل الممكن في هذه اللحظة، وبالتالي ليس من الحكمة أن يطرح منذ البدء كحل ممكن، لأنه حينها لا يكون حلاً وسطاً بل الحد الأعلى الذي يقود، ربما، إلى حل وسط أدنى منه بكثير. وهذا ما نلاحظه اليوم بما يبدو أنه الحل الوسط.

لقد انطلق «العقل الفلسطيني» من تبسيط ساذج ومخلّ للمسألة، فاعتقد بأن المشكلة تكمن في أننا نريد كل فلسطين في وضع تبلورت فيه حقائق لا يمكن تجاوزها، وهي وجود الدولة الصهيونية، التي بدت أنها محمية من قبل الرأسماليات الإمبريالية (وهي كذلك). إذن، كما بدا لهذا العقل، يجب أن نلعب على الممكن، الذي هو الأرض المحتلة سنة ١٩٦٧. وحينها يمكن أن يفيد الضغط العربي، ويقتنع جزء كبير من الرأي العام العالمي، الذي بدوره يمكن أن يمارس الضغط في بلدانه من أجل هذا الحل. وبالتالي بدا أننا قمنا بالواجب حينما بدأت المقاومة، وأصبح لها وجود في بعض البلدان العربية، وبعض العمل والنشاط في الأرض المحتلة. ولقد جاء دور «الرأي العام» لكي يفرض الشرعية الدولية.

هذه السذاجة هي التي أوهمت بأن الدولة المستقلة باتت قاب قوسين أو أدنى، وأنها حتمية حالما نحصر هدفنا في حدود سنة ١٩٦٧. ولقد تلاشى فعل المقاومة كما أشرنا، ولم يستطع الضغط الدولي أن يصل إلى المرحلة التي تفرض على الدولة الصهيونية تقديم «التنازلات المؤلمة» (كما يشير عادة بعض قادتها).

وإذا كان مثال جنوب أفريقيا يذكر بشكل متكرر، فإن القيمة الحقيقية له لا تتمثل في الضغط الدولي والحصار الاقتصادي، بل في قوة المقاومة التي جعلت للضغط الدولي قوة مساعدة. رغم الاختلاف العميق بين الوضعين الفلسطيني والجنوب أفريقي (وهذا ما يحتاج إلى نقاش). بمعنى أن الوصول إلى حل وسط كان يقتضي تصعيد المقاومة، والتمسك الأشد بالحل الإستراتيجي، وتوسيع الصراع. وهو الأمر الذي كان يعني، وهو يعني الآن، التمسك بالحل الأساس، الحل الإستراتيجي، ومن ثم السعي لتغيير ميزان القوى.

ويمكن أن نشير هنا إلى أن فهم معنى ميزان القوى بدا خاطئاً لدى «العقل الفلسطيني». حيث كانت تعني الإشارة إلى ميزان القوى، الانطلاق من الاختلال المريع القائم لقبول ما يمكن الحصول عليه. أي الانطلاق مما يعطيه ميزان القوى، وليس تحديد ميزان القوى للبحث في إمكانية تغييره بما يحقق الأهداف التي نسعى إليها. ولهذا كانت التنازلات الفلسطينية تتتالى مع الاختلال المتصاعد في ميزان القوى. وهو الأمر الذي سيوصل إلى القبول بما تقدمه الدولة الصهيونية كونه الممكن في ظل ميزان القوى القائم. وهذه سمة الميل التكيّفي الاستسلامي، الذي لا يريد التفكير بتطوير المقاومة ويعتقد بأن المسألة تتعلق بالتفاوض الأجدى للحصول على شيء ما. وهنا مكمن المشكلة العميقة التي تسللت إلى عقل المقاومة الفلسطينية. وجعلت التفكير بكل فلسطين وهماً طوباوياً، لأننا لا نستطيع الحصول على الضفة وغزة. وهو الأمر الذي سيفتح إلى تنازلات مستمرة.

المشكلة إذن، ليست في حجم الهدف المطروح، بل في وعي الواقع، وفي الإرادة الضرورية لتغيير ميزان القوى بما يجعلنا نحقق الأهداف التي يطرحها الواقع، وليس ميزان القوى الراهن. حيث سيبدو تحقيق ما هو مخالف للرؤية الصهيونية مرتبطاً بتغيير ميزان القوى، سواء كان ذلك هو الدولة المستقلة أو الدولة الديمقراطية العلمانية. لكن حل الدولة الديمقراطية العلمانية هو وحده القادر على توحيد قطاعات الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة سنة ١٩٤٨، وسنة ١٩٦٧، وفي الشتات. كما أنه يلحظ دور «اليهود» المعنيين بالعيش المشترك في إطار دولة واحدة عربية الطابع علمانية البنية وديمقراطية، وتمثل مصالح الطبقات الشعبية من العرب والأشكناز معاً (وهنا الإشارة إلى الأشكناز كونهم غير عرب، على خلاف السفرديم الذين هم عرب). وأيضاً ينطلق من أن القضية الفلسطينية هي قضية الوطن العربي نتيجة الدور الصهيوني في المشروع الإمبريالي.

انطلاقاً من ذلك يمكن تغيير ميزان القوى، وعلى أرضيته يقوم الحل الحقيقي، الذي يبتدئ بإنهاء الدولة الصهيونية.

٤)الدولة الديمقراطية العلمانية كخيار

حينما أعيد طرح خيار الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين جرى النقد من زاوية غياب ممكناته، وبالتالي بدا وكأنه خيار وهمي لا يحتمله ميزان القوى الراهن، الذي لم يحتمل حتى الدولة المستقلة التي هي «أخفّ» على الدولة الصهيونية. إذن، كان يجب أن نخفف من المطلب بدل أن نزيده. وهكذا إلى أن نكتشف بأن ما هو ممكن هو فقط ما يمكن أن تقدمه الدولة الصهيونية، ما تقبل به هذه الدولة.

لكن العودة إلى التأكيد على ضرورة إنهاء الدولة الصهيونية وقيام الدولة الديمقراطية العلمانية لا تنطلق من ميزان القوى الراهن، ولا يجب أساساً أن ينظر إلى المسألة انطلاقاً من ميزان القوى الراهن. فميزان القوى هذا يؤدي فقط إلى تكريس الرؤية الصهيونية الإمبريالية، وليس غير ذلك. لأنه مختلّ بشكل لا توصف، وحيث أن الإمبريالية في أوج قوتها، وقوى المقاومة في حالة من الضعف شديدة. وكل ما يجري من فعل مقاوم غير قادر على تغيير ميزان القوى بعد. وبالتالي يجب أن يعتبر ذلك منطلقاً لإعادة بناء القوى بما يؤسس لتحقيق تغيير عميق في ميزان القوى الراهن. إنه بالتالي هدف، ويشكل مدخلاً لإعادة بناء القوى، وغير مطروح لما هو راهن، أي أنه ليس حلاً راهناً، وبالتأكيد ليس من حل راهن يحقق مصلحة الشعب الفلسطيني، نتيجة الاختلال المريع في ميزان القوى.

هنا سوف نلمس مسألة الربط بين الحل والراهن، **حيث يجري الانطلاق من أن طرح الحل يجب أن يرتبط بإمكانات تحقيقه راهناً. وبالتالي لا يُطرح إلا الحل الممكن راهناً فقط.** ولهذا بدا حل الدولة الفلسطينية المستقلة كحل ممكن وراهن سنة ١٩٧٤، لكنه ظل كذلك لثلاثة عقود ونصف، لتسقط راهنيته، وليتحول إلى خيار إستراتيجي. وهنا سوف نلمس الربط بين الحل كراهن، والخيار كحل إستراتيجي يستلزم تغيير موازين القوى. ولقد ظل العمل على «الحل المرحلي» كحل راهن، وبالتالي دون تفكير في تغيير موازين القوى، بل انطلاقاً من ميزان القوى الذي كان يبدو قائماً في أواسط السبعينات، رغم أن ميزان القوى ذاك لم يكن في صالح حل على الصعيد الفلسطيني، ولقد تغير تغيراً عميقاً منذئذ، وخصوصاً منذ انهيار المنظومة الاشتراكية. لهذا لم يعد من الصحيح التعامل مع «الحل المرحلي» كحل راهن، بل كإستراتيجية أصبحت تحكم القوى الفلسطينية كلها.

أدى هذا التحوّل في طبيعة الحل إلى أن يبدو خيار الدولة الديمقراطية العلمانية كبديل، لكنه في الواقع هو الخيار الأساس. ولأن «الحل المرحلي» خرج عن مرحليته، ولم يعد راهناً بات في حاجة إلى تغيير موازين القوى، إلى فعل لتغيير موازين القوى، وليس إلى مراهنة على قوى ضغط، وتعاطف، وشرعية دولية، فهذه كلها هي نتيجة للفعل الواقعي. وفي هذا يتساوى الحل المرحلي مع الخيار الإستراتيجي، وبالتالي يبدو زائداً، لا قيمة له، فقد خرج عن أن يكون حلاً «في اللحظة الراهنة». فالتكتيك هو للراهن وليس للإستراتيجي، وإلا ما عاد تكتيكاً، أي تساوى مع الإستراتيجي، بات إستراتيجية. بمعنى أن طرح الحل ينطلق من أن ممكنات ميزان القوى الراهن تسمح بتحقيقه، أما الإستراتيجية فهي الخيار/ الهدف الذي يجري العمل من أجل تغيير ميزان القوى لكي يصبح ممكناً. وربما في سياق تغيير ميزان القوى يمكن أن تُطرح حلول «مرحلية» يفرضها ميزان القوى في تلك اللحظة.

ولهذا فإن القول بأن طرح خيار الدولة الديمقراطية العلمانية هو طرح لا يرى الواقع، ولا يلمس ميزان القوى الراهن، ينم عن عدم وعي في السياسة بمجملها. يخلط التكتيكي بالإستراتيجي، والمستقبلي بالراهن، والممكن الآن بالممكن غداً. وفي كل الأحوال يقوم على تجاهل هائل لدور الفعل الذاتي، لدور الشعب، والنضال، والإرادة. ويؤسس على ما هو قائم، على العفوي الذي يكون ردود أفعال على ما يجري في الواقع. فحين نطرح حلاً لمشكلة ندرس ممكناتها للتو، أو في اللحظة، على ضوء ميزان القوى وجملة العوامل المؤثرة، لكن حينما نطرح هدفاً فلأنه هو «الحل المستقبلي» لوضع معين، والذي يستلزم تحققه فعل قوى لها مصلحة فيه. وهنا لا ننطلق من «الوضع القائم»، من ميزان القوى الراهن، بل من الممكنات التي يولدها هذا الهدف وتتحول إلى قوة فعلية عبر دور الأحزاب والقوى السياسية.

هذا الطرح يتسم بقصور الوعي، لأن الإمكانية في هذا الوضع لا تقاس بالراهن فقط، بل تقاس أساساً بما يمكن أن يولّده الخيار/ الهدف من مفاعيل تفضي إلى أن يصبح تحقيقه ممكناً. بمعنى أن الحل الراهن هو ما تفرزه وتفرضه موازين القوى، ولهذا فإن القبول به هو قبول بالأمر الواقع المؤسس على موازين قوى مختلّة. وبالتالي يكون الحل هو غير الخيار/ الهدف، أي غير المطمح، أو «الحلم» الذي يحقق المصالح، تأسيساً على أن الحل الراهن هو مناقض للمصالح، أو لا يحققها، لأنه يحقق مصلحة الأقوى. أو ينتقص من مصلحة طرف لمصلحة آخر. وهنا يكون فعل القوى السياسية أساسي في تحديد حدود هذا الانتقاص وهل من ضرورة في حدوثه. وبالتالي هل يمكن الفعل من أجل تغيير أكبر في موازين القوى؟

لهذا يجب أن نميّز بوضوح بين الحل والهدف/ الخيار. الحل هو ما هو ممكن راهناً، والهدف هو الذي يحقق مصالح طبقة أو شعب. وإن كان تحقيق الهدف هو حل لمشكلة، وبالتالي لتحقيق الهدف يجب الشغل على تغيير موازين القوى. بمعنى أن المسألة تتعلق ليس بالتسرّع في اعتقاد أنه يمكن الوصول إلى حل الآن، أو توهم أن حلاً وسطاً يمكن أن يقبل به العدو، بل تتعلق في البحث عن ممكنات القوة التي يجب الشغل عليها. فقبل تشكل القوة ليس من حل، وبالتالي ليس من تحقيق للهدف.

إننــا نتكلم، إذن، ليس عمــا يمكن أن «نحققــه» الآن، بــل عن كيف يمكن أن نحقق مــا يعبّر عن مصالحنا؟ أي بالتحديد، كيف نغيّر ميزان القوى بما يسمح بتحقيق الأهداف التي تحقق مصالحنا؟

هنا يرتبط الهدف بالممكنات الواقعية لتحقيقه من جهة، وبالفعل البشــــري من أجل اســــتثمار هذه الممكنات من جهة أخرى. وبالتالي يجب أن يتحوّل الهدف إلى مشروع سياسي، إلى فعل سياسي.

هذه البديهيات تضيع وسط الضوضاء الرائجة. ولقد طرح الحل المرحلي انطلاقاً من أنه ممكن في لحظة، وكتعبير عن موازين القوى فيها، وبدا أنه محصــــلة ميزان القوى ذاك. لكنه بدا كوهم، لأنه لم يكن محصلة ميزان قوى، بل قام على مراهنة على فعل قوى أخرى (السوفيت والحرب الباردة، النظم العربية التابعة، وبالتالي محصلتها عبر الشرعية الدولية). ولقد تكرر تبيان أن هذه لن تكون محصلة ميزان القوى، الذي اختلّ بعنف خلال العقدين الماضــيين، وبالتالي لم يعد من الممكن التوهم حتى بأنه يعطي المحصلة هذه. لكن الوضع الفلسطيني سار في اتجاه مخالف، حيث ضعف بدل أن يقوى. وكذا الوضــع العربي. ولهذا توسعت التنازلات، وهي مستمرة إلى أن تكون المحصلة هي ما تريده الدولة الصــهيونية ذاتها، أي تصــورها للحل. بمعنى أن هذا الحل أضــعف القوى بدل أن يطورها، ولم يفعل سوى إدخال الوضع الفلسطيني في نفق مظلم.

فإذا كانت المقاومة حين نشــوئها قد تخلت عن حســاب القوة العربية، وحصــرت القضــية في يدها كونها الممثل الشرعي والوحيد، فقد أفضى تكتيكها الذي إنبنى على الضغط عبر السيطرة على الأردن ثم لبنان، إلى ترهل قوى المقاومة وتهميش ممارســاتها، ثم تشتيتها في بقاع الوطن العربي بعد الحرب الصهيونية سنة ١٩٨٢. فضعف وضعها في المخيمات وفي دول الطوق. ثم أفضى اتفاق أوسلو إلى أن يصبح الشعب الفلسطيني هو فقط وحصراً «سكان الضفة الغربية وقطاع غزة»، فانتهى دور الشتات بعد أن كان جرى التخلي عن فلســطينيي الأرض المحتلة ســنة١٩٤٨، ثم عن اللاجئين كذلك. ثم دخل سكان الضفة وغزة في تناقض مع «السلطة الوطنية الفلسطينية». وبقي الرهان «الفلسطيني» على الرأي العام العالمي والشرعية الدولية دون أن يتحقق شيء، أو يظهر ما يشير إلى أنه يمكن أن يتحقق شيء.

إن تحوّل التكتيك هنا إلى إستراتيجية أفضى إلى تدمير القوى وتشتيتها، وبالتالي الوصول إلى الفشل الكامل. لهذا بات يجري الاعتراف بأن حل الدولتين قد إنتهى. وهنا بدل التفكير الشــكلي في الخيارات/الحلول يجب التفكير العميق في كيف يمكن أن يتحوّل الهدف إلى ممكن. فليس الوضــــع القائم يســــمح بحلول «منصفة» ضمن ميزان القوى الراهن، لا حل الدولتين ولا حل الدولة الواحدة الذي بات يُطرح كبديل له. لأنها حلول تنطلق من محاولة «الحصــــول على ما هو ممكن»، وما هو ممكن هو فقط ما تقرره الدولة الصهيونية، ولا ممكن غيره في هذه اللحظة.

إذن، من الضروري العودة إلى فهم طبيعة الصراع من أجل تأسيس القوى التي يمكنها تغيير ميزان القوى. فحين يُطرح هدف لا يُطرح على ضــــوء الممكن، بل يُطرح على ضــــوء ما هو ضـــــروري، وبالتالي يجري العمل لبناء ممكنات تحقيقه. هذه هي طبيعة الصــــراع، فما الهدف الضــــروري في فلسطين؟

الفهرس